

صندوق تنمية العراق كتاب الإدارة

31 كانون الأول 2008

السادة رئيس وأعضاء مجلس المشورة والمراقبة

السادة رئيس وأعضاء لجنة الخبراء الماليين

صندوق تنمية العراق

بغداد – العراق

تحية طيبة وبعد،

لقد قمنا بتدقيق بيان المقبوضات والمدفوعات ("البيان المالي") لصندوق تنمية العراق ("الصندوق") للسنة المنتهية بتاريخ 31 كانون الأول 2008. خلال تخطيطنا وتنفيذنا لتدقيق البيان المالي للصندوق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فقد تطرقنا لنظام الضبط الداخلي للوزارات الممولة من الصندوق كأساس لتصميم إجراءات التدقيق لإبداء رأينا حول البيان المالي وليس لإبداء رأينا على فعالية نظام الضبط الداخلي للوزارات الممولة من الصندوق. لذلك فإننا لا نبدي رأياً على فعالية نظام الضبط الداخلي لهذه الوزارات. من خلال تدقيقنا تبين لنا بعض الملاحظات والتوصيات والتي نوردتها في تقريرنا هذا لاهتمامكم ومتابعتم.

إن إجراءاتنا ليست موجهة مباشرة لاكتشاف ضعف نظام الضبط الداخلي أو لاكتشاف الغش أو أية أمور غير عادية (غير الأمور التي تؤثر على رأينا كمدينين) لذلك لا يجب الاعتماد عليها لتأكيد أن كل نقاط الضعف، الغش أو الأمور غير العادية قد تم إظهارها لكم في هذا التقرير.

إن تقريرنا هذا مخصص فقط لاستخدام الحكومة العراقية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة ولجنة الخبراء الماليين لصندوق تنمية العراق ولا يجوز استخدامه لأية أغراض أخرى. فيما يخص تقريرنا، فنحن لا نقبل ولا نتحمل أي مسؤولية لأي غرض آخر أو لأي شخص عرض عليه هذا التقرير أو لأي شخص آخر يكون هذا التقرير في متناول يده ما عدا الحالات التي نوافق عليها كتابياً.

ختاماً، نشكركم على إتاحة هذه الفرصة لنا لتقديم خدماتنا ونشكر كافة العاملين في جميع دوائر ومؤسسات الدولة لما أبدوه من تعاون لتسهيل مهمتنا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

الصفحة

3
4
8
20
80
111
121
131
142
152
163
172
184
201
220
241
262
273
289
294
302
311
318
331
342
366
375
389
406
484

مقدمة

وزارة المالية
وزارة النفط – شركة تسويق النفط
وزارة النفط
وزارة الاتصالات
وزارة الشباب والرياضة
وزارة النقل
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
وزارة الزراعة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
وزارة التخطيط
وزارة الموارد المائية
وزارة الداخلية
وزارة الصحة
وزارة التجارة
وزارة الكهرباء
وزارة العدل
وزارة الثقافة
وزارة التربية
وزارة حقوق الانسان
وزارة الهجرة والمهجرين
وزارة التكنولوجيا
وزارة البيئة
وزارة الاسكان والاعمار
وزارة البلديات والأشغال العامة
وزارة الصناعة والمعادن
وزارة الدفاع
وزارة الخارجية
وزارات السليمانية
وزارات اربيل

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة المالية

الملاحظة	لدى الإطلاع على السجلات المحاسبية تبين لنا ما يأتي: 1- لم يتم القسم المحاسبي في الوزارة بمسك سجل للموجودات. 3- لم تقوم الوزارة بمسك سجل لمصروفات صيانة السيارات رغم حجم المبالغ المصروفة من هذا الحساب وعدد السيارات التي يتضمنها هذا الحساب. 4- تقوم الإدارة المالية بفتح سندات الصرف لمجمل الشهر حتى نهايته في سجل اليومية العامة لسندات الصرف ثم تقوم بعد ذلك بفتح سندات القيد للشهر في سجل اليومية العامة للقيود المحاسبية دون الالتزام بالتسلسل التاريخي. 5- تقوم الوزارة بمعاملة القيود الملغاة بنفس الطريقة التي تتعاطى بها مع سندات الصرف الملغاة حيث توضح بكلمة (بطل) على أصل القيد وفي سجل اليومية العامة بدلاً من عكس القيد.
التوصية	بالنظر لما تنطوي عليه الملاحظات أعلاه نوصي بالمزيد من التدريب لموظفي القسم المالي وقسم التدقيق على أنظمة مسك الدفاتر المحاسبية وكذلك ما يتطلبه عملهم من إدراك تام للدورة المستندية للوزارة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

2. النظام المحاسبي اليدوي والممكن

الملاحظة	لوحظ عدم تطابق الأرصدة المستخرجة من النظام المحاسبي الممكن مع أرصدة اليومية العامة لجميع أشهر النصف الأول من السنة.
التوصية	نوصي بضرورة الاهتمام بالقيود في النظامين بنفس الطريقة ومراعاة مطابقة هذه الأرصدة نهاية كل شهر.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لدى مراجعة سندات الصرف وجد عدم جدية إجراءات تدقيق المشتريات. وعلى سبيل المثال نورد ما يأتي: 1- مستند صرف 8360 في 2008\1\17: قامت لجنة المشتريات بإحضار 3 عروض أسعار. صدرت اثنان منها من نفس الجهة. 2- مستند صرف 8386 في 2008\1\23: قامت الوزارة بالصرف دون لجنة مشتريات حسب النظام. 3- مستند قيد 1599 في 2008\1\29: قامت لجنة المشتريات بإحضار 3 عروض أسعار. صدرت اثنان منها من نفس الجهة. 4- مستند صرف 8634 في 2008\3\5: قامت لجنة المشتريات بإحضار 3 عروض أسعار. صدرت اثنان منها من نفس الجهة.
التوصية	نوصي بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لعملية المشتريات من حيث الحصول على ثلاثة عروض أسعار مختلفة وعدم الشراء إلا من خلال لجنة المشتريات.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة النفط - شركة تسويق النفط

1. ميزان المراجعة

الملاحظة	لم نحصل على ميزان مراجعة لعام 2008 حتى تاريخ اعداد التقرير في 18 آذار 2009 فلم نستطع التحقق من صحة الأرصدة.
التوصية	نوصي بضرورة الإسراع بانجاز الحسابات الختامية وتقديمها الى الجهات المعنية حسب القوانين المرعية الاجراء .
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

2. النظام المحاسبي

الملاحظة	خلال زيارتنا الى الشركة لاحظنا ان الشركة تستعمل نظام " الاكسس" وان هذا النظام لا يتناسب مع اهمية وحجم نشاط الشركة مما يؤدي الى تأخير في العمل.
التوصية	نوصي بضرورة تركيب نظام محاسبي متكامل للسرعة في استخراج المعلومات المالية.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

3. غرامات

الملاحظة	خلال زيارتنا الى الشركة لاحظنا أن مجموع الغرامات التي ترتبت على الشركة نتيجة لتأخر تحميل الناقلات بلغ 24,470,389 دولار أمريكي خلال عام 2000.
التوصية	نوصي الشركة بضرورة الالتزام في التحميل حسب المواعيد المحددة حفاظا على المال العام.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

4. تحويل الوجهة

الملاحظة	خلال مراجعتنا لعقود النفط الخام تبين لنا ان شركة شل قامت بتحويل وجهة احدى الشحنات من NORTH AMERICA الى FAR EAST مما ترتب على شركة شل مبلغ وقدره 26,287,818 قامت شركة التسويق بمطالبة الشركة حتى تاريخ زيارة لنا في 18 اذار 2008 حيث لم تعترف شركة شل بالمبلغ ولم تسدده مع العلم خلال هذه الفترة قامت شركة تسويق النفط ببيع كميات اخرى لشركة شل.
التوصية	نوصي الشركة باتخاذ الاجراءات اللازمة بحق شركة شل حفاظا على المال العام.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال زيارتنا الى الشركة تبين لنا بان هناك ارصدة قديمة للشركة مع البنك الاهلي الاردني والمبالغ وهي التالية: 7,868,578 دولار 922,704 يورو 6,935 فرنك 1,389 باوند قامت شركة تسويق النفط بتوجيه كتاب الى البنك الاهلي الاردني بخصوص تأييد الارصدة بتاريخ 2009/2/9. وبتاريخ 2009/3/1 قام البنك المذكور اعلاه بتوجيه كتاب الى شركة تسويق النفط يعلمهم فيه بأنه لا توجد اية ارصدة تخص الشركة وان أي مخاطبة بهذا الخصوص يجب انه تكون مع البنك المركزي الاردني.
التوصية	نوصي الشركة بمتابعة هذا الموضوع مع البنك المركزي الاردني وتحصيل هذه المبالغ ليتم ايداعها في صندوق تنمية العراق.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

وزارة النفط – شركة تسويق النفط
6. البنود العالقة في المطابقات المصرفية

الملاحظة	خلال عملية مراجعتنا للمطابقة بين شركة تسويق النفط والمصرف العراقي للتجارة (حساب رقم 1151 و 1084) لاحظنا أن هناك بنود عالقة لفترة طويلة وبأرصدة كبيرة من سنة 2007.
التوصية	نوصي بضرورة العمل على حل الموقوفات ومطابقة أرصدة الحسابات مع المصرف العراقي للتجارة والوقوف على أسباب الفروقات ومعالجتها وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على أموال الشركة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

7. مستحقات وزارة الكهرباء

الملاحظة	خلال عملية مراجعتنا لشركة تسويق النفط لاحظنا وجود مستحقات على وزارة الكهرباء بناء على الاتفاقية شركة تسويق النفط والشركة التركية و وزارة الكهرباء بلغت 48,033,030 دولار امريكي للفترة من 2007/7/1 لغاية 2008/12/31 ومبلغ 27,200,725 دينار عراقي للفترة من 2008/1/1 لغاية 2008/3/31.
التوصية	نوصي بمتابعة وتحصيل المبالغ من وزارة الكهرباء.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال زيارتنا للشركة لاحظنا ان الشركة تقوم بعمل مطابقات لمبيعات النفط مع البنك المركزي على أساس شهري ولا تقوم بعمل مطابقات مع وزارة المالية.
التوصية	نوصي بعمل مطابقة شهرية مع وزارة المالية.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال زيارتنا للشركة لاحظنا ان شركة تسويق النفط تعد نوعين من الحسابات حسابات تجارية وحسابات تشغيلية ولا يتم التوحيد بين الحسابات.
التوصية	نوصي بتوحيد حسابات الشركة لإظهار صورة واضحة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال زيارتنا لشركة تسويق النفط لاحظنا ان قسم المحاسبة قام بتسجيل عمولات منتجات نفطية لتسعة اشهر فقط في كشف ايراد نشاط تجاري 42 للعام 2008.
التوصية	نوصي بتسجيل العمولات لأتباع مبدأ فصل السنوات.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال زيارتنا لشركة تسويق النفط لاحظنا ان قسم المحاسبة لا يقوم بإعداد مطابقة بين مبيعات المنتجات النفطية على أساس الاستحقاق وبين المقبوضات من مبيعات المنتجات النفطية. إن الفرق في احتساب مبيعات المنتجات النفطية بين أساس الاستحقاق وأساس المقبوضات النقدية بلغ 205,630,000 دولار أمريكي.
التوصية	نوصي بإعداد مطابقة بين أساس الاستحقاق و أساس النقدي ونوصي أيضا بفتح حسابات مصرفية خاصة فقط بمبيعات المنتجات النفطية لتسهيل عملية المطابقة . في حال اتخاذ قرار من الوزارة بتحويل جميع مبالغ المقبوضة الى حساب صندوق تنمية العراق.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة النفط

1. المكثفات المنتجة المحروقة

الملاحظة	خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا ان شركة نفط الشمال تقوم بحرق كميات المكثفات المنتجة من حقل عجيل بسبب عدم وجود منافذ تصريف ان الكمية المحروقة خلال عام 2008 بلغت 1,391,230 برميل.
التوصية	نوصي بايجاد منافذ لتصريف المكثفات المنتجة بدلا من حرقها حفاظا على المال العام.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا ان هنالك 698,083 برميل مفقود خلال عام 2008 من شركة نفط الشمال بسبب الاعمال الارهابية.
التوصية	نوصي بزيادة الاجراءات الامنية حفاظا على المال العام.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا ان شركة نفط الشمال قامت بحقن 605,392 برميل في الابار خلال عام 2008 مما يؤدي الى تضرر الابار النفطية.
التوصية	نوصي بعدم حقن الابار بالنفط وإيجاد منافذ لتصريفها بدل من حقنها حفاظا على الآبار النفطية.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

4. الخطة الاستراتيجية العامة للحكومة العراقية لعام 2008

الملاحظة	خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا ان الوزارة اعدت خطة سنوية لعام 2008 بتاريخ 2008/1/23 وكانت الكميات المنتجة حسب الخطة 585 ألف برميل/يوم نفط الشمال و 2,135 ألف برميل/يوم نفط الجنوب اما المعدل اليومي للكميات المنتجة الفعلية فكانت 577 ألف برميل نفط الشمال و 1,703 ألف برميل نفط الجنوب عند مقارنة الفعلي مع الخطة لاحظنا ان هناك انحراف 432 ألف برميل يوميا بالنسبة لنفط الجنوب.
التوصية	نوصي الوزارة بالتنسيق الكامل مع نفط الجنوب عند اعداد الخطة.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

5. طريقة قياس الكميات المصدرة

الملاحظة	خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا ان شركة نفط الشمال تقوم باستخدام اساس (الكميات المشحونة حتى الساعة 12 ليلا) عند اعداد تقرير (موازنة ومطابقة كميات النفط الخام والمنتجات النفطية) اما عند عمل مطابقة مع شركة تسويق النفط فإنها تقوم بمطابقة الكميات حسب بوليصة الشحن. عند استعمال هذه الطريقة يؤدي الى اختلاف الكميات المصدرة في تقرير موازنة ومطابقة النفط الخام مع ان هناك توجيهات من الوزارة الى جميع الشركات باستخدام بوالص الشحن.
التوصية	نوصي شركة نفط الشمال بالالتزام بتوجيهات الوزارة.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال زيارتنا للوزارة/ شعبة المطابقات تبين لنا ان هناك فروقات بين الكميات المجهزة من شركة نفط الشمال والكميات المستلمة لشركة المصافي مقدارها 290 برميل و 50,134 برميل بين شركة نفط الجنوب وشركة المصافي.
التوصية	نوصي بتحديد هذه الفروقات والعمل على تسويتها.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

7. مصافي الوسط- تأمينات أولية

الملاحظة	خلال زيارتنا لاحظنا ان المصافي قد قامت باستيفاء التأمينات الاولية البالغة 3% بشكل كفالة مصرفية من مبلغ العطاء الاجمالي للعقد كما هو مطلوب حسب التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود. ولكن تم اصدار هذه التأمينات الاولية عن طريق بنوك اجنبية خارج العراق بما يخالف التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود والتي توجب اصدار الكفالة من قبل البنوك العراقية، مثال ذلك: عقد تجهيز كابسات هواء عدد 3 قيمة الصك 210.000 دولار أمريكي صادر من بنك أردني.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بالتعليمات الصادرة عن اللجنة العليا للعقود المتعلقة بالتأمينات الاولية للتعاقد. وذلك لمزيد من اجراءات الضبط والرقابة.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

8. شركة الحفر- لجان فتح العطاءات

الملاحظة	خلال زيارتنا الشركة تبين لنا أن أحد أعضاء لجنة فتح العطاءات تكرر اسمه في أكثر من لجنة من 2007/7/25 الى تاريخ 2008/12/31. وهو الأستاذ أحمد رمزي صبحي كمحاسب للجنة.
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات تنفيذ العقود الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة اشهر وذلك لمزيد من اجراءات الضبط والرقابة.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال مراجعتنا لعقود الشركة لاحظنا ان الشركات المتعاقد معها لا تلتزم بالمدة المحددة في العقد لتقديم كفالات حسن التنفيذ مثال ذلك: عقد رقم IDC4/B/2006 او عقد IDC/100/2008.
التوصية	نوصي بالتقيد بتنفيذ بنود العقد من حيث الحصول على كفالات حسن التنفيذ حسب بنود العقد.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

10. شركة المشاريع النفطية- تأمينات أولية

الملاحظة	خلال زيارتنا لاحظنا ان الوزارة قد قامت باستيفاء التأمينات الاولية بشكل كفالة مصرفية من مبلغ العطاء الاجمالي للعقد. ولكن تم اصدار هذه التأمينات الاولية عن طريق بنوك اجنبية خارج العراق بما يخالف التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود والتي توجب اصدار الكفالة من قبل البنوك العراقية، مثال ذلك: عطاء رقم 2145/QR-12/2006 صادرة من بنك أردني.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بالتعليمات الصادرة عن اللجنة العليا للعقود المتعلقة بالتأمينات الاولية للتعاقد. وذلك لمزيد من اجراءات الضبط والرقابة.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

11. مركز الوزارة- مصادقة الحسابات من قبل وزارة المالية

الملاحظة	لم تتم المصادقة من قبل وزارة المالية على سجل التوحيد الذي يتضمن خلاصة الحسابات للسنة المالية 2008.
التوصية	نوصي بأن تتم المصادقة على سجل التوحيد من قبل وزارة المالية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

12. مركز الوزارة - سيارات مسروقة

الملاحظة	خلال زيارتنا الوزارة تبين لنا أن هناك سيارات مسروقة من الوزارة من جهات معروفة قبل عام 2008 ولم يتم اعادتها. بناء على طلب أمانة العامة لمجلس الوزراء يجب اعادة السيارات المسروقة.
التوصية	نوصي بمتابعة الموضوع وإعادة السيارات المسروقة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

13. مركز الوزارة- قسم العقود الدائرة القانونية

الملاحظة	خلال زيارتنا قسم العقود في الوزارة لاحظنا التالي. : 1. لا تمتلك لائحة بمناقصات وعقود الوزارة على الأقل لسنة 2008 أو الموقعة قبل سنة 2008 وما زالت مستمرة 2. لا يعتمد القسم نظام لفهرسة وترقيم العقود التي تبرم في مركز الوزارة. 3. لا يحتفظ القسم بملف مركزي يضم كافة وثائق العقد.
التوصية	نوصي بضرورة امتلاك لائحة بالمناقصات والعقود كذلك نوصي بترقيم العقود والاحتفاظ بملف مركزي .
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من نتائج عمليات المراجعة لاحظنا ان مبالغ العقدین تجهیز ونصب مرآل بخاری ووحدة الأزمرة في مصافي الدورة قم تم الموافقة على زيادة مبالغ العقود 550.000 و 4.086.000 دولار أمريكي على التوالي خلال عام 2008. بسبب تأخر الوزارة في توقيع العقود.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة وضع توقيتات زمنية محددة لحسم مواضيع المناقصات ابتداء من فتح العطاء لغاية الاحالة وتوقيع العقد.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	أوصى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في آذار من عام 2004 بضرورة الاسراع في تركيب نظام شامل لقياس كميات النفط في العراق وفقا للإجراءات المتبعة في صناعة النفط. ان نظام قياس كميات النفط هو عامل رئيس لتحقيق المساءلة والشفافية المالية على مصادر النفط في العراق. على الرغم من ان الحكومة العراقية تدعم عملية تركيب انظمة لقياس النفط، ومع العلم أن هناك كتاب موجه من وزير النفط يعلم فيه رئيس لجنة الخبراء الماليين بتاريخ 2008-2-4 سيتم انجاز كامل لنصب العدادات مدة أقصاها 2009-12-31. أقدنا أن نسبة أنجاز هي بحدود 33% لغاية 2008-12-31 علما أن المؤشرات المتوفرة فأن المتوقع أن لا يتم اكتمال نصب العدادات حتى عام 2011 بناء على كتاب الموجه اليها من قسم العدادات وقياسات نقل الملكية بتاريخ 2009-3-16. نتيجة لعدم وجود نظام رقابي شامل على النفط، تظهر فروقات بين كميات النفط المستخرج والمنتج والمصدر والمستخدم للاستهلاك الداخلي.
التوصية	نوصي بضرورة تركيب نظام شامل لقياس كميات النفط في كافة المنشآت النفطية والعمل على تسريع عملية التركيب والمعايرة في المنشآت التي تم استلام الاجهزة فيها.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

16. فروقات بين الوزارة وشركة نفط الجنوب

الملاحظة	خلال زيارتنا تبين لنا أن هناك فرق بين الكميات المنتجة حسب سجلات الوزارة وشركة نفط الجنوب بالنسبة لإنتاج النفط الخام حيث أن الكميات المنتجة حسب سجلات الوزارة بلغت 623,341,260 برميل أما حسب شركة نفط الجنوب 630,115,418 برميل الفرق بينهما هو 6,774,158 برميل حتى تاريخ 2009/3/17 وقد أعلمتنا الوزارة أن سبب الفرق يعود إلى شركة نفط الجنوب.
التوصية	نوصي بمتابعة الفروقات والوقوف عند أسبابها.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

ملاحظاتنا على النقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة النفط

الملاحظة	من خلال مراجعتنا لصلاحيات إحالة العقود، لاحظنا أن العقد الخاص بتجهيز أنابيب جريان لصالح شركة نفط الجنوب بمبلغ ١٥,٨٤٧,٨٠٠ دولار أمريكي والمنفذ من قبل شركة إماراتية قد تم إحالته بتاريخ ٢٣ أيار ٢٠٠٧ بناءً على موافقة الوزير، على الرغم من أن مبلغ العقد يتخطى الحد الأعلى الممنوح للوزير للمصادقة على العقود في ذلك التاريخ، وإنما يندرج ضمن صلاحية اللجنة العليا للعقود في مجلس الوزراء.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ الموازنة الصادرة عن وزارة المالية لسنة ٢٠٠٧ وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (أن العقد الخاص بتجهيز أنابيب جريان لصالح شركة نفط الجنوب بمبلغ (15847800) دولار أمريكي والمنفذ من قبل شركة إماراتية قد تم إحالته بتاريخ 23/أيار/2007 بناءً على موافقة الوزير، على الرغم من أن مبلغ العقد يتخطى الحد الأعلى المسموح للوزير للمصادقة على العقود في ذلك التاريخ، وإنما يندرج ضمن صلاحية اللجنة العليا للعقود في مجلس الوزراء) وقد أجابت الوزارة أن لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء قد اجتمعت بتاريخ 2007/5/23 وأصدرت توصياتها لرفع السقف المالية لصلاحيات بعض الوزراء ومنهم وزير النفط وان مجلس الوزراء قد اقر ذلك لاحقاً بكتابه المرقم س.ب/689 في 2007/5/28 مؤيداً ان صلاحية وزير النفط أصبحت (20) مليون دولار.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعنا	تم رفع السقف المبالغ بالنسبة لصلاحيات بعض الوزراء ومنهم وزير النفط لغاية 20 مليون دولار للعقد الواحد.

الملاحظة	خلال مراجعتنا للعقد رقم ١٥٠- NR والمنفذ من قبل شركة أمريكية بمبلغ ٨٥,٧٠٠,١٠٠ دولار أمريكي، لاحظنا أن الشركة قدمت تأمينات نقدية بقيمة ٢% من مبلغ العطاء مما يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ١ الصادرة خلال عام ٢٠٠٧، حيث تلزم هذه التعليمات المجهزين والمقاولين بتقديم ٣% كتأمينات نقدية من القيمة الإجمالية للعقد.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ١ الصادرة خلال عام ٢٠٠٧، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (أن الشركة المجهزة للعقد رقم [NR-(150)] والمنفذ من قبل شركة أمريكية وبمبلغ (85700100) دولار قد قدمت تأمينات نقدية بقيمة (2%) من مبلغ العطاء بدلاً من (3%) مما يخالف تنفيذ العقود الحكومية ولم يتسنى لنا التحقق من صحة الملاحظة لعدم تحديد الجهة المستفيدة من العقد والغرض من العقد ولا زالت متابعتنا مستمرة في مركز الوزارة وهيئاتنا في المحافظات لفحص الملاحظة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	لم نستطع معرفة الجهة المستفيدة من العقد. من خلال العينة المنتقاة لمركز الوزارة لم يسترع انتباهنا أي حالة مماثلة للملاحظة المذكورة خلال عام 2008.

3. لجان فتح وتحليل العطاءات

الملاحظة	من خلال مراجعتنا لإجراءات لجنة فتح العطاءات، لاحظنا أن أعضاء لجنة فتح وتحليل العطاءات لا يتم تغييرهم بشكل دوري كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة تماشياً مع تعليمات الموازنة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (بأن أعضاء لجنة فتح وتحليل العطاءات لا يتم تغييرهم بشكل دوري استناداً لتعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية) وقد بينت هيئتنا الرقابية بأن الملاحظة عامة حيث ان القاعدة في اغلب الشركات هي عكس ذلك و لم يتم في التقرير تحديد الشركة التي حصلت فيها هذه المخالفة .
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة لم يسترع انتباهنا أي m حالة مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

الملاحظة	خلال زيارتنا لاحظنا أن الوزارة قد قامت باستيفاء التأمينات الأولية البالغة ٣% بشكل كفالة مصرفية من مبلغ العطاء الإجمالي للعقد كما هو مطلوب حسب التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود. ولكن تم إصدار هذه التأمينات الأولية عن طريق بنوك أجنبية خارج العراق بما يخالف التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود والتي توجب إصدار الكفالة من قبل البنوك العراقية.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بالتعليمات الصادرة عن اللجنة العليا للعقود المتعلقة بالتأمينات الأولية للتعاقد. وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	بين تقرير الشركة (بأن الوزارة قامت باستيفاء التأمينات الأولية البالغة 3%) بشكل كفالة مصرفية من مبلغ العطاء الاجمالي للعقد ولكن تم إصدار هذه التأمينات عن طريق بنوك اجنبية خارج العراق بما يخالف التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود والتي توجب إصدار الكفالة من قبل البنوك العراقية) وقد ايدت هيئتنا الرقابية العاملة في شركة المشاريع النفطية ما جاء بتقرير الشركة، علما ان شركة المشاريع قد احيطت علما بالمخالفة وجرى التنبيه على تجاوزها.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة لمركز الوزارة لم يسترع انتباهنا أي حالة مماثلة للملاحظة المذكورة خلال عام 2008.

الملاحظة	والخاص بمشروع مستودع النجف للنفط-QR-01 / خلال مراجعتنا للعقد رقم ٥٢٩٤ والمنتجات النفطية بمبلغ ٨,٨٧٧,٧٤٥ دولار أمريكي لاحظنا أن الشركة قد غيرت لم يتم تعديل اسم الشركة في العقد أو الحصول على كفالة BRG، إلى GEA اسمها من حسن الأداء بالاسم الجديد للشركة.
التوصية	نوصي بضرورة تعديل كافة العقود وكفالات حسن الأداء للشركات التي تعمل على تغيير اسمها خلال فترة العقد وذلك لحفظ حقوق الوزارة في حالة عدم التزام المجهز بشروط العقد.
رد الإدارة	بين تقرير الشركة (بأن العقد رقم (QR-01/5294) والخاص بمشروع مستودع النجف للنفط والمنتجات النفطية بمبلغ (7458778) دولار قد تم تغيير اسم الشركة من (GEA) الى (BRG) ولم يتم تعديل اسم الشركة في العقد او الحصول على كفالة حسن الاداء بالاسم الجديد للشركة) . وقد اظهرت نتائج متابعة هيئتنا الرقابية بعدم دقة الملاحظة حيث قامت شركة المشاريع النفطية بالحصول على كفالة باسم (BRG) وان الاعتماد قُتِح بالاسم الجديد كما ان ملحقا للعقد تم بالاسم الجديد .
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة لمركز الوزارة لم يسترَع انتباهنا أي حالة مماثلة للملاحظة المذكورة خلال عام 2008.

الملاحظة	الخاص بمشروع تأهيل غرب القرنة بمبلغ CGS ٧ CGS/خلال مراجعتنا للعقد رقم (٨) ٥٩,٧٨٨,٠٠٠ يورو لاحظنا ما يلي: تمت إحالة العقد عن طريق الدعوة المباشرة ولم يتم الإعلان عن المناقصة في ثلاثة وسائل إعلامية حسب تعليمات اللجنة العليا للعقود في مجلس الوزراء. تم إعفاء هذا العقد من كافة الضرائب والرسوم المقررة قانوناً. لم يتم استيفاء كفالة حسن الأداء قبل فتح الاعتماد، وإنما نص العقد على تقديم الكفالة بعد استلام المجهز للدفعة المقدمة خلافاً لتعليمات العقود.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بالتعليمات الصادرة عن اللجنة العليا للعقود والقوانين النافذة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.
رد الإدارة	شخصت شركة التدقيق بعض الملاحظات على العقد المرقم (CGS7/CGS8-2052) والخاص بمشروع تأهيل غرب القرنة بمبلغ (59788000) يورو وكما موضح أدناه: أولاً- تمت أحالة العقد عن طريق الدعوة المباشرة ولم يتم الإعلان عن المناقصة في ثلاث وسائل إعلامية حسب تعليمات اللجنة العليا للعقود في مجلس الوزراء. وقد أظهرت نتائج متابعة هيئتنا الرقابية العاملة في شركة المشاريع النفطية بأنه تم إحالة العقد عن طريق الدعوة المباشرة استناداً لموافقة مجلس الوزراء المرقم (890) في 2007/7/1. ثانياً- تم إعفاء العقد من كافة الضرائب والرسوم المقررة قانوناً وقد ايدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة. ثالثاً- لم يتم استيفاء كفالة حسن الأداء قبل فتح الاعتماد، وإنما نص العقد على تقديم الكفالة بعد استلام المجهز للدفعة المقدمة خلافاً لتعليمات العقود. وقد أظهرت نتائج متابعة هيئتنا الرقابية عدم صحة الملاحظة حيث أنه تم استيفاء كفالة حسن الأداء بموجب خطاب الضمان المرقم (3357) في 2007/11/8 الصادر من (TBI) وقبل فتح الاعتماد المرقم (26) في 2008/1/10.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة لمركز الوزارة لم يسترع انتباهنا أي حالة مماثلة للملاحظة المذكورة خلال عام 2008.

الملاحظة	خلال مراجعتنا للعقود، لاحظنا أن الوزارة لا تحتفظ بنسخ الملفات الخاصة بالعقود المتعلقة بالمديريات التابعة لها، حيث أن ملفات العقود محتفظ بها لدى المديريات التابعة للوزارة فقط.
التوصية	نوصي بضرورة حفظ نسخة من الوثائق الأصلية للعقود، والخاصة بالوحدات الحكومية التابعة للوزارة في مقر الوزارة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة أن الوزارة لا تحتفظ بنسخ الملفات الخاصة بالعقود المتعلقة بالمديريات التابعة لها. ولا نجد ضرورة لحفظ نسخة من الملفات الخاصة بالعقود في مقر الوزارة لاختلاف التمويل.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة.

8. نظام التحميل التشغيلي عند محطات التحميل

الملاحظة	لاحظنا أن وزارة النفط تعمل بنظام القياس الفراغي (Ullage Metering System) عند محطات التحميل، حيث أنه خلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٧، تم إيقاف التصدير لعدة أيام لحين تركيب أنظمة القياس وفقاً للمعايير الدولية (قياس الوحدة بالبرميل). إن هذه الأنظمة التي تم تسليمها رسمياً إلى وزارة النفط في شهر تموز ٢٠٠٧ بحاجة إلى معايرة حسب تقرير لجنة المعايرة والقياس، لذلك فقد تم التعاقد في شهر كانون الأول ٢٠٠٧ مع شركة أمريكية لمعايرة هذه الأنظمة. نتيجة عدم وجود نظام رقابي شامل على النفط، تظهر فروقات بين كميات النفط المستخرج والمنتج والمصدر والمستخدم للاستهلاك الداخلي.
التوصية	نوصي بضرورة تركيب نظام شامل لقياس كميات النفط في كافة المنشآت النفطية والعمل على تسريع عملية التركيب والمعايرة في المنشآت التي تم استلام الأجهزة فيها.
رد الإدارة	بين تقرير الشركة [إن وزارة النفط تعمل بنظام القياس الفراغي (Ullage Metering System) عند محطات التحميل إلا أنه خلال شهر كانون الثاني 2007/ تم إيقاف التصدير لعدة أيام لحين تركيب أنظمة القياس وفقاً للمعايير الدولية وإن هذه الأنظمة قد تم تسليمها إلى وزارة النفط في شهر تموز/2007 وأنها بحاجة إلى معايرة حسب تقرير لجنة المعايرة والقياس لذلك فقد تم التعاقد خلال شهر كانون الأول/2007 مع شركة أمريكية لمعايرة هذه الأنظمة، ونتيجة لعدم وجود نظام رقابي شامل على النفط تظهر فروقات بين كميات النفط المستخرج والمنتج والمصدر والمستخدم للاستهلاك الداخلي]. وقد أظهرت نتائج متابعة هيئتنا الرقابية بأن الملاحظة ما زالت قائمة وتلاحظ متابعة الديوان في الفقرات السابقة بهذا الشأن، وإن وزارة النفط قد حددت عام/2009 كموعداً نهائياً لاستكمال نصب العدادات لكامل الصناعة النفطية.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة.

الملاحظة

لاحظنا أن وزارة النفط لا تعد تسوية لسجلاتها وشركات إنتاج النفط وشركات المصافي والتوزيع. إن القسم الفني في الوزارة يحصل على تقارير شهرية من الشركات التابعة ثم يقوم القسم بتلخيص هذه التقارير وتقديمها إلى الوزير دون التحقق من دقة البيانات الموجودة أو تسوية المبالغ مع السجلات المحتفظ بها من قبل الشركات. لاحظنا وجود بعض الفروقات بين سجلات وزارة النفط والتقارير الشهرية للشركات.

التوصية

نوصي بضرورة تركيب نظام قياس النفط حسب ما هو مذكور في الملاحظة المتعلقة بنظام التحميل التشغيلي ومن ثم العمل على إعداد مطابقة شهرية لكميات النفط بحيث تشمل المطابقة كافة الدوائر والشركات المتعلقة بصناعة النفط في العراق وهي:

شركات إنتاج النفط .

موانئ التصدير .

شركات مصافي النفط .

شركة أنابيب النفط .

شركات الكهرباء .

شركة التوزيع .

شركة تسويق النفط . (سومو)

يتضمن إعداد التسويات بين هذه الأطراف تحليل

الفروقات والمساءلة لجميع الأطراف وذلك لمزيد من

إجراءات الضبط و الرقابة.

رد الإدارة

شخص تقرير الشركة (بأن وزارة النفط لا تعد تسوية لسجلاتها وشركات إنتاج النفط وشركات المصافي والتوزيع وإن القسم الفني في الوزارة يحصل على تقارير شهرية من الشركات التابعة ثم يقوم القسم بتلخيص هذه التقارير وتقديمها إلى الوزير دون التحقق من دقة البيانات الموجودة أو تسوية المبالغ مع السجلات المحتفظ بها من قبل الشركات وإن هناك بعض الفروقات بين سجلات النفط والتقارير الشهرية للشركات). وقد أبدت هيئتنا المختصة ما جاء بالملاحظة وبيّنت أن أسباب هذه الفروقات يرجع إلى اختلاف قراءات العدادات أو عطلها أو عدم وجودها، وأن هذه الملاحظة سبق أن وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة كما سبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره الخاصة بعمل الوزارة وقد طرح هذا الموضوع في الاجتماع المشترك بحضور وزير النفط ولا زالت الوزارة لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها بشكل نهائي.

عالية

درجة المخاطرة

9. التسويات مع سجلات الشركات التابعة (تابع)

الحالة	مكررة
متابعتنا	ي منتصف عام 2008 تم تأسيس شعبة المطابقات . تعمل الشعبة على مطابقة فصلية نوصي بأن تكون شهرية.

10. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

الملاحظة	خلال زيارتنا، لاحظنا ان هناك عدد من أرصدة التأمينات القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan).
التوصية	نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الحالة الحالية لكل التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومتابعة ومعالجة جميع الأرصدة القائمة القديمة. كذلك، نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب.
رد الإدارة	بين تقرير الشركة [بأن هناك عدد من أرصدة التأمينات القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan)] وقد ايدت هيئتنا الرقابية المختصة صحة الملاحظة وبيّنت بأنه قد تم تأشير هذه الملاحظة في تقريرنا الرقابيين المرقمين (6862 ، 7276) في (2007/8/26 ، 2007/9/4) على
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	لم نستحصل على كتاب تأييد من JP Morgan وبالتالي لم نستطع تأكيد اذا ما كان هناك أرصدة تأمينات نقدية من خطابات اعتمادات قديمة.

**ملاحظاتنا على النقاط المثارة من قبل المدقق السابق
وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)**

1. كميات المنتجات النفطية المستلمة

الملاحظة	خلال عام ٢٠٠٧ تم إسناد مهمة العمل على مراقبة دخول وتأكيد اكتمال تسليم المنتجات النفطية المستوردة للدائرة الفنية في وزارة النفط بدلاً من شركتي صابرا وخيلاني، وذلك حسب تعليمات وزير النفط. خلال مراجعتنا، لاحظنا أن الدائرة الفنية لا تقوم بإعداد تقارير لتأكيد الكميات المستلمة من المنتجات النفطية، حيث أنها تقوم بالمصادقة على شهادات الكمية الصادرة من قسم الشحن في شركة تسويق النفط للمنفذ الشرقي فقط.
التوصية	نوصي بضرورة إصدار الدائرة الفنية لتقرير يؤكد الكميات المستلمة من المنتجات النفطية ولكافة المنافذ الحدودية وتزويد شركة تسويق النفط بهذه التقارير بشكل دائم وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة أن [الدائرة الفنية لا تقوم بإعداد تقارير لتأكيد الكميات المستلمة من المنتجات النفطية حيث أنها تقوم بالمصادقة على شهادات الكمية الصادرة من قسم الشحن في شركة تسويق النفط للمنفذ الشرقي فقط وقد أبدت الهيئة المختصة ما ورد في ملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة قيام الدائرة الفنية بإصدار تقرير يؤكد الكميات المستلمة من المنتجات النفطية ولكافة المنافذ الحدودية وتزويد شركة تسويق النفط بهذه التقارير بشكل دائم.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعنا	من خلال زيارتنا للشركة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة. إن عمل الدائرة الفنية حالياً هو الإشراف على نوعية المنتجات وقبولها أو رفضها.

الملاحظة	خلال عام ٢٠٠٧ قامت الشركة بإنهاء عقد مراقبة استلام المنتجات النفطية مع شركتي صابرا وخيلاي على أن تقوم الدائرة الفنية في وزارة النفط بمهام المراقبة التي كانت موكلة لهاتين الشركتين بناء على تعليمات وزارة النفط والتي نصت أيضاً على تحويل جزء من المبالغ المقتطعة من المجهزين إلى الدائرة الفنية لتغطية مصاريفها المتعلقة بعملية المراقبة إلا أن هذه التعليمات لم تذكر المبالغ الواجب تحويلها أو كيفية التحويل.
التوصية	نوصي بضرورة إبرام اتفاقية أو إصدار تعليمات يتم بموجبها تحديد أجور المراقبة الواجب دفعها من قبل الشركة للدائرة الفنية في وزارة النفط وذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة.
رد الإدارة	بيّنت شركة التدقيق أنه (خلال عام 2007 قامت الشركة بإنهاء عقد مراقبة استلام المنتجات النفطية مع شركتي صابرا وخيلاي على أن تقوم الدائرة الفنية في وزارة النفط بمهام المراقبة التي كانت موكلة لهاتين الشركتين والتي نصت أيضاً على تحويل جزء من المبالغ المقتطعة من المجهزين الى الدائرة الفنية لتغطية مصاريفها المتعلقة بعملية المراقبة إلا أن هذه التعليمات تم تذكر المبالغ الواجب تحويلها أو كيفية التحويل). وقد أظهرت متابعة الهيئة المختصة ما يلي: أولاً- تم تحويل الدائرة الفنية بمهمة الرقابة على الكميات المستوردة والمصدرة من المنتجات النفطية بناءً على موافقة السيد الوزير على مذكرة المستشار المؤرخة في 2006/6/26 والمتضمنة توصيات الوزير للعمل بتوصيات اللجنة والتنسيق مع الدوائر ذات العلاقة بتأسيس وحدة للسيطرة على الكمية والنوعية. ثانياً- يتم تمويل الدائرة الفنية من المبالغ المقتطعة من المجهزين من قبل شركة تسويق النفط لتغطية مصاريفها المتعلقة بعملية المراقبة ولم تحدد توجيهات الوزير مقدار المبالغ المحولة الى الدائرة المذكورة والأجور التي ستدفع اليها ولا توجد اية تعليمات أو وثيقة (اشبه بالعقد) لتنظيم العلاقة. ثالثاً- لا تتوفر لدى الدائرة الفنية الإمكانيات اللازمة للقيام بأعمال المراجعة على جميع منافذ الاستيراد والتصدير والبالغ عددها (6) منافذ (سنة منافذ) وأن مقترح الوزارة بهذا الخصوص هو تشكيل فرق عمل من شركات التسويق وخطوط الأنابيب والتوزيع وتعبئة الغاز والمفتش العام والدائرة الفنية للقيام بمهمة المراقبة. رابعاً- بلغ حجم المبالغ المقدرة من قبل الوزارة للصرف على لجنة المراقبة والفترة من 2007/6/1 ولغاية 2007/12/31 . (145500000) دينار(مائة وخمسة وأربعين مليون وخمسمائة ألف دينار) و(60500) دولار (ستون ألف وخمسمائة دولار). خامساً0 تم صرف مبلغ (25050800) دينار (خمسة وعشرون مليون وخمسون ألف وثمانمائة دينار) الى لجنة المراقبة ومن حسابات شركة التسويق. سادساً- أن موضوع الصرف المستقبلي على لجنة (المراقبة) هو الصرف من المبالغ المستقطعة من المجهزين والموضوعة في حساب مؤقت في شركة تسويق النفط وأن الموضوع يتطلب إصدار تعليمات من قبل وزارة النفط تحدد الإجراءات العملية لقيام الدائرة الفنية بأعمال المراقبة بما فيها الصرف على اللجنة المشكلة لأداء مهامها وإجراءات عملها ومسؤولياتها وتحديد التزاماتها تجاه وزارة النفط وشركاتها.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة

من خلال زيارتنا للشركة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة خلال عام 2008. فقط وجدنا محضر اجتماع يذكر فيه تستمر إجراء استقطاع عمولة 50 سنت\ طن من المجهز.

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)
3. الإجراءات الرقابية الداخلية على استيراد النفط

الملاحظة	لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تملك دليل إجراءات رقابة داخلية موثقة حول استيراد المنتجات النفطية. إن تعليمات الإدارة العليا المتعلقة بهذه الإجراءات توثق على شكل مذكرات داخلية. في هذه الحالة، إن الخطورة تكمن في تطبيق الإجراءات بشكل متضارب من قبل الموظفين، كما أن الموظفين الجدد لن يكون لهم إطلاع على الإجراءات والسياسات المصادق عليها.
التوصية	نوصي بضرورة إعداد والاحتفاظ بإجراءات رقابة داخلية نموذجية مكتوبة عن استيراد المنتجات النفطية. إضافة إلى ذلك، إجراءات مراقبة تفصيلية ينبغي أن تتبع من قبل الإدارة العليا للتأكد من فعالية وتمثل تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية.
رد الإدارة	بينت شركة التدقيق (أن شركة تسويق النفط لا تمتلك دليل إجراءات رقابة داخلية موثقة لإجراءات استيراد المنتجات النفطية وأن تعليمات الدائرة العليا المتعلقة بهذا الإجراءات توثق بشكل مذكرات داخلية) وتؤيد الهيئة المختصة ما جاء في الملاحظة مع وجود ضرورة لأعداد والاحتفاظ بإجراءات رقابة داخلية نموذجية مكتوبة عن استيراد المنتجات النفطية، علماً أن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة ولم تقم شركة (سومو) باتخاذ أي إجراء بخصوصها.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال زيارتنا للشركة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة خلال 2008.

الملاحظة	لاحظنا أن كمية المنتجات النفطية المسلمة من قبل المجهزين إلى محطات خزن شركة تسويق النفط يتم تحديدها عن طريق مقياس العمق الموجود في كل محطة تخزين. إن إدارة قسم الشحن في شركة تسويق النفط، تقبل بقياسات مقياس العمق للمنتجات النفطية المستوردة وتقوم بمطابقتها مع الكمية حسب الفواتير.
التوصية	نوصي بضرورة تطبيق نظام قياس دقيق لتواكب أفضل تطبيقات السوق ولضمان فاعلية الرقابة على كميات المنتجات النفطية المستوردة. عند استلام كل شحنة من المنتجات النفطية، ينبغي أن تقارن الكمية المستلمة في بوليصة الشحن مع قراءات نظام القياس لشركة تسويق النفط من قبل شخص مخول ومستقل. كذلك نوصي بضرورة تطبيق سياسة مناسبة لحماية أجهزة القياس من خلال تركيب أجهزة القياس في مكان آمن لا يدخله إلا أشخاص مخولين مصرح لهم بالدخول.
رد الإدارة	ورد في تقرير شركة التدقيق (أن كمية المنتجات النفطية المسلمة من قبل المجهزين إلى محطات خزن شركة تسويق النفط يتم تحديدها عن طريق مقياس العمق الموجود في كل محطة تخزين) وبهذا الخصوص نود أن نبين أن شركة تسويق النفط ليس لديها محطات لخزن المنتجات النفطية وأن هذه المحطات تعود إلى شركة توزيع المنتجات النفطية وشركة خطوط الأنابيب وأن تطبيق نظام دقيق لضمان الرقابة على كميات المنتجات المستوردة يخضع للملاحظة الخاصة بكامل نظام الرقابة على مفاصل الصناعة النفطية، وأن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال زيارتنا للشركة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة خلال 2008.

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)
5. التسويات الشهرية مع مجهزي المنتجات النفطية

الملاحظة	لاحظنا أن قسم المالية في شركة تسويق النفط لا يقوم بطلب كتاب تأييد أو يقوم بإعداد تسويات بين كشوف المجهزين للمنتجات النفطية والسجلات المحاسبية الأساسية على أساس شهري. ونتيجة لذلك، فإن هناك احتمال بعدم اكتشاف الأخطاء المحاسبية في الوقت المناسب مثل فقدان أو تكرار الفواتير، أو البضائع المستلمة من قبل شركة تسويق النفط في فترة زمنية معينة ولكن يتم حسابها حتى فترة زمنية لاحقة.
التوصية	نوصي بضرورة طلب كشف تأييد وكشوف ن حساب من كافة المجهزين للمنتجات النفطية المستوردة على أساس شهري. إن أرصدة المجهزين بعد ذلك ينبغي أن تتم تسويتها مع سجلات شركة تسويق النفط وينبغي التحقيق في أية اختلافات ومعالجتها في الوقت المناسب.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (أن قسم المالية في شركة تسويق النفط لا يقوم بطلب كتاب تأييد أو أعداد تسويات بين كشوفات المجهزين للمنتجات النفطية والسجلات المحاسبية الأساسية على أساس شهري) وقد بينت شركة التسويق بأن القسم المالي في الشركة لم يزود بكشوفات المجهزين للمنتجات النفطية لغرض مطابقتها شهرياً مع السجلات وإنما هناك مطابقة شهرية للكميات المجهزه بين قسم السجلات ودائرة شحن المنتجات وقد تم مخاطبة الشركات المجهزة للمنتجات النفطية في نهاية عام/ 2007 لغرض تزويد شركة التسويق بكشوفات حساباتهم لغرض مطابقتها مع سجلات القسم المالي، وتؤيد الهيئة الرقابية المختصة بضرورة اجراء المطابقة المذكورة دورياً، علماً أن الملاحظة مكررة في تقرير الشركة من السنة السابقة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للشركة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة خلال 2008. نوصي بإعدادها على الأقل سنوياً.

الملاحظة	خلال عملية مراجعتنا للتسوية بين شركة تسويق النفط والمصرف العراقي للتجارة (حساب رقم ١٠٢٩)، لاحظنا أن هناك بنود عالقة لفترة طويلة وبأرصدة كبيرة تخص سنة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ حيث بلغت المدفوعات في سجلات الشركة والتي لم تظهر في كشف المصرف كالتالي: مدفوعات بمبلغ ٧١،٥١٩،٠١٥ دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٥. مدفوعات بمبلغ ٢،١٢٣،٩٨٠،٣٢٧ دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٦. مدفوعات بمبلغ ٤٩٣،٤٠٥،٩٢٧ دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٧. قامت الشركة بفتح حساب بديل لهذا الحساب لدى المصرف العراقي للتجارة رقم (١١٥١) خلال عام ٢٠٠٧ وذلك لنقادي المزيد من الموقوفات في هذا الحساب، والعمل جار على تسوية البنود العالقة في هذا الحساب.
التوصية	نوصي بضرورة العمل على حل الموقوفات ومطابقة أرصدة الحسابات مع المصرف العراقي للتجارة والوقوف على أسباب الفروقات ومعالجتها وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على أموال الشركة.
رد الإدارة	بينت شركة التدقيق [بان هناك بنود عالقة لفترة طويلة وبأرصدة كبيرة تخص سنة (2005 ، 2006 ، 2007) في كشوفات مطابقة الحساب الجاري بين سجلات شركة التسويق والمصرف العراقي للتجارة (حساب رقم (1029)] ، وقد ايدت شركة التسويق ما ورد في الملاحظة وبينت عدم قيام المصرف المذكور بتزويد الشركة بالإشعارات وعدم إظهار البيانات الكافية والضرورية في كشف المصرف والخلط بين الحساب الجاري وحساب الاعتمادات وأن هناك محاولات لغرض تصفية الحساب، وتؤيد الهيئة المختصة بضرورة العمل على حل الموقوفات و مطابقة أرصدة الحسابات مع المصرف العراقي للتجارة والوقوف على اسباب الفروقات وحلها وقد زود ديوان الرقابة المالية وزير النفط في نيسان/ 2007 بكامل الاعتمادات المفتوحة لدى المصرف العراقي للتجارة والتي لم يجري غلقها او الانتهاء منها بضمنها المبالغ القديمة وقد وجه الوزير بحسم هذا الموضوع مع المصرف بالإضافة الى قيام الديوان بإجراء متابعة مباشرة لكل اعتمادات الوزارات في المصرف وتحديث قاعدة بيانات المصرف على اساس ذلك، وأن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة

6. البنود العالقة في التسويات البنكية (تابع)

متابعتنا

خلال زيارتنا للشركة تبين لنا من خلال مطابقة 2007-12-31 التي تم تزويدنا اياها في 2009-3-15, ولم يتم تزويدنا بمطابقة 2008 تمت تسوية بعض الموقوفات:

مدفوعات بمبلغ صفر دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٥

مدفوعات بمبلغ 105.363.615 دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٦

مدفوعات بمبلغ 125.590.969 دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٧

الملاحظة	لاحظنا أن الوثائق المؤيدة لعمليات استيراد المنتجات النفطية موزعة ضمن أقسام التسويق والشحن والمالية لشركة تسويق النفط. كافة الوثائق المتعلقة بكل عملية استيراد مثل العقود مع المجهزين واحتساب الأسعار ونشرات (بلاّتس) المستخدمة في احتساب أسعار المنتجات النفطية المستوردة، بوليصة الشحن، شهادة الاستيراد، الإشعار الدائن وأمر حوالة البنك، حيث لم يتم تجميعهم في ملف واحد يختص بكل عقد. إن الإدارة والمدققين قد يحتاجون لبعض البيانات المتعلقة بعمليات الاستيراد، وبالتالي ينبغي جمع الوثائق المؤيدة في مكان واحد والاحتفاظ بها مع نظام مرجعي ورقمي مناسب في مكان آمن لتسهيل استرجاع المستندات عند طلبها.
التوصية	نوصي بضرورة تطوير نظام مناسب لحفظ الملفات من أجل حفظ نسخ عن المستندات والوثائق المؤيدة المرتبطة باستيراد المنتجات النفطية لتسهيل استرجاع البيانات عند طلبها.
رد الإدارة	بينت شركة التدقيق (أن الوثائق المؤيدة لتعليمات استيراد المنتجات النفطية موزعة ضمن أقسام التسويق والشحن والمالية)، في حين بينت شركة التسويق أن جميع الوثائق المتعلقة بعملية الاستيراد كالعقود ومذكرة السعر وبوليصة الشحن وشهادة الكمية والأسعار موجودة في اضبارة الشركة، اما نشرات الأسعار فهي محفوظة لدى دائرة تسويق المنتجات النفطية وقد اظهرت متابعة الهيئة المختصة بأن قسم من الأوليات الخاصة بالاستيراد والمتعلقة بالدفع تحفظ في القسم المالي، وأن أغلب أوليات معاملات الاستيراد تحفظ في ملف قسم الاستيراد لذا نرى ضرورة حفظ كافة الأوليات في ملف واحد، وأن الملاحظة مكررة في تقرير الشركة من السنة السابقة.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للشركة تبين لنا ان كل دائرة أو كل هيئة قد طورت نظام حفظ ملفات يتناسب مع حاجاتها.

8. فاتورة المجهزين

الملاحظة	لاحظنا أن شركة تسويق النفط لم تحصل على فواتير من معظم مجهزي المنتجات النفطية المستوردة. من أجل تقليل مخاطر حدوث أخطاء، من الضروري الحصول على فواتير كافة المجهزين للمنتجات النفطية المستوردة لكونها تمثل دليلاً رسمياً للمعاملة، وبالتالي تجنب مخاطر حدوث أخطاء مقصودة وغير مقصودة.
التوصية	نوصي بضرورة الحصول على الفواتير من كافة المجهزين للمنتجات النفطية المستوردة من أجل التحقق من الكمية والسعر المطلوب وكما هو مشار إليه في العقد.
رد الإدارة	لاحظت شركة التدقيق أن (شركة التسويق لم تحصل على فواتير من معظم مجهزي المنتجات النفطية المستوردة من أجل تقليل مخاطر حدوث الأخطاء) وقد بينت شركة التسويق بأن قسم من الشركات يزود الشركة بالقائمة التجارية لغرض مطابقتها مع حساباتها، وإن القسم الآخر يقوم بإرسال القوائم إلى المصرف العراقي للتجارة والذي يقوم بدوره بإرسالها إلى شركة التسويق لغرض المطابقة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للشركة تبين لنا أن المصرف العراقي للتجارة يزود الشركة بالمستندات الأصلية المقدمة من قبل المجهز لغرض مطابقتها مع الإشعارات المرسلة من قبل الشركة لمعرفة صحة التحويل.

9. السيطرة على القوائم وشهادات الاستيراد

الملاحظة	لاحظنا أن كافة الوثائق اليدوية مثل الإشعارات الدائنة والقوائم وشهادات الاستيراد الصادرة من قسم الشحن والمالية قد تم ترقيمها يدوياً.
التوصية	نوصي قسم المالية وقسم الشحن باستخدام وثائق مرقمة مسبقاً بصورة متسلسلة للقوائم وشهادات الاستيراد وكافة النماذج المستخدمة الأخرى..
رد الإدارة	لاحظت شركة التدقيق (أن كافة الوثائق مثل الإشعارات الدائنة والقوائم وشهادات الاستيراد في قسم الشحن قد تم ترقيمها يدوياً)، وقد بينت الشركة عدم إمكانية اعتماد أسلوب الترقيم المسبق للإشعارات الدائنة وإنما ترقم حسب تسلسل إصدارها، وبهذا الخصوص من الصعوبة اعتماد الترقيم المسبق لقسم من القوائم، وقد بينت الهيئة المختصة أنه في كل الأحوال يجب استخدام الترقيم المتسلسل المسبق والمطبوع لكل الوثائق المهمة مثل قوائم الثمن (المطالبة) ووصلات القبض...الخ، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للشركة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة خلال 2008.

الملاحظة	لاحظنا أن شركة تسويق النفط لم ترفق قسيمة البنك لمدفوعات الفواتير المتعلقة بمجهزين المنتجات النفطية المستوردة كما لم تحصل على توقيع وإشعار استلام الدفعة. وبالتالي فإن التسديد والدفع للمجهزين غير مدعومة بوثائق مناسبة ويمكن المطالبة بها مرة ثانية من قبل المجهز.
التوصية	نوصي بضرورة الحصول على قسيمة البنك عند كل تحويل لدفعات المجهزين للمنتجات النفطية المستوردة والحصول على تأييد من المجهزين عند تسديد أي قائمة.
رد الإدارة	بينت شركة التدقيق (بأن شركة تسويق النفط لم ترفق قسيمة المصرف لمدفوعات القوائم المتعلقة بمجهزي المنتجات النفطية المستوردة كما لم تحصل على توقيع وإشعار استلام الدفعة وبالتالي فإن التسديد والدفع للمجهزين غير مدعومة بوثائق مناسبة ويمكن المطالبة بها مرة ثانية من قبل المجهز).
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للشركة عام 2008 تبين لنا أن أنه قسيمة المصرف مرفقة لكن لا يوجد إشعار استلام بل بريد الكتروني من قبل الشركة المجهزة تفيد باستلام المبلغ.

11. سندات الصرف والوثائق المؤيدة

الملاحظة	لاحظنا إن شركة تسويق النفط لم تقم بختم مستندات الصرف والوثائق المؤيدة لها بعد إتمام عملية الصرف بما يفيد الدفع "مدفوع"، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة خطر تكرار الدفع لنفس الفاتورة.
التوصية	إن كافة سندات الصرف والوثائق المؤيدة لها ينبغي ختمها مباشرة بما يفيد الدفع "مدفوع" بعد الصرف لتجنب الدفع المتكرر لنفس الفاتورة.
رد الإدارة	بينت شركة التدقيق [إن شركة التسويق لم تقم بختم مستندات الصرف والوثائق المؤيدة لها بعد أتمام عملية الصرف بما يعزز الدفع (دفع)] و قد ايدت الهيئة المختصة ما ورد في الملاحظة وأكدت على ضرورة ختم كافة سندات الصرف والوثائق المؤيدة لها بما يفيد الدفع (دفعت) لتجنب الدفع المتكرر، علماً أن الملاحظة مكررة من السنة السابقة.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للشركة عام 2008 تبين لنا أن أنه في نصف عام 2008 قد بدأ قسم التدقيق بختم كافة سندات صرف بعبارة أجرى اللازم وليس دفع.

الملاحظة	لاحظنا أن سعر الصرف المستخدم للدولار الأمريكي في السجلات المحاسبية / ميزان المراجعة لشركة تسويق النفط هو ١ دينار عراقي لكل دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ ، بينما كان السعر المعلن من البنك المركزي العراقي هو ١٢٢٥ دينار عراقي لكل دولار أمريكي.
التوصية	بينت شركة التدقيق (أن سعر الصرف المستخدم للدولار الأمريكي في السجلات المحاسبية لشركة التسويق هو دينار عراقي واحد لكل دولار امريكي كما في 2007/12/31 بينما كان السعر المعلن من البنك المركزي العراقي هو (1225) دينار عراقي لكل دولار امريكي)، وقد بينت شركة التسويق بعدم وجود استخدام لأسعار الصرف في السجلات المحاسبية والملاحظة لا تنطبق مع سياق عمل الشركة وان الهيئة المختصة تؤيد شركة التدقيق بخصوص استخدام سعر الصرف المعلن والمحدد من قبل البنك المركزي لأغراض تسجيل صادرات النفط العراقي وقد اشار الديوان في تقاريره الى هذه الملاحظة ووجب تعديلها لدى كل من وزارتي النفط والمالية.
رد الادارة	بينت شركة التدقيق (أن سعر الصرف المستخدم للدولار الأمريكي في السجلات المحاسبية لشركة التسويق هو دينار عراقي واحد لكل دولار امريكي كما في 2007/12/31 بينما كان السعر المعلن من البنك المركزي العراقي هو (1225) دينار عراقي لكل دولار امريكي)، وقد بينت شركة التسويق بعدم وجود استخدام لأسعار الصرف في السجلات المحاسبية والملاحظة لا تنطبق مع سياق عمل الشركة وان الهيئة المختصة تؤيد شركة التدقيق بخصوص استخدام سعر الصرف المعلن والمحدد من قبل البنك المركزي لأغراض تسجيل صادرات النفط العراقي وقد اشار الديوان في تقاريره الى هذه الملاحظة ووجب تعديلها لدى كل من وزارتي النفط والمالية.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للشركة تبين لنا أنه يتم عرض ميزان المراجعة بالدينار العراقي والدولار الأمريكي حيث لا يتم تحويل المبالغ المدرجة بالدولار الأمريكي إلى الدينار العراقي. نوصي بتحويل المبالغ بالدولار الأمريكي إلى الدينار العراقي بسعر الصرف السائد بتاريخ كل معاملة وذلك بهدف عرض البيانات المالية بعملة واحدة. وكذلك لاحتساب فروقات الصرف.

13. نسخ احتياطية أو خطة الطوارئ

الملاحظة	لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تمتلك سياسة رسمية لحفظ النسخ الاحتياطية للبيانات. ينبغي تنظيم سياسة لحفظ النسخ الاحتياطية بطريقة تضمن الحصول على نسخ احتياطية لبيانات الشركة بشكل منتظم ويفضل أن يكون يومياً. في حالة غياب نظام حفظ نسخ احتياطية لسجلات الشركة قد يؤدي إلى فقدان الوثائق والمعلومات في الحالات الطارئة، على سبيل المثال الحريق، التخريب، الخ.
التوصية	نوصي بضرورة إعداد والمصادقة على سياسة للحالات الطارئة واستعادة البيانات لضمان استمرارية العمليات، ولضمان امتلاك شركة تسويق النفط نسخ احتياطية من سجلاتها بشكل مطبوع والإلكتروني لتقليل مخاطر فقدان وخسارة البيانات.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (أن شركة تسويق النفط لا تمتلك سياسة رسمية لحفظ النسخ الاحتياطية للبيانات و ينبغي تنظيم سياسة لحفظ النسخ الاحتياطية بطريقة تضمن الحصول على نسخ احتياطية لبيانات الشركة)، وقد بينت الشركة بأنها تحتفظ بنسخ من برامج الحاسبة المستخدمة على (Flash ram).
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للشركة تبين لنا أن رئيس المحاسبة يتم حفظ الملفات وفق الآتي: يومياً خلال (Flash ram) شهرياً خلال (Flash ram) وقرص مدمج سنوياً وتحفظ لدى الإدارة العليا.

**ملاحظاتنا على النقاط المثارة من قبل المدقق السابق
وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات منتجات النفط)**

1. السياسات والإجراءات المعتمدة

الملاحظة	لاحظنا أن شركة تسويق النفط (سومو) لا تملك سياسات وإجراءات موثقة ومصادق عليها لإعداد ومراجعة ومصادقة قوائم مبيعات التصدير. إن الخطورة تكمن في تطبيق الإجراءات بشكل متضارب من قبل الموظفين، كما أن الموظفين الجدد لن يكون لهم إطلاع على الإجراءات والسياسات الموافق عليها.
التوصية	نوصي بضرورة إعداد إجراءات رقابة داخلية نموذجية مكتوبة للإعداد والمراجعة والمصادقة علي المبيعات المصدرة وأنشطة القسم المالي الأخرى. عند إعدادها يجب أن تتم المصادقة عليها من قبل الإدارة العليا ومن ثم تدريب الموظفين على هذه الاجراءات لفهمها وتطبيقها.
رد الادارة	بينت شركة التدقيق [أن شركة (سومو) لا تملك سياسات وإجراءات موثقة ومصادق عليها لأعداد و مراجعة ومصادقة قوائم مبيعات التصدير] وقد بينت شركة (سومو) بأنه هناك نموذج معد لوصف مهام ووظائف قسم تصدير المشتقات النفطية بالشكل الذي يساعد في انسيابية العمل وعدم وجود التضارب في الإجراءات، وقد ايدت الهيئة المختصة ما ورد في اجابة شركة(سومو) حول وجود الإجراءات الخاصة بمراجعة ومصادقة قوائم مبيعات التصدير، أن الملاحظة مكررة في تقرير الشركة من السنة السابقة .
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للشركة تبين لنا أن هناك نموذج معد لوصف مهام ووظائف قسم تصدير المشتقات النفطية الذي يساعد في تسيير شؤون العمل .

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)
2. الوثائق المؤيدة

الملاحظة	لاحظنا أن الوثائق المؤيدة لعمليات مبيعات زيت الوقود موزعة على أقسام شركة تسويق النفط ولم يتم حفظها في مكان واحد في قسم محدد. مثال ذلك الفواتير رقم ٠٧٢/ ١٠٣/ ٠٧٢/ ٠٨٠/ ٠٧٢/ ٠٩٠.
التوصية	نوصي شركة تسويق النفط بتطوير نظام حفظ الملفات من أجل الاحتفاظ بكافة الوثائق المؤيدة لعمليات بيع النفط والمنتجات النفطية في مكان واحد لتسهيل استرجاع البيانات عند طلبها. إن كل من الإدارة والمدققين قد يحتاجون إلى بيانات ومعلومات عن مبيعات النفط والمنتجات النفطية، وبالتالي ينبغي جمع هذه الوثائق في ملف واحد في مكان آمن مع نظام ترقيمي ومرجعي مناسبين لتسهيل عملية استرجاع الوثائق عند الطلب.
رد الإدارة	بيّنت شركة التدقيق [أن الوثائق المؤيدة لعمليات مبيعات زيت الوقود موزعة على أقسام شركة تسويق النفط ولم يتم حفظها في مكان واحد وفي قسم محدد ومثال على ذلك الفواتير رقم (7/103 و 7/80 و 7/90)] وبيّنت شركة (سومو) أن العملية تتم من خلال فتح اضبارة خاصة بكل عقد تحفظ فيها كافة الأوليات ومنها أوليات كل شحنة يتم تصديرها ويتم حفظ هذه الاضبارة في خزانة خاصة يسهل الرجوع إليها عند الطلب وعند تصفية العقد تنقل الى خزانة أخرى، وتؤيد الهيئة المختصة قيام شركة التسويق بهذا الأجراء، أن الملاحظة مكررة في تقرير الشركة من السنة السابقة.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة لم يسترعر انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

الملاحظة	لاحظنا أن تقارير مبيعات صادرات النفط المعدة من قبل شركة تسويق النفط غير كافية مقارنة مع طبيعة ومستوى تعقيد عمليات وعدد معاملات شركة تسويق النفط. إضافة إلى ذلك فإن شركة تسويق النفط لا تملك نظام إعداد تقارير إدارية رسمي لتحديد جميع التقارير التي يجب أن يتم إعدادها بشكل منتظم من قبل كل قسم والجهات التي يجب أن تراجع وتحلل كل تقرير.
التوصية	نوصي بأن يتم تطوير نظام إعداد تقارير إدارية يغطي كافة أنشطة وعمليات الشركة بشكل دوري ومنتظم. إن جميع التقارير يجب إعدادها لأغراض مراجعة الإدارة بوقت قصير بعد نهاية كل شهر.
رد الإدارة	بينت شركة التدقيق (أن تقارير مبيعات صادرات النفط المعدة من قبل شركة التسويق غير كافية مقارنة مع طبيعة ومستوى تعقيد عمليات وعدد معاملات شركة التسويق، إضافة إلى عدم امتلاك نظام أعداد تقارير إدارية رسمية لتحديد جميع التقارير) وبينت شركة (سومو) بأن هناك العديد من التقارير التي تصدرها الشركة شهرياً ودورياً لكل ستة أشهر، وتؤيد الهيئة المختصة وجود مثل هذه التقارير ونشير إلى ضرورة قيام شركة التدقيق بتحديد نوعية وطبيعة التقارير المطلوبة و تؤكد الهيئة المختصة بضرورة تطوير نظام أعداد تقارير إدارية تغطي كافة أنشطة عمليات الشركة، علماً أن هذه الملاحظة مكررة في تقرير الشركة من السنة السابقة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للشركة تبين لنا ان شركة تزود جميع الجهات المختصة بالتقارير لكننا نوصي بضرورة تطوير نظام الالكتروني لإعداد التقارير يغطي كافة أنشطة وعمليات الشركة.

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)

4. إجراءات الحصول على عروض لعقود النفط

الملاحظة	لاحظنا أن عقود بيع النفط الخام بشكل رئيسي تحال إلى زبائن موجودين سابقاً، بدون إجراء عملية العروض والمناقصات. حيث إن الإدارة تعمل على تقييم الأداء السابق للزبائن الموجودين كأساس في إحالة العقود. ومع ذلك، لا يوجد توثيق لعملية التحليل والتحري لضمان كفاءة الشركات التي يتم اختيارها.
التوصية	نوصي بأن تقوم شركة تسويق النفط بتطبيق إجراءات الحصول على عروض لإحالة عقود المبيعات. إجراءات عملية العروض تقلل مخاطر العمليات غير المصرح بها ولا تكون العمليات خارج المسار الطبيعي ولمنح فرص متساوية لكافة المتقدمين بالعروض والاختيار يكون بطريقة شفافة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (أن عقود بيع النفط الخام بشكل رئيسي تحال الى زبائن موجودين سابقاً بدون إجراء عملية العروض و المناقصات حيث تعمل الإدارة على تقييم الأداء السابق للزبائن الموجودين كأساس في احالة العقود ومع ذلك لا يوجد توثيق لعملية التحليل). وقد بينت شركة (سومو) أن السياق المعتمد هو التعاقد المباشر مع الشركات النفطية التي تمتلك المصافي الكبيرة (Majors – end users) وتستعمل النفوط العراقية كنفوط أساسية فضلاً عن أنها شركات معروفة عالمياً وتتعامل مع جميع الدول المنتجة للنفط كونها شركات متخصصة بالصناعة النفطية وقادرة على تأمين التجارب السريع والإيجابي مع ظروف العمل في تسويق النفط العراقي في الأسواق العالمية. وانه من الخطأ طرح بيع النفط الخام بأسلوب المناقصة إذ لا يمكن الانتظار لحين رسو العطاءات على الشركات النفطية بسبب محدودية الخزن وخصوصاً نفط خام البصرة مما قد يعرض استمرارية الإنتاج وديمومته للإرباك، علماً أن هذه الملاحظة مكررة في تقرير الشركة من السنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعنا	خلال زيارتنا للشركة تبين لنا ان كل زبائننا هم (Majors – end users) ولديهم مصافي.في الوقت الحالي لا يمكن البيع من خلال عطاءات بسبب محدودية الخزن.

الملاحظة	لاحظنا أن العقد رقم M/7/8 لمبيعات صادرات النفط لم يتم توقيعه من قبل المشتري. هذه الحالة ربما تزيد من حدوث الأخطاء فيما يتعلق بشروط وتنفيذ العقود.
التوصية	نوصي شركة تسويق النفط عدم البدء بعملية الشحن لأي مشتري قبل استلام عقد مبيعات الصادرات الموقع من قبل المشتري.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (ان العقد رقم (M/07/08) لمبيعات صادرات النفط لم يتم توقيعه من قبل المشتري، هذه الحالة ربما تزيد من حدوث الأخطاء فيما يتعلق بشروط تنفيذ العقود). وقد اجابت شركة تسويق النفط أن السياق المعتمد هو إرسال العقود الموقعة من قبل مدير عام شركة (سومو) بواسطة (فاكس / الأيميل) الى المشتريين ولمستعجلة الموضوع ترسل الشركات المشتريية رسالة تأييد للعقد المبرم لتحقيق استمرارية تنفيذ البرامج الشهرية ثم نقوم لاحقاً بتوقيع العقد وإعادة إرساله اليها عن طريق وسائل الاتصال المتاحة التي لا تخلو من بعض الإشكالات أحياناً ونقوم الدوائر التسويقية بالمتابعة مع الشركة ولحين استلام العقود الموقعة. علماً أن إيقاف عملية الشحن لحين استلام نسخة العقد موقعة من قبل الشركة تؤدي الى أحداث أضرار كبيرة بالعملية التصديرية بالإضافة الى الآثار السلبية على حجم التصدير والإيرادات المالية، فضلاً عن أن عملية الشحن لا يمكن أن تتم بدون فتح خطاب اعتماد مستندي غير قابل للنقض لأي شحنة من شحنات النفط الخام، وعليه فلا مجال للتخوف من آثار التأخير في إرسال نسخة العقد موقعة من قبل الشركات النفطية وأن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للشركة تبين لنا ان شركة تسويق النفط ترسل العقود الموقعة من قبل مدير عام شركة (سومو) بواسطة (فاكس / الأيميل) الى المشتريين وترسل الشركات المشتريية رسالة تأييد للعقد المبرم وان الاعتمادات المستندية المستعملة في التعامل هي غير قابلة للنقض.

الملاحظة	وفقاً لنماذج عقود مبيعات صادرات النفط المعتمدة من قبل شركة تسويق النفط، تكون وجهة ناقلات النفط محددة مسبقاً في العقد، وأي تغيير في الوجهة يكون خاضعاً لموافقة مسبقة من الشركة. ومع ذلك، لاحظنا أن هناك عدد من عقود تصدير مبيعات النفط تعطي للمشتري حرية اختيار وجهة الشحنة. بالتالي هذا الإجراء يؤثر على سعر البيع الرسمي الذي يتم تحديده بالاعتماد على وجهة الشحنة والتي يتم تحديدها من قبل المشتري والتي تؤثر على إيرادات مبيعات الصادرات بشكل مباشر.
التوصية	نوصي بضرورة إعادة النظر في هذه العقود تحديد وجهات الشحن مسبقاً لزيادة إيرادات مبيعات الصادرات للحد الأعلى.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (وفقاً لنماذج عقود مبيعات صادرات النفط المعتمدة من قبل الشركة، لاحظنا أن هنالك عدد من عقود تصدير مبيعات النفط تعطي للمشتري حرية اختيار وجهة الشحنة. بالتالي هذا الإجراء يؤثر على سعر البيع الرسمي الذي يتم تحديده بالاعتماد على وجهة الشحنة التي يتم تحديدها من قبل المشتري والتي تؤثر على إيرادات المبيعات بشكل مباشر). وبينت شركة (سومو) أن الوجهة شرط من شروط العقد ويطلب بعض المشتريين أكثر من وجهة لامتلاكهم مصافي في أكثر من سوق، علماً أن تعظيم الإيرادات لا يتأتى فقط من السعر بل من زيادة التصدير عن طريق توسيع وتنوع الأسواق وتحقيق الكميات المتعاقد عليها وتؤيد الهيئة المختصة ضرورة إعادة النظر في هذه العقود للسيطرة على وجهات الشحن لزيادة إيرادات مبيعات الصادرات للحد الأعلى علماً أن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	لاحظنا خلال زيارتنا للشركة بأن الملاحظة أعلاه ما زالت قائمة خلال عام 2008 ولكن سومو في عام 2008 تعرف وجهة الشحنة ويمكن أن تقاضي الشركة بالفرق.

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)
7. عدم الحصول على شهادات الاستلام في الميناء عند وصول الشحنة

الملاحظة	لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تطلب ولا تحصل على شهادة استلام من ميناء وصول الشحنات. إن الشروط التعاقدية لشركة تسويق النفط لا تقبل بتغيير وجهة الوصول أو إعادة البيع من دون الحصول على موافقة شركة تسويق النفط، لذلك ينبغي على قسم الشحن الحصول على شهادة استلام من ميناء الوصول لضمان أن الزبون ملتزم بالشروط التعاقدية. أيضاً، وفقاً للاتفاقية الموقعة مع شركة كارتت التركية، يجب أن يتم تزويد شركة تسويق النفط بشهادة استلام بشكل شهري من قبل الشركة التركية، لتأكيد الكميات المستلمة، ولكن لم يتم الحصول على هذه الشهادات.
التوصية	نوصي بضرورة الحصول على شهادة الاستلام من ميناء الوصول لكل شحنة لضمان التنفيذ والالتزام بالعقود الموقعة وبالإضافة إلى طلب شهادات الاستلام من الشركة التركية على أساس شهري.
رد الإدارة	بينت شركة التدقيق (لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تطلب ولا تحصل على شهادة استلام من ميناء وصول الشحنات. إن الشروط التعاقدية لشركة تسويق النفط لا تقبل بتغيير وجهة الوصول أو إعادة البيع من دون الحصول على موافقة شركة تسويق النفط، لذلك ينبغي على قسم الشحن الحصول على شهادة استلام من ميناء الوصول لضمان أن الزبون ملتزم بالشروط التعاقدية. أيضاً، وفقاً للاتفاقية الموقعة مع شركة كارتت التركية، يجب أن يتم تزويد سومو بشهادة استلام بشكل شهري من قبل الشركة التركية، لتأكيد الكميات المستلمة، ولكن لم يتم الحصول على هذه الشهادات). وقد بينت شركة (SOMO) أن الفقرة (3) من المادة الحادية عشر من الجزء الثاني من العقد القياسي تنص على أن (يتعهد المشتري بأن يقدم للبائع شهادة تفريغ لكل حمولة في حالة طلب البائع ذلك على أن تكون مصادق عليها من قبل ممثل العراق أو أي جهة مقبولة لديه في بلد الوجهة النهائية للشحنة). ونقوم أسباب جعل شهادة التفريغ خياراً وليس إلزاماً لشركتنا للأسباب الآتية: - أن مسؤولية الشحنة وملكيته تنتقل إلى المشتري اعتباراً من تاريخ إصدار وثيقة التحميل، وأن جعل شهادة التفريغ شرطاً إلزامياً على المشتري يتضمن استمرار علاقة شركتنا (البائع) بالشحنة لحين تفريغها وقد يستغل المشتري هذه العلاقة ويطالب بالفروقات التي قد تحصل بين الكميات المفرغة والكميات المحملة وكذلك الاختلاف الذي قد يحصل في النوعية. - يتعذر في كثير من الأحيان على الشركات تقديم شهادة تفريغ موقعة بالحبر الحي ومختومة من قبل سفاراتنا في الدولة المعنية لعدم وجود سفارة في تلك الدولة. - من الممكن متابعة حركة الناقلات النفطية المحملة من موانئنا إلى كافة الأسواق من خلال موقع مؤسسة لويبرز على الشبكة الدولية للمعلومات (الأنترنت) في حالة حدوث أي شك في الوجهة النهائية للناقلة المحملة وميناء التفريغ ويعتبر سجل لويبرز بديلاً مهماً لوثيقة التفريغ. وأن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	لاحظنا خلال زيارتنا للشركة بأن الملاحظة آلاه ما زالت قائمة خلال عام 2008 أما فيما يتعلق بالاتفاقية التركية (منتجات نفطية) يتم اعداد مطابقة سنوية وهي مطابقة لغاية 2008-12-31 لكن نوصي بأن تكون شهرية.

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)
8. الموافقة على صيغة حساب أسعار البيع الرسمية

الملاحظة	لاحظنا أن الصيغة المطبقة لتحديد أسعار البيع الرسمية لشركة تسويق النفط غير متضمنة في سياسة مصدقة رسمية أن الصيغة تتضمن تفاوت الأسعار، تكاليف الشحن API، إن هذه التفاوتات تؤثر على سعر البيع الرسمي وبالتالي تؤثر مباشرة على إيرادات النفط.
التوصية	نوصي بأن تقوم الإدارة بتوثيق الصيغة المستخدمة لحساب سعر البيع الرسمي على شكل سياسة رسمية مصادق عليها من قبل المدير العام ووزير النفط، لتستخدم كدليل موحد لكافة الأطراف.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (أن الصيغة المطبقة لتحديد أسعار البيع الرسمية لشركة تسويق النفط غير متضمنة في سياسة مصدقة رسمية. أن الصيغة تتضمن تفاوت الأسعار، تكاليف الشحن، API، أن هذه التفاوتات تؤثر على سعر البيع الرسمي وبالتالي تؤثر مباشرة على إيرادات النفط). وقد بينت شركة (SOMO) بأنه يتم احتساب معادلة السعر الشهري الرسمي بعد سلسلة من الاجتماعات والمناقشات بين أعضاء لجنة التسعيرة ويتم أعداد كتاب مع محضر موقع من قبل لجنة التسعيرة يتم رفعة للسيد الوزير لغرض الموافقة. أما بخصوص تعويض أجور النقل والتعويض المتمثل بأنخفاض الكثافة لنفط خام البصرة الخفيف ونفط خام كركوك فقد تم بناءً على موافقات سابقة من قبل السيد وزير النفط علماً أن أسلوب التعويض وطريقة الاحتساب معتمدة من قبل الدول المنتجة في الخليج وخاصة السعودية وأن أعماده هو للحفاظ على تنافسية النفط العراقي في الأسواق العالمية. وأن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنوات السابقة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	لاحظنا خلال زيارتنا للشركة يتم احتساب معادلة السعر الشهري الرسمي من قبل لجنة وقد تمت مصادقة الوزير على معادلة الاحتساب.

الملاحظة	لاحظنا أن أغلب النماذج والمستندات المعتمدة من قبل شركة تسويق النفط لمعاملات مبيعات التصدير غير مرقمة بشكل متسلسل مسبقاً. إن النماذج غير المرقمة التالية هي على سبيل المثال: - بطاقات التحميل. - قوائم الشحن. - شهادة الكمية والنوعية. - تقارير القياس. - بيان الحمولات المصدرة (المنفست).
التوصية	نوصي بأن تكون جميع النماذج المستخدمة من قبل شركة تسويق النفط مرقمة مسبقاً لتحسين الرقابة على مبيعات التصدير والاحتفاظ بدليل تدقيق مناسب.
رد الإدارة	يبين تقرير الشركة (أن أغلب النماذج والمستندات المعتمدة من قبل شركة تسويق النفط لمعاملات مبيعات التصدير غير مرقمة بشكل متسلسل مسبقاً والاتي نماذج على سبيل المثال: - بطاقات التحميل. - قوائم الشحن. - شهادة الكمية والنوعية. - تقارير القياس. - بيان الحمولات المصدرة (المنفست). وقد أجابت شركة سومو بمايلي: أولاً- يتم اعتماد تسلسل الترشيحات code No. في سومو والشركات الاستخراجية لأعداد البطاقات الخاصة بالتحميل، ولحين تحميل الناقله حيث يأخذ تسلسل Ship-No.(رقم الشحنة) الذي يحدد من الميناء، وهو الأساس ويثبت على مستندات الشحن، والقائمة التجارية. ثانياً- يمكن ان يتم الترقيم الأولي المسبق في حالة انشاء نظام تصدير متكامل ابتداءً من العقد وحتى الميناء. ثالثاً- فيما يتعلق بمبيعات زيت الوقود فإنه يتم اعتماد Ship No. (رقم الشحنة) على مستند Bill of Lading الذي يحدد في ميناء التصدير والذي يثبت بدوره في القائمة التجارية ومستندات الشحن الأخرى ويعتبر الأساس في ترقيم الشحنات المصدرة كذلك أن شهادات الكمية والنوعية لها تسلسلات مسطر عليها من قبل دائرة الشحن. وأن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنوات السابقة.

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)
9. عدم وجود أرقام متسلسلة للنماذج المستخدمة (تابع)

منخفضة	درجة المخاطرة
مكررة	الحالة
لاحظنا خلال زيارتنا للشركة بأن الملاحظة أعلاه ما زالت قائمة خلال عام 2008.	متابعتنا

الملاحظة	لاحظنا أن بنود العقود المبرمة مع الزبائن تتطلب فتح خطابات اعتمادات قبل سبعة أيام على الأقل من تاريخ التحميل. لاحظنا في بعض الحالات أنه لا يتم فتح الاعتماد خلال هذه الفترة المحددة. علماً بأنه لا تتم المصادقة على تحميل أي شحنة بدون وجود تأكيد فتح اعتماد مستندي، وبالتالي فإن التأخير في فتح خطابات الاعتمادات قد يؤدي إلى تأخير في تحميل الشحنات وتغيير جدول الشحنات المخطط. إن كل الدورات التشغيلية اللاحقة تعتمد على إصدار الاعتماد وبالتالي الالتزام بفترة السبعة أيام ضروري لكي لا يتم تعطيل دورات العمليات الأخرى لشركة تسويق النفط.
التوصية	نوصي القسم المالي بالتأكد ومتابعة فتح خطابات الاعتمادات لمبيعات الصادرات والالتزام بالموعد المحدد بسبعة أيام لفتح الاعتماد قبل موعد التحميل.
رد الإدارة	يبين تقرير الشركة (أن بنود العقود المبرمة مع الزبائن تتطلب فتح خطابات اعتمادات قبل سبعة أيام على الأقل من تاريخ التحميل لاحظنا في بعض الحالات أنه لا يتم فتح الاعتماد خلال هذه الفترة المحددة، علماً بأنه لا تتم المصادقة على تحميل أي شحنة بدون وجود تأكيد فتح اعتماد مستندي، وبالتالي فإن التأخير في فتح خطابات الاعتمادات قد يؤدي إلى تأخير في تحميل الشحنات وتغيير جدول الشحنات المخطط. إن كل الدورات التشغيلية اللاحقة تعتمد على إصدار الاعتماد وبالتالي الالتزام بفترة السبعة أيام ضروري لكي لا يتم تعطيل دورات العمليات الأخرى لشركة تسويق النفط). وقد بينت شركة (SOMO) بأنه يتم متابعة فتح الاعتماد مع المشتري إذا دخل فترة الـ (7) أيام حيث غالباً ما يكون التأخير في القنوات المصرفية أو بسبب العطل إضافة الى عطل منظومة الأنترنت لدى البنك المركزي، وأن الملاحظة مكررة من السنة السابقة.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	لاحظنا خلال زيارتنا للشركة بأن الملاحظة أعلاه ما زالت قائمة لبعض الاعتمادات خلال عام 2008.

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)
11. لائحة الصلاحيات وتفويض الصلاحيات

الملاحظة	لا يوجد لدى شركة تسويق النفط في الوقت الحالي لائحة بالصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بدوائرها المختلفة. كذلك لا يوجد لديها سياسة رسمية مصادق عليها لتفويض الصلاحيات. تعمل لائحة الصلاحيات على توضيح دور الأشخاص المفوضين لشركة تسويق النفط وحدود صلاحياتهم لتفويض وتنفيذ المعاملات. عدم وجود لائحة صلاحيات وتفويض ملائم للصلاحيات قد يؤدي إلى عدم وضوح وتأكيد في صلاحيات الأشخاص ومسؤولياتهم ضمن شركة تسويق النفط..
التوصية	نوصي شركة تسويق النفط بضرورة تطوير لائحة صلاحيات تحكم كافة معاملات الشركة للتأكد من أن إجراءات الرقابة قد تم وضعها بشكل كافي. ينبغي أن تحدد لائحة الصلاحيات، صلاحي المركز الوظيفي، الأنشطة وحدود الصلاحية لكل نوع من أنشطة شركة تسويق النفط. أنواع الصلاحيات هي إنشاء المعاملة، المراجعة والموافقة.
رد الإدارة	بينت شركة التدقيق (عدم وجود لائحة بالصلاحيات والمسؤوليات الخاصة لدوائرها المختلفة كذلك لا يوجد لديها سياسة رسمية مصادق عليها لتفويض الصلاحيات) وقد أظهرت نتائج متابعة هيئتنا الرقابية بأن هناك أوامر إدارية صادرة من الشركة تحدد صلاحيات المدير العام، وأن الملاحظة مكررة في تقرير الشركة من السنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	في عام 2008 تم اعداد هيكل ونظام جديد وتمت المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة ووزير النفط.

الملاحظة	وفقاً لاتفاقية المقايضة الموقعة بين شركة تسويق النفط والحكومة السورية والتي تم تجديدها بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٧ ، يجب عقد اجتماعات شهرية بين الطرفين لتسوية الرصيد المستحق لكل طرف. ومع ذلك، لم تتم تسوية نهائية لعمليات المقايضة لسنة ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ . بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للاتفاقية الموقعة، عندما يتجاوز المبلغ المستحق لأي طرف عن ١٠ مليون دولار أمريكي لأكثر من ثلاثة أشهر، يجب أن يقوم الطرف الآخر بتحويل نقدي بقيمة ٧٥ % من المبلغ المستحق. ومع ذلك، المبلغ المستحق من الحكومة السورية قد تجاوز ١٠ مليون دولار أمريكي منذ السنة السابقة، ولكن لم يتم تحويل أي مبالغ نقدية إلى شركة تسويق النفط منذ السنة السابقة وحتى نهاية ٢٠٠٧ ، وقد تزايدت المبالغ المستحقة للجانب العراقي خلال السنة لتبلغ ٣٠٢ مليون دولار أمريكي حتى نهاية ٢٠٠٧ والتي من الواجب أن يتم تسديد ٧٥ % من هذا المبلغ من قبل الجانب السوري.
التوصية	نوصي شركة تسويق النفط بضرورة تحضير تسوية شهرية مع الحكومة السورية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل أي اختلافات في الكميات العالقة بين الطرفين. كذلك، نوصي شركة تسويق النفط بمتابعة تحصيل المبلغ المستحق والرقابة على هذا المعاملات وفقاً للاتفاقية.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (وفقاً لاتفاقية المقايضة الموقعة بين شركة تسويق النفط والحكومة السورية والتي تم تجديدها بتاريخ 20 /كانون الثاني/2007، يجب عقد اجتماعات شهرية بين الطرفين لتسوية الرصيد المستحق لكل طرف. ومع ذلك لم تتم تسوية نهائية لعمليات المقايضة لسنة 2006 و 2007 . بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للاتفاقية الموقعة، عندما يتجاوز المبلغ المستحق لأي طرف عن 10 مليون دولار أمريكي لأكثر من ثلاثة أشهر، يجب أن يقوم الطرف الآخر بتحويل نقدي بقيمة 75% من المبلغ المستحق. ومع ذلك المبلغ المستحق من الحكومة السورية قد تجاوز 10 مليون دولار أمريكي منذ السنة السابقة، ولكن لم يتم تحويل أي مبالغ نقدية إلى شركة تسويق النفط منذ السنة السابقة وحتى نهاية 2007، وقد تزايدت المبالغ المستحقة للجانب العراقي خلال السنة لتبلغ 302 مليون أمريكي حتى نهاية 2007 والتي من الواجب أن يتم تسديد 75% من هذا المبلغ من قبل الجانب السوري). وقد بينت شركة (SOMO) فيما يتعلق بتحصيل رصيد فارق الميزان التجاري والنتائج عن الاتفاقية العراقية السورية ، توجد متابعة مستمرة لغرض تحصيل المبلغ الا أن الجانب السوري يعتذر عن تحويل المبلغ بحجة العقوبات الأمريكية المفروضة عليه والخوف من مصادرة المبلغ. واخيراً تم مفاتحة وزارة المالية / صندوق التنمية الخارجية من أجل التوسط في تحويل المبلغ علماً أنه تم الغاء الاتفاقية خلال شهر كانون الأول/2007 بموجب كتاب شركة تسويق النفط المرقم م/29/34 بتاريخ 2007/12/28الموجه الى رئاسة مجلس الوزراء السوري (مكتب تسويق النفط السوري)، و ان الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	لم تتم عملية مقايضة خلال عام 2008 مع الحكومة السورية تطالب الحكومة العراقية بمبلغ 302.391 ألف دولار أمريكي. لغاية اعداد التقرير لم تستجب الحكومة السورية. نوصي بمتابعة الموضوع لتحصيل المبلغ.

الملاحظة	لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تعمل على إجراء تسوية موثقة مع شركات إنتاج النفط، على الرغم من أن شركة تسويق النفط تستلم تقارير مبيعات الصادرات بصورة شهرية من قبل شركتي إنتاج نفط الشمال والجنوب. كذلك لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تحتفظ بنسخ من هذه التقارير. إن التسوية بين شركة تسويق النفط والشركات المنتجة للنفط ضرورية من أجل الرقابة على المبيعات المصدرة عن طريق مطابقة السجلات بين الشركتين، إن غياب مثل هذه التسوية قد يؤدي إلى حدوث الأخطاء وعدم اكتشافها في الوقت المناسب ونقل عملية الرقابة والسيطرة على الكميات المصدرة.
التوصية	نوصي شركة تسويق النفط بإعداد تسوية موثقة شهرية مع شركات إنتاج النفط في أقصر فترة ممكنة بعد نهاية الشهر، من أجل مراقبة ومطابقة سجلات المبيعات المصدرة مع تأييد الشركات المنتجة للنفط. كذلك نوصي مدير قسم الشحن بمراجعة ومصادقة التسوية الشهرية ومتابعة جميع البنود العالقة.
رد الإدارة	يبين تقرير الشركة (أن شركة تسويق النفط لا تعمل على إجراء تسوية موثقة مع شركات إنتاج النفط، على الرغم من أن شركة تسويق النفط تستلم تقارير مبيعات الصادرات بصورة شهرية من قبل شركتي إنتاج نفط الشمال والجنوب، كذلك لاحظنا أن سوما لا تحتفظ بنسخ من هذه التقارير. إن التسوية بين شركة تسويق النفط والشركات المنتجة للنفط ضرورية من أجل الرقابة على المبيعات المصدرة عن طريق مطابقة السجلات بين الشركتين، إن غياب مثل هذه التسوية قد يؤدي إلى حدوث الأخطاء وعدم اكتشافها في الوقت المناسب ونقل عملية الرقابة والسيطرة على الكميات المصدرة). وقد أجابت شركة (SOMO) أن مستندات الشحن التي تعتمد كأساس للكميات المصدرة الشهرية تصدر من الشركات الاستخراجية (نفط الشمال و نفط الجنوب) وتعتمد هذه الكميات (المؤيدة أصولياً من رابطة الناقلات مؤيدين بأستلام الشحنة) كأساس للمطالبة بالمبالغ وكذلك تعتمد هذه الأرقام كأساس في أعداد كافة الأحصاءات. أما تصريف أنتاج نفط الشمال أو نفط الجنوب بين التصدير والاستخدامات المحلية فهذا من اختصاص وزارة النفط والشركة الاستخراجية نفسها وأن هذه الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنوات السابقة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	تبين لنا ان شركة نفط الشمال وشركة نفط الجنوب ترسل الى شركة تسويق النفط تأييد أرصدة كميات النفط المصدرة شهريا وسنوياً بالاستناد لبوالص الشحن.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة الاتصالات

1. الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي

الملاحظة	لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تطوير وإعداد هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي لكل المستويات في الوزارة، هذا الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي ينبغي أن يتضمن على الأقل الأمور التالية: - التسلسل الوظيفي في الوزارة. - المسؤوليات التنفيذية، المساعدون المباشرون وصلاحيات المصادقة. - المسؤوليات التشغيلية للموظفين والواجبات المحددة الواجب تنفيذها. - المسؤوليات الإدارية المطلوبة المتعلقة بالأداء الوظيفي. - أية واجبات أخرى يرى الوزير بضرورة تنفيذها تحت أي ظروف. - أنواع التقارير الواجب إصدارها والجدول الزمني لإعداد وإصدار هذه التقارير.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

2. مصادقة الحسابات من قبل وزارة المالية

الملاحظة	لم تتم المصادقة من قبل وزارة المالية على سجل التوحيد الذي يتضمن خلاصة الحسابات لسنوات 2007 و 2008 حتى تاريخ 28 شباط 2009.
التوصية	نوصي أن تتم المصادقة على سجل التوحيد من قبل وزارة المالية لعام 2007 و 2008.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها الى الأستاذ العام واستخراج ميزان مراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة باستعمال نظام معلومات محاسبي آلي في جميع المعاملات المحاسبية لتجنب الأخطاء الممكن أن تنتج عن العمليات التي تتم بشكل يدوي وللسرعة في استخراج المعلومات المالية وامكانية الاحتفاظ بقاعدة معلومات تضم كافة العمليات المحاسبية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

4. الحسابات المصرفية

الملاحظة	يوجد حسابان مصرفيان للوزارة. المصرف العراقي للتجارة ومصرف الرافدين. وعند اعداد المطابقة المصرفية يتم اعداد مطابقة واحدة مجمعة للحسابين.
التوصية	نوصي باعداد مطابقة لكل حساب على حدة.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

5. سجل الموجودات الثابتة

الملاحظة	لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة. إن تخصيص الرقم التعريفي لكل أصل يساعد الوزارات على تتبع أثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بالموجودات الثابتة، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسهل من عملية التحقق المادي للموجودات الثابتة للوزارة.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تخصيص أرقام تعريفية لكل بند من بنود الموجودات الثابتة التي ينبغي أن تكون مسجلة في سجل الموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بعمل جرد دوري مستقل للتحقق من وجود الموجودات الثابتة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن ضبط الدوام يتمثل بأوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى الحضور صباحاً وأنه ليس هناك أي نظام لضبط انتهاء الدوام. ان عدم وجود نظام ضبط دوام آلي (ساعات ضبط دوام آلية) قد يؤدي الى ضعف في الرقابة على دوام الموظفين.
التوصية	نوصي بضرورة استخدام ساعات ضبط الدوام الآلية لغرض نظام الرقابة على دوام المستخدمين.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

7. الشركة العامة للاتصالات والبريد – الميزانية العمومية

الملاحظة	لم نجد أثراً للقيد الافتتاحي في سجلات الشركة خلال السنوات من 2004 حتى 2008.
التوصية	نوصي بأن يتم تكثيف المتابعة للانتهاء من هذا الموضوع واثمام القيود الافتتاحية في بداية كل سنة مالية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

8. الشركة العامة للاتصالات والبريد – مطابقات الحسابات المصرفية

الملاحظة	لم يتم اعداد مطابقات مصرفية لسنة 2007 وسنة 2008 حتى كانون الثاني 2009.
التوصية	نوصي بأن يتم اعداد المطابقات المصرفية بشكل دوري وملاحقة أية بنود عالقة وأن تتم مراجعتها من قبل موظف مستقل في ادارة المحاسبة.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

9. الشركة العامة للاتصالات والبريد – مكننة النظام المحاسبي

الملاحظة	لاحظنا ان عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها الى الأستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة باستعمال نظام معلومات محاسبي آلي في جميع المعاملات المحاسبية لتجنب الأخطاء الممكن أن تنتج عن العمليات التي تتم بشكل يدوي وللسرعة في استخراج المعلومات المالية وامكانية الاحتفاظ بقاعدة معلومات تضم كافة العمليات المحاسبية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

10. الشركة العامة للاتصالات والبريد – ملفات العقود

الملاحظة	خلال زيارتنا للشركة، لاحظنا أن الوثائق المؤيدة للعقود لا يتم الاحتفاظ بها بشكل منظم، حيث أن الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على الدائرة المحاسبية، القانونية، الاستيرادية والتخطيط والمتابعة مما يؤدي إلى صعوبة الحصول ومتابعة بعض العقود والوثائق المؤيدة المتعلقة بها.
التوصية	نوصي الشركة بتطوير نظام لحفظ ملفات العقود مع كافة المستندات والوثائق المؤيدة لها في ملف واحد وتنظيمها بطريقة ملائمة لتسهيل عملية الحصول عليها ومراجعتها.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

11. الشركة العامة للاتصالات والبريد – أجور حماية الأبراج

الملاحظة	خلال زيارتنا الى الشركة تبين لنا أن لجان التدقيق في مكتب المفتش العام اكتشفت أن أجور حماية أبراج شركات الهاتف النقال وأجور مواقع هذه الأبراج لم يتم المطالبة بها أو تسديدها من شركات الهاتف النقال، علما ان هذه الأجر بلغت حوالى 8.2 مليون دولار أمريكي لغاية 2008/10/30.
التوصية	نوصي الشركة بمتابعة هذا الموضوع والمطالبة بهذه الأجر من شركات الهاتف النقال.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

12. الشركة العامة للاتصالات والبريد - العقود

الملاحظة	خلال زيارتنا إلى شركة الاتصالات، لاحظنا بعض حالات عدم الالتزام بإجراءات التعاقد، حيث أن بعض العقود تمت بدعوة مباشرة دون الحصول على عروض تنافسية وتبرير موثق للإحالة، ومن الأمثلة على ذلك: عقد 2008\28 بمبلغ 13 مليون دولار أمريكي تقريبا.
التوصية	نوصي الشركة باتتباع اجراءات العقود المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام 2008.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

13. الشركة العامة للاتصالات والبريد – عقود مذكرة التفاهم

الملاحظة	خلال زيارتنا إلى وزارة الاتصالات ومراجعة الموقف المالي لعقود مذكرة التفاهم القديمة المبرمة لصالح الشركة العامة للاتصالات والبريد لاحظنا أن الموقف المالي لبعض العقود لا يتطابق مع الموقف المالي الخاص بالبنك المركزي.
التوصية	نوصي بمتابعة هذه الفروقات مع البنك المركزي.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

14. الشركة العامة للاتصالات والبريد – غرامة عقد شركة التكنولوجيا للاتصالات

الملاحظة	خلال زيارتنا إلى شركة الاتصالات، لاحظنا أن عقد رقم 2005/19 الموقع مع شركة لتكنولوجيا للاتصالات استوجب دفع غرامة وقدرها 282,000 دولار كتبت سهوا في العقد بمبلغ 2,850 دولار لشركة الاتصالات. دفعت الشركة المذكورة مبلغ 2,850 دولار وامتنعت عن تسديد باقي المبلغ والبالغ 279.150 ألف دولار. خلال زيارتنا إلى شركة الاتصالات، لاحظنا أن عقد رقم 2005/19 الموقع مع شركة لتكنولوجيا للاتصالات استوجب دفع غرامة وقدرها 282,000 دولار كتبت سهوا في العقد بمبلغ 2,850 دولار لشركة الاتصالات. دفعت الشركة المذكورة مبلغ 2,850 دولار وامتنعت عن تسديد باقي المبلغ والبالغ 279.150 ألف دولار.
التوصية	نوصي بمتابعة العقد المذكور أعلاه وتحصيل مبلغ الغرامة كاملا.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

15. الشركة العامة للاتصالات والبريد – مناقصة شركة قوة الأسد وشركة اسكراتيلينغ

الملاحظة	خلال زيارتنا إلى شركة الاتصالات، لاحظنا أن هناك مناقصة شارك فيها شركة قوة الأسد و شركة اسكراتيلينغ ولقد فاز بالعطاء شركة قوة الأسد. خلال مراجعتنا للعقود وجدنا كتاب من شركة اسكراتيلينغ تعلم شركة الاتصالات بأن شركة قوة الأسد هي الشركة المخولة باسم اسكراتيلينغ لتمثيلها في العراق وبذلك فان عناصر المناقصة التي توجب وجود أكثر من مشترك بالمناقصة لم تعد موجودة.
التوصية	نوصي بضرورة التأكد من اشتراك عدة شركات في المناقصات بحيث يكون هناك تنافس فعلي وشفاف.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

16. الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات – منح وهدايا

من خلال زيارتنا للشركة والاستفسار من الموظفين تبين لنا أن هناك منح وهدايا من سنوات سابقة لم يتم ادخالها بسجل الموجودات.	الملاحظة
نوصي بتسجيل المنح والهدايا المستلمة في سجلات الشركة وضرورة تحديث تلك السجلات حسب أدونات ادخال واخراج المخازن.	التوصية
	رد الادارة
متوسطة	درجة المخاطرة
جديدة	الحالة

17. الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات – موجودات ثابتة

الملاحظة	من خلال زيارتنا للشركة والاستفسار من الموظفين تبين لنا أن هناك موجودات ثابتة غير صالحة يجب تلفها وشطبها من السجلات.
التوصية	نوصي بحصر هذه الموجودات التالفة وشطبها من السجلات.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

18. الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات – المصرف العراقي للتجارة

الملاحظة	لا يتم اعداد مطابقة مصرفية لمصرف العراقي للتجارة بسبب عدم ورود كشوفات الحسابات من المصرف المذكور.
التوصية	نوصي بضرورة الحصول على كشوفات الحسابات المصرفية واعداد المطابقات المصرفية شهريا ومتابعة أية بنود عالقة.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

19. الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات – أضرار حرب 2003

الملاحظة	من خلال زيارتنا للشركة تبين لنا بأن الشركة قد قامت بحصر وتقدير خسائر حرب سنة 2003 ولكنها لم تعتمد الى شطبها من السجلات المحاسبية.
التوصية	نوصي الشركة بمتابعة هذا الموضوع مع الجهات المعنية بهدف شطب خسائر حرب سنة 2003 من السجلات المحاسبية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

20. الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات – مسروقات عام 2006

الملاحظة	خلال العام 2006، حصلت سرقة لموجودات الشركة. لم يتم حصر مسروقات عام 2006 لشطبها من السجلات المحاسبية.
التوصية	نوصي الشركة بحصر المسروقات التي حصلت خلال سنة 2006 ومتابعتها مع الجهات المعنية وشطبها من السجلات المحاسبية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

21. الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات – أرصدة مدينة ودائنة

الملاحظة	من خلال مراجعتنا لميزان المراجعة تبين لنا أن هناك أرصدة مدينة ودائنة موقوفة من سنوات سابقة .
التوصية	نوصي الشركة بدراسة وتحليل هذه الحسابات وتصفيتها، اما بقبضها أو دفعها أو شطبها.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

22. الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات – رأسمال الشركة

الملاحظة	من خلال مراجعتنا لميزان المراجعة تبين لنا ان الخسائر المتراكمة تعدت رأسمال الشركة.
التوصية	نوصي الشركة باتخاذ كافة التدابير اللازمة لحل هذا الوضع بحسب قانون الشركات العامة.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة الاتصالات

الملاحظة	خلال زيارتنا إلى وزارة الاتصالات، لاحظنا بعض حالات عدم الالتزام بإجراءات التعاقد، أ. بعض العقود تمت بدعوة مباشرة دون الحصول على عروض تنافسية وتبرير موثق للإحالة، ب. عقد تأهيل مبنى الوزارة والبالغ 2.860.000 دولار أمريكي، تم ملاحظة الأمور التالية المتعلقة بالعقد: تم الحصول على عروض أسعار بدعوة مباشرة والموافقة على العرض بشكل مباشر من السيد الوزير. لم يتم الحصول على موافقة اللجنة القانونية أو القسم القانوني واللجنة التجارية المختصة في الوزارة. على العقد. يوجد هناك تأخير في تنفيذ العقد حيث أن تاريخ توقيع العقد في 21 كانون الأول 2005 وحتى تاريخ زيارتنا في شهر شباط 2008 لم يتم استكمال العقد بسبب وجود خلاف بين الوزارة و المجهز.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة الالتزام بآلية الشراء المصادق عليها ضمن تعليمات الموازنة السنوية الصادرة من قبل وزارة المالية.
رد الإدارة	اولا- ورد في تقرير الشركة (هناك بعض العقود تمت بدعوة مباشرة دون الحصول على عروض تنافسية وتبرير موثق للإحالة)، وأظهرت متابعتنا صحة ما ورد في تقرير الشركة باستثناء العقد رقم (2006/10) حيث بينت الوزارة بأن الدعوة قد قدمت مباشرة الى شركة (ZTE) التي قامت بنصب منظومة بغداد والنجف وان موضوع العقد هو لأجراء التوسع في منظومة الاتصالات اللاسلكية وتم استحصال موافقة اللجنة الاقتصادية بموجب كتابها المرقم (س.ل/163) في 2006/12/3 . ثانيا- ورد في تقرير الشركة بخصوص عقد تأهيل مبنى الوزارة (الحصول على عروض اسعار بدعوة مباشرة والموافقة على العرض بشكل مباشر من السيد الوزير وعدم الحصول على موافقة القسم القانوني وهناك تأخير في تنفيذ العقد ولم يتم استكمال له لوجود خلاف بين الوزارة والمجهز) . وقد ايدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة وقد تم التحقيق من قبل مكتب المفتش العام وصدرت توصيات اللجنة بفسخ العقد مع شركة الرجيع لكونها غير مسجلة كشركة مقاولات وانها مسجلة كشركة تجارة وليس لديها ممارسة في هذا النشاط ولا توجد لديها هوية تصنيف المقاولين وليس لديها شهادة تأسيس واعتبر العقد باطل وأدرجت الشركة ضمن القائمة السوداء وإيقاف صرف السلف أو المستحقات وغيرها، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الوزارة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعنا	من خلال العينة المنتقاة من العقود لم يستترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008. أما بخصوص عقد تأهيل الوزارة فقد تم فسخ العقد مع شركة الرجيع في عام 2008 وتم توقيع عقد جديد مع شركة المندل.

2. تأميمات خطابات الاعتمادات القديمة

الملاحظة	لاحظنا أن هناك عدد من أرصدة التأمينات القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan).
التوصية	نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الحالة الحالية لكل التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومتابعة ومعالجة كل الأرصدة القديمة. كذلك، نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة لضمان تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب وبحسب شروط العقد.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (هناك عدد من أرصدة التأمينات القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JPMorgan) وقد ايدت متابعة الهيئة ما ورد في الملاحظة بخصوص الاعتمادات 2004/ 225 و 2004 / 235 و 2005/ 1877 ، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	لم نستحصل على كتب تأييد من JP Morgan وبالتالي لا نستطيع تأكيد اذا ما كان هناك أرصدة تأمينات نقدية عن خطابات اعتماد قديمة.

الملاحظة	خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا أن عقود الوزارة بالإضافة إلى الوثائق المؤيدة ذات العلاقة يتم الاحتفاظ بها بطريقة غير منظمة مما يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى هذه المستندات. حيث أن الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على الدائرة المحاسبية، القانونية، الاستراتيجية والتخطيط والمتابعة إن ذلك يؤدي إلى صعوبة الحصول ومتابعة بعض العقود والوثائق المؤيدة المتعلقة بها.
التوصية	نوصي الوزارة بتطوير نظام لحفظ ملفات العقود مع كافة المستندات والوثائق المؤيدة لها في ملف واحد وتنظيمها بطريقة ملائمة لتسهيل عملية الحصول عليها ومراجعتها.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (عقود الوزارة بالإضافة الى الوثائق المؤيدة ذات العلاقة يتم الاحتفاظ بها بطريقة غير منظمة). وقد اجابت الوزارة بكتابها المرقم (2914) في 2008/4/3 بأن جميع وثائق العقود الخاصة بمقر الوزارة تحفظ بشكل اصولي لدى الدائرة القانونية وجميع وثائق العقود الخاصة بالشركات تحفظ لدى تلك الشركات . اما القسم المالي في الوزارة فيحتفظ بنسخ مصورة من بعض العقود التي تتطلب المتابعة من قبل القسم وقد ايدت الهيئة المختصة ما ورد في اجابة الوزارة، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعنا	من خلال العينة المنتقاة من العقود لم يسترعر انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

4. لجان فتح وتحليل العطاءات

الملاحظة	لاحظنا أن أعضاء لجنة فتح وتحليل العطاءات لا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (ان أعضاء لجنة فتح وتحليل العطاءات لا يتم تغييرهم بشكل دوري) ، وقد بينت الوزارة بموجب كتابها المرقم (2914 في 2008/4/3) أن الوزارة ملتزمة بتغيير لجان فتح وتحليل العطاءات بموجب الأوامر الوزارية المرقمة (142)، (192) ، (6) في 2007/2/4 ، 2007/2/18 ، 2007/5/31 على التوالي والخاصة بلجان فتح العطاءات وبموجب الأوامر (5) ، (9) ، (1381) في 2007/5/31 ، 2007/6/27 ، 2007/7/17 على التوالي و الخاصة بدراسة وتحليل العطاءات، وقد ايدت الهيئة المختصة أجابة الوزارة علماً أن الملاحظة مكررة من السنة السابقة بالرغم من اتخاذ الوزارة
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008. حيث تم تغيير أعضاء لجان فتح وتحليل العطاءات كل ستة أشهر.

5. المصادقة على كشوفات الرواتب

الملاحظة	خلال زيارتنا لاحظنا أن كشوف الرواتب تعد من قبل محاسب الرواتب، ويتم مقارنتها مع الموازنة من قبل قسم التدقيق الداخلي ولكن لا يتم المصادقة عليها من قبل مدير عام الدائرة المالية والإدارية وإنما يتم المصادقة عليها من قبل دائرة التدقيق الداخلي.
التوصية	نوصي بضرورة فصل المهام التنفيذية عن المهام الرقابية حيث تعتبر دائرة التدقيق الداخلي جهة رقابية ولا يجوز اعتبار مصادقتها على كشوف الرواتب كأمر تنفيذي حيث أن الدائرة المخولة بالصرف هي الدائرة المالية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (ان كشوفات الرواتب تعد من قبل محاسب الرواتب ويتم مقارنتها مع الموازنة من قبل قسم التدقيق الداخلي ولكن لا يتم المصادقة عليها من قبل مدير عام الدائرة المالية والإدارية وإنما يصادق عليها من قبل دائرة التدقيق الداخلي) وقد اجابت الوزارة بكتابتها اعلاه ان الرواتب لا يصادق عليها من قبل التدقيق الداخلي وإنما تدقق فقط والذي يصادق على صرف الرواتب هو مدير المالية وبعنوان معاون مدير عام الدائرة الادارية والمالية وله صلاحيات بالتوقيع، وقد ايدت الهيئة المختصة ما ورد في اجابة الوزارة علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة من كشوفات الرواتب لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008 حيث تمت المصادقة على كشوفات الرواتب من قبل مدير المالية.

6. سجل الموجودات الثابتة

الملاحظة	خلال زيارتنا لاحظنا أن الوزارة تحتفظ بسجل قديم للموجودات الثابتة غير محدث منذ عام 2004 . في نهاية عام 2006 تم استحداث سجل آخر للموجودات الثابتة بناء على نتائج الجرد الفعلي في نهاية السنة دون الرجوع إلى السجل القديم. إن استحداث سجل للموجودات الثابتة دون الرجوع إلى سجل الموجودات الثابتة القديم يمنع اكتشاف أي نقص أو اختلاف ينبغي بيانه والتحقق منه من قبل الوزارة.
التوصية	نوصي الوزارة بمراجعة سجل للموجودات الثابتة الجديد وعمل تسوية مع السجل القديم بالاعتماد على نتائج الجرد الفعلي من أجل تطبيق رقابة مناسبة على الموجودات الثابتة للوزارة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (ان الوزارة تحتفظ بسجل قديم للموجودات الثابتة غير محدث منذ عام 2004 وفي نهاية 2006 تم استحداث سجل آخر للموجودات الثابتة بناءً على نتائج الجرد الفعلي في نهاية السنة دون الرجوع إلى السجل القديم) وقد اجابت الوزارة في كتابها اعلاه ان العمل مستمر في اعتماد سجل 2006 كأساس وتم الرجوع الى سجل 2004 للوقوف على الفروقات الناتجة وان الوزارة استحدثت السجل في نهاية 2006 وبموجب الجرد الفعلي في 2006/12/31 لعدم وجود السجل القديم وتم فتح السجل على هذا الاساس وبعد العثور على السجل القديم تم العمل على متابعة تسلسل المشتريات للموجودات الثابتة وادخالها في السجل القديم وصولاً الى السجل الجديد، وقد ايدت الهيئة المختصة ما جاء باجابة الوزارة علماً أن الملاحظة مكررة من السنة السابقة وقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها خلال عام 2007.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	لقد تمت مطابقة سجل الموجودات القديم مع سجل الموجودات الجديد للتأكد من أن كافة البنود الموجودة في السجل القديم قد تم نقلها الى السجل الجديد خلال عام 2008.

الملاحظة	خلال زيارتنا لاحظنا ان الوزارة لا تحتفظ بسجل للمواد الصادرة والواردة من المخزون. إن الاحتفاظ بسجل للمواد الواردة والصادرة من المخزن يزيد من فاعلية إجراءات الرقابة على حركة المخزن وإعداد التسويات الخاصة بها خلال السنة. بالإضافة إلى ذلك، إن القيام بالجرد دون وجود سجل للمخزن سوف يقلل الاعتماد على نتائج الجرد الفعلي.
التوصية	نوصي الوزارة بعمل سجل والاحتفاظ به للمواد الواردة والصادرة من المخزن و ذلك لتطبيق إجراءات رقابية وفعالة على حركة المخزن.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (ان الوزارة لا تحتفظ بسجل للمواد الصادرة والواردة من المخزون) وقد اجابت الوزارة بكتابها اعلاه ان مقر الوزارة ليس لديها مخزون لكي يكون هناك سجلات نظامية للموجودات المخزنية وان السجل هو لتدوين المشتريات وادخالها مخزناً واصدارها بنفس الوقت والسجل موجود وخاضع للرقابة، اما بالنسبة للآليات والادوات المستهلكة فيتم استلامها وتسليمها الى قسم الآليات في الشركة العامة للاتصالات والبريد الكائنة في الطالبية، وقد ايدت الهيئة المختصة ما جاء باجابة الوزارة علماً أن الملاحظة مكررة من السنة السابقة.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعنا	من خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة مع العلم بأن المخزون موضوع الملاحظة هو عبارة عن قرطاسيه وبنود اخرى ثانوية ليست ذات قيمة جوهرية.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة الشباب والرياضة

الملاحظة	لاحظنا أن الوزارة لا تحتفظ بملفات 146 عقدا موقعا بواسطة السفارة الأميركية خلال عامي 2003 و 2004.
التوصية	نوصي بضرورة التنسيق بين وزارة الشباب والرياضة وبين وزارة المالية والسفارة الأميركية بحيث يصار الى الاحتفاظ بمستندات العقود كاملة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن الوزارة لا تمتلك مخازن كافية حيث تبين أن الموجودات الثابتة مخزنة في مقر الوزارة الكائن في منتزه الزوراء.
التوصية	نوصي بضرورة تجهيز مخازن للوزارة تكفي لاحتواء جميع الموجودات الثابتة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن العقد رقم YS/10/6 الموقع بتاريخ 1 تشرين الثاني 2001 بين مجلس الشباب والرياضة في العراق وبين مؤسسة ITI الأردنية بمبلغ 10,055,865 يورو زائد 10% لبناء ثلاث صالات رياضية. هذا العقد قد تم إيقافه لمدة سنتين حتى تم تسديد الدفعة الأولى بتاريخ 18 كانون الثاني 2003، وقد تبين أنه تم تسديد مبلغ وقدره 9,848,225 يورو حتى 11 أيار 2005 وهي تمثل 89% من قيمة العقد. ان المستندات تبين أن نسبة الانجاز لهذا العقد بلغت 35% بحسب المهندس المقيم في المشروع. لقد توقفت الشركة الأردنية عن اكمال المشروع وقد رفعت وزارة الشباب والرياضة دعوى بحق الشركة الأردنية.
التوصية	نوصي بضرورة متابعة العقد المذكور وبضرورة وجود لجنة استلام تحدد نسبة الانجاز التي بناء عليها تحدد الدفعة المستحقة للمجهز.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لدى اطلعنا على السجلات المحاسبية للوزارة وجدنا انها لا تتضمن سجل التوحيد فيما يتعاق بحسابات ديوان الوزارة كما تبين لنا عدم مسك حسابات القسم الهندسي للسجلات المحاسبية بشكل كامل .
التوصية	نوصي بالالتزام بالقوانين والتعليمات السارية فيما يتعلق بمسك الدفاتر المحاسبية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لدى الإطلاع على سجل الموجودات لاحظنا عدم تضمنه أرقام الشاسي بالنسبة لسيارات الوزارة .
التوصية	نوصي بإدخال أرقام الشاسي لسيارات الوزارة ضمن سجل الموجودات.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة الشباب والرياضة

الملاحظة	لاحظنا أن أعضاء اللجنة المسؤولة عن استلام الرواتب من الدائرة المالية لا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (بأن أعضاء اللجنة المسؤولة عن استلام الرواتب من الدائرة المالية لا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر). وقد أيدت الوزارة بموجب مذكرتها والمؤرخة في 2008/4/17 هذه الملاحظة وبيّنت بأنه سوف يتم اتخاذ الإجراءات لتغيير اللجان بشكل دوري كل ستة أشهر وقد أيدت الهيئة المختصة في الوزارة إجابة الوزارة حيث أن التحويل الصادر من الدائرة الخاص بالرواتب باسم شخص واحد وليس بأسم لجنة.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	لقد تمت معالجة الملاحظة أعلاه خلال عام 2008.

الملاحظة	لاحظنا أن بعض القيود المحاسبية لم يتم توقيعها حسب الأنظمة المعمول بها في الوزارة. من الأمثلة ٤ بتاريخ ٧ تشرين الأول ٢٠٠٧ عن إستلام مبلغ ١١,٢٥٠ مليون دينار / على ذلك، سند القيد رقم ٦٢ عراقي من وزارة المالية لتمويل المشاريع الإستثمارية، حيث لم يتم توقيع السند من قبل معد السند ودائرة التدقيق الداخلي.
التوصية	وصي بضرورة فصل المهام التنفيذية عن المهام الرقابية حيث تعتبر دائرة التدقيق الداخلي جهة رقابية ولا يجوز اعتبار مصادقتها على كشوف الرواتب كأمر تنفيذي حيث أن الدائرة المخولة بالصرف هي الدائرة المالية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (أن بعض القيود المحاسبية لم يتم توقيعها حسب الأنظمة المعمول بها في الوزارة). وقد أيدت الوزارة ما جاء بتقرير مدققي الشركة وبموجب مذكرتها المؤرخة في 2008/4/17 وبيّنت بأنه سيتم تلافي ذلك مستقبلاً. وقد أيدت هيئتنا الرقابية ما ورد في تقرير الشركة وأن عدم توقيع المستند الخاص بالمبلغ (11250) ألف دينار كان بسبب تأخر ورود الأشعار من المصرف وتم حفظ المستند دون توقيع.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعنا	من خلال العينة المنتقاة لم يسترعر انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

الملاحظة	لاحظنا أن الوثائق المؤيدة في ملفات عقود الدائرة الهندسية يتم الاحتفاظ بها بطريقة غير منظمة مما أدى إلى صعوبة مراجعة المعلومات المتعلقة بها.
التوصية	نوصي بضرورة تطوير نظام مناسب للاحتفاظ بكافة الوثائق المؤيدة المتعلقة بكل عقد في ملفات مستقلة، وتنظيم هذه العقود بطريقة ملائمة من أجل تسهيل عملية الحصول عليها ومراجعتها.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (أن الوثائق المؤيدة في ملفات عقود الدائرة الهندسية يتم الاحتفاظ بها بطريقة غير منظمة مما أدى إلى صعوبة مراجعة المعلومات المتعلقة بها). وقد أيدت الوزارة بموجب مذكرتها المؤرخة في 2008/4/17 ما ورد في تقرير شركة التدقيق وبيّنت بأن السبب يعود لعدم تهيئة مكان مناسب لحفظ الملفات، وقد تم تهيئة مكان لهذا الغرض إضافة إلى اعتماد نظام جديد على الحاسوب معد لهذا الغرض، وقد أيدت الهيئة الرقابية ما ورد في إجابة الوزارة بخصوص تهيئة المكان المناسب واستخدام نظام جديد على الحاسوب معد لغرض الاحتفاظ بالوثائق المؤيدة للعقود بصورة منتظمة وصحيحة، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة وأن الوزارة قد اتخذت اللازم بشأنها.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	الملاحظة أعلاه لاتزال قائمة خلال عام 2008.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة النقل

الملاحظة	لاحظنا من خلال مراجعتنا لعقد شراء ساحبات بحرية عدد 4 بمبلغ 18,800,000 دولار أمريكي من شركة وزف تاريخ توقيع العقد 2004-12-6 ونتيجة لتأخر فتح الاعتماد تم في عام 2008 بدلا عن ذلك التعاقد على شراء ساحبات عدد 2 بمبلغ 18.800.000 دولار أمريكي .
التوصية	نوصي بضرورة فتح الاعتمادات المستندية في الوقت المناسب لتجنب أعباء اضافية حفاظ على المال العام، كما نوصي بالوقوف عند سبب ارتفاع أسعار شراء هذه الساحبات بنسبة 100%.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	لم تقم الوزارة بحصر أضرار الحرب وتحديد قيمتها لشطبها من سجلاتها.
التوصية	نوصي بحصر أضرار الحرب وشطب هذه الأضرار من سجل الموجودات الثابتة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

3. الشركة العامة لسكك الحديد - أرصدة مدينة

الملاحظة	خلال زيارتنا للشركة العامة لسكك الحديد لاحظنا وجود عدد من الارصدة مدينة تخص سنوات سابقة لمؤسسات حكومية لم تتم معالجتها.
التوصية	نوصي بمتابعة هذه الحسابات والتأكد من امكانية تحصيلها. وفي حال التأكد من عدم امكانية التحصيل، نوصي بشطبها من السجلات المحاسبية.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

4. الشركة العامة لسكك الحديد - عملية الجرد

الملاحظة	من خلال زيارتنا للشركة العامة لسكك الحديد وجدنا ان الشركة لا تقوم بتشكيل لجنة من الشركة لتقوم بعملية الجرد في مناطق بيجي والقائم والرمادي والحقلانية وكركوك وإنما تكتفي بالجردات التي ترسلها لها محطاتها لأغراض المطابقة.
التوصية	نوصي بضرورة تشكيل لجان من الشركة للإشراف على عملية الجرد في مختلف المحافظات والمناطق ومن ضمنها مناطق بيجي والقائم والرمادي والحقلانية وكركوك.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تطوير وإعداد هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي لكل المستويات في الوزارة، هذا الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي ينبغي أن يتضمن على الأقل الأمور التالية: - التسلسل الوظيفي في الوزارة. - المسؤوليات التنفيذية، المساعدون المباشرون وصلاحيات المصادقة. - المسؤوليات التشغيلية للموظفين والواجبات المحددة الواجب تنفيذها. - المسؤوليات الإدارية المطلوبة المتعلقة بالأداء الوظيفي. - أية واجبات أخرى يرى الوزير بضرورة تنفيذها تحت أي ظروف. - أنواع التقارير الواجب إصدارها والجدول الزمني لإعداد وإصدار هذه التقارير.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن نماذج ضبط الدوام تمثل اوراقاً عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى الحضور صباحاً وبالتالي لا وجود لأي ساعات ضبط دوام آلية. إن عدم وجود ساعات ضبط دوام آلية والاعتماد على نماذج ورقية لضبط الدوام اليومي قد يؤدي الى ضعف في الرقابة على دوام المستخدمين
التوصية	إن عدم وجود ساعات ضبط دوام آلية والاعتماد على نماذج ورقية لضبط الدوام اليومي قد يؤدي الى ضعف في الرقابة على دوام المستخدمين.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة النقل

1. التعاقد والمستندات المؤيدة للعقود

الملاحظة	لاحظنا من خلال مراجعتنا عدم وجود ملف مركزي لكل عقد بحيث يتم حفظ نسخة عن كافة الوثائق المتعلقة بهذا العقد وأنما يتم حفظ الوثائق في الدائرة المعنية
التوصية	نوصي بضرورة الاحتفاظ بكافة الوثائق المتعلقة بالعقود أو نسخ عنها ضمن ملف موحد وذلك لتسهيل إجراءات المتابعة ولمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (لوحظ ومن خلال المراجعة عدم وجود ملف مركزي لكل عقد بحيث يتم حفظ نسخة عن كافة الوثائق المتعلقة بهذا العقد وإنما يتم حفظ الوثائق في الدائرة المعنية). وقد ايدت الهيئة المختصة بعدم وجود ملف مركزي للعقود وقد تم ذكر الملاحظة في تقريرها المرقم (10 / 4557/1/40) والمؤرخ في 2007/6/19.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة خلال عام 2008.

2. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

الملاحظة	لاحظنا ان هناك عدد من أرصدة التأمينات القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan).
التوصية	نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الوضع الحالي لكافة التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كل الأرصدة القائمة القديمة. كذلك نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب وبحسب شروط العقد.
رد الإدارة	لا يوجد رد.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	لم نستحصل على كتب تأييد من JP Morgan وبالتالي لا نستطيع تأكيد اذا ما كان هناك أرصدة تأمينات نقدية عن خطابات اعتماد قديمة.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

الملاحظة	لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي للوزارة ودوائرها التابعة وتوصيف وظيفي حديث يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة. لقد وجدنا أن الوصف الوظيفي الموجود لدى الوزارة يعود الى شهر أيلول سنة 1983.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تطوير وإعداد هيكل تنظيمي وتوصيف وظيفي رسمي لكل المستويات في الوزارة، هذا الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي ينبغي أن يتضمن على الأقل الأمور التالية: - التسلسل الوظيفي في الوزارة وتحديد المرجعيات. - المسؤوليات التنفيذية، المساعدون المباشرون وصلاحيات المصادقة. - المسؤوليات التشغيلية للموظفين والواجبات المحددة الواجب تنفيذها. - المسؤوليات الإدارية المطلوبة المتعلقة بالأداء الوظيفي. - أية واجبات أخرى يترأى ضرورة تنفيذها تحت أي ظروف. - أنواع التقارير الواجب إصدارها والجدول الزمني لإعداد وإصدار هذه التقارير.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن الوزارة لا تقوم بتجميع البيانات المالية مع البيانات المالية للهيئات والمديريات التابعة لها.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة بتجميع بياناتها المالية مع بيانات الهيئات والمديريات التابعة لها وذلك لأن البيانات المالية المجمعة تعطي صورة شاملة عن الوضع المالي للوزارة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	تألفت لجنة جرد مخزون الأسلحة حسب الأمر رقم 1849 بتاريخ 2008/12/24. وقد لوحظ أن أمين مستودع الأسلحة هو عضو في هذه اللجنة مما قد يؤدي إلى انعدام الاستقلالية في الأداء.
التوصية	نوصي بأن تؤلف لجنة الجرد من أعضاء مستقلين عن ادارة المخزون.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا بأن الوزارة قد قامت بحصر وتقدير خسائر حرب سنة 2003 ولكنها لم تعتمد الى شطبها من السجلات المحاسبية.
التوصية	نوصي الوزارة بمتابعة هذا الموضوع مع الجهات المعنية بهدف شطب خسائر حرب سنة 2003 من السجلات المحاسبية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا ان عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها الى الأستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة باستعمال نظام معلومات محاسبي آلي في جميع المعاملات المحاسبية لتجنب الأخطاء الممكن أن تنتج عن العمليات التي تتم بشكل يدوي وللسرعة في استخراج المعلومات المالية وامكانية الاحتفاظ بقاعدة معلومات تضم كافة العمليات المحاسبية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

1. لجان فتح العطاءات

الملاحظة	لاحظنا أن أعضاء لجنة فتح العطاءات دائمين لا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (ان أعضاء لجنة فتح العطاءات دائمين لا يتم تغييرهم بشكل دوري) وقد ايدت هيئتنا الرقابية ما ورد بالملاحظة .
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال عام 2008 تم تغيير لجنة فتح العطاءات كل ستة أشهر.

الملاحظة	لاحظنا وجود لجنة واحدة تقوم بمهمتي استلام النقد المسحوب من المصرف لدفع رواتب الموظفين بالإضافة إلى تسليم هذه الرواتب للموظفين
التوصية	نوصي بضرورة استحداث لجننتين منفصلتين تختص احدهما باستلام مبلغ الرواتب من المصرف والأخرى بتسليم الرواتب للموظفين، كما نوصي بضرورة استحداث نظام لدفع الرواتب للموظفين مباشرة عن طريق التحويلات البنكية إلى الحساب الشخصي للموظف وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على أموال الوزارة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (وجود لجنة واحدة تقوم بمهمتي استلام النقد المسحوب من المصرف لدفع رواتب الموظفين بالإضافة إلى تسليم الرواتب إلى الموظفين) وقد أظهرت متابعتنا صحة ما ورد في الملاحظة .
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	وجدنا أن كشف الرواتب ينظم من قبل السيدة فردوس حيدر جاسم وتدقق من قبل السيدة سهيلة أحمد فيما تقوم بصرف الرواتب لجنة تتألف من السادة كامل فليح وصباح عباس عبد النبي والسيدة أسماء مجيد حميد.

الملاحظة	لاحظنا أن الوزارة لا تحتفظ بنسخ الملفات الخاصة بالعقود المتعلقة بالمديريات التابعة لها، حيث أن ملفات العقود محتفظ بها لدى المديريات التابعة للوزارة فقط،
التوصية	نوصي بحفظ نسخة من الوثائق الأصلية للعقود، والخاصة بالمؤسسات التابعة للوزارة في مقر الوزارة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (ان الوزارة لا تحتفظ بنسخ للملفات الخاصة بالعقود المغلقة بالمديريات التابعة لها حيث ان ملفات العقود محتقظة بها لدى المديريات التابعة للوزارة فقط) وقد اظهرت متابعتنا صحة ما ورد في الملاحظة مع العلم ان الوزارة قد استحدثت قسم خاص للعقود الا ان القسم لم يُفعل لغاية تاريخه.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	لاحظنا خلال زيارتنا للوزارة بأن الملاحظة اعلاه ما زالت تنطبق خلال عام 2008.

الملاحظة	لاحظنا أن الموظف المسؤول عن تسجيل مشتريات الموجودات في سجل المخزون/الموجودات الثابتة لا يقوم باستلام نسخة من القائمة المتعلقة بشراء الموجودات من قسم المحاسبة.
التوصية	نوصي قسم المحاسبة بضرورة تزويد الشخص المسؤول عن تحديث سجل الموجودات الثابتة بنسخة من القائمة لجميع مشتريات الموجودات الثابتة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (ان الموظف المسؤول عن تسجيل مشتريات الموجودات في سجل المخزون/ الموجودات الثابتة لا يقوم باستلام نسخة من القائمة المتعلقة بالشراء من قسم المحاسبة) وقد اظهرت متابعتنا بقيام الموظف المسؤول عن تسجيل المشتريات عن الموجودات باستلام نسخة من قائمة الشراء، علماً أن الملاحظة مكررة من السنة السابقة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة من عقود المشتريات لم يستترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة الزراعة

1. شيكات مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر

الملاحظة	عند مراجعة مطابقات الحسابات المصرفية لاحظنا أن هناك شيكات قد مضي على تاريخ اصدارها أكثر من ستة أشهر. وفقا للقانون العراقي ان الشيكات التي مضي عليها أكثر من 6 أشهر تعتبر لاغية.
التوصية	نوصي بمتابعة جميع البنود العالقة في المطابقات المصرفية، كما نوصي بشطب الشيكات التي مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر كونها تعتبر لاغية بموجب القانون.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا خلال مراجعتنا لكشوف الرواتب بأن الرواتب تحتسب على أساس معادلة تم استحداثها داخليا لدى الوزارة وهي مخالفة للمعادلة المعدة من قبل وزارة المالية.
التوصية	نوصي بضرورة استخدام المعادلة المعدة من قبل وزارة المالية في عملية احتساب الرواتب والأجور في كشوفات الوزارة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لم تقم الوزارة بحصر أضرار الحرب اللاحقة بموجوداتها وتحديد قيمتها لشطبها من سجلاتها كون الوزارة لم تتمكن من حصر هذه الأضرار قيمة وعددا.
التوصية	نوصي بحصر أضرار الحرب اللاحقة بموجودات الوزارة وشطب هذه الأضرار من سجل الموجودات الثابتة بالعودة الى نسخ جرد الموجودات في 2002/12/31.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لم نجد الهيكل التنظيمي للوزارة والدوائر التابعة لها كما اننا لاحظنا أن التوصيف الوظيفي يعود الى سنة 1983 عندما كانت الوزارة تحت اسم وزارة الزراعة والري.
التوصية	نوصي بتحديث التوصيف الوظيفي بحيث تحدد المسؤوليات والواجبات الفعلية والحالية لكل موظف.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها الى الأستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية يتم بشكل يدوي.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة باستعمال نظام معلومات محاسبي آلي في جميع المعاملات المحاسبية لتجنب الأخطاء الممكن أن تنتج عن العمليات التي تتم بشكل يدوي وللسرعة في استخراج المعلومات المالية وامكانية الاحتفاظ بقاعدة معلومات تضم كافة العمليات المحاسبية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لدى المراجعة وجد أن مطابقات حسابات المصارف قد تضمنت عدة مأخذ حيث لوحظ وجود أرصدة تعود لأشهر سابقة وبمبالغ كبيرة نسبيا دون تحليل وكذلك ايداعات تعود لسنوات سابقة لم يتم تحديد قيدها فضلا عن تضمنها صكوك صادرة من الوزارة قبل أكثر من ستة أشهر لم يتم عكسها فضلا عن بقاء عمولات مصرفية تعود لأشهر سابقة ضمن الموقوفات.
التوصية	نوصي بإجراء القيود اللازمة لحل هذه الفروقات وكذلك عكس القيود الصكوك التي مضى على تحريرها أكثر من ستة أشهر.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	لم يتوفر لدى القسم الهندسي بالوزارة ملفات وأوليات العقود المبرمة من قبل القسم المذكور مع مقاولين محليين لتنفيذ ثلاث قرى عصرية في كربلاء في سنة 2007 بمبلغ 10.400.000.000 دينار والسماوة والديوانية خلال سنة 2008 بمبلغ 13.783.669.500 دينار و 13.497.231.000 دينار على التوالي.
التوصية	نوصي بان يتم حفظ النسخ الأصلية للعقود وأوليائها لدى القسم الهندسي الذي قام بالتوقيع على هذه العقود كونه يمثل المرجع الإداري والفني خلال مرحلة تنفيذ ومتابعة العقود.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة الزراعة

الملاحظة	لاحظنا أن هناك عدد من أرصدة التأمينات النقدية القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (Morgan JP) ولم يتم معالجتها .
التوصية	نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الوضع الحالي لكافة التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كافة الأرصدة القائمة القديمة. كذلك نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب وبحسب شروط العقد.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة [هناك عدد من أرصدة التأمينات النقدية القائمة القديمة من خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan) لم يتم معالجتها] وقد اظهرت إجابة الوزارة الآتي: بخصوص الاعتماد 2004/810 للعقد A/23/2004 المبرم مع شركة (ARD-Unifert) وبقيمة إجمالية بلغت (651250) دولار ان المبلغ المتبقي من مبلغ الاعتماد هو (16536) دولار (ستة عشر ألف وخمسمائة وستة وثلاثون دولار) تم رفض إعادتها إلى (DFI) إلا بموافقة الشركة المجهزة والشركة العامة للتجهيزات الزراعية بصدد مفاتحة الشركة المجهزة في حين اظهرت متابعة هيئتنا الرقابية بأن المبلغ أعلاه هو عن بعض الاضرار والنواقص في التجهيز وان الشركة لم تتخذ أي اجراء قانوني بخصوص مطالبة الشركة المجهزة بمبلغ الاضرار اعلاه ولغاية تاريخه. بخصوص الاعتماد 2004/1506 للعقد M/17/2004 المبرم مع الشركة العراقية لخدمات المكنان والمعدات المحدودة لتجهيز (3) بلدوزرات ، ان المبلغ المتبقي البالغ (94878) دولار (اربعة وتسعون الف وثمانمائة وثمانية وسبعون دولار) يمثل غرامات تاخيرية بذمة الشركة المجهزة تم رفض اعادتها إلى (DFI) من قبل (JP Morgan) الا بموافقة الشركة المجهزة وهذا ما امتنعت عنه الشركة وقد ايدت متابعة الهيئة ما ورد في اجابة الوزارة حيث قامت الشركة بمخاطبة الشركة المجهزة بشأن الغرامات التأخيرية وفي حالة حصول موافقة من الشركة المجهزة سيتم ابلاغ (TBI) لغرض مفاتحة (JP Morgan) لارجاع المبالغ المتبقية الى صندوق (DFI) . جج-بخصوص الاعتماد 2005/1634 للعقد M130/2005 المبرم مع اكااديمية الشحن للطيران لتدريب (19) طيار زراعي وبقيمة اجمالية للعقد بلغت (606000) دولار، ان المبلغ المتبقي البالغ (121200) دولار (مائة و واحد وعشرون الف ومائتان دولار) هو نتيجة عدم ايفاء الاكاديمية عن تدريب (5) طيارين حيث لم يتم تنفيذ التدريب الجوي والارضي المتفق عليه والمتضمن (200) ساعة طيران لخمس طيارين حيث ان التدريب الفعلي تم لـ (50) ساعة طيران من اصل المدة المتفق عليها و هو جزء من تدريب طيارين اخرين حيث لم تلتزم الاكاديمية بشروط العقد حيث اوقفت التدريب منذ تاريخ 2006/4/13 وبدون أي طلب من الشركة العامة للتجهيزات الزراعية او الجهة المستفيدة (الهيئة العامة لوقاية المزروعات) ولا يمكن للشركة تحويل الرصيد المتبقي من اعتماد العقد إلى (DFI) الا بموافقة الشركة المجهزة وقد ايدت هيئتنا الرقابية ما ورد في اجابة الوزارة، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	لم نحصل على كتاب تأييد من JP Morgan حتى تاريخ 21 شباط 2009 تحدد قيمة هذه التأمينات ولكن من خلال العينة المنتقاة لاحظنا وجود عدة تأمينات على خطابات ضمان مفتوحة منذ عدة سنوات.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الملاحظة	من خلال زيارتنا للوزارة في 14 كانون الأول 2008 لاحظنا أن آخر مطابقة للحساب مع المصرف العراقي للتجارة قد تمت في 29 آب 2007.
التوصية	نوصي بأن تتم مطابقات الحسابات مع المصارف بشكل دوري وأن تتم مراجعتها من قبل موظف مستقل في إدارة المحاسبة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا ان عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها الى الأستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة باستعمال نظام معلومات محاسبي آلي في جميع المعاملات المحاسبية لتجنب الأخطاء الممكن أن تنتج عن العمليات التي تتم بشكل يدوي وللسرعة في استخراج المعلومات المالية وامكانية الاحتفاظ بقاعدة معلومات تضم كافة العمليات المحاسبية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

3. صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر

الملاحظة	عند مراجعة مطابقات الحسابات المصرفية لاحظنا أن هناك صكوك قد مضي على تاريخ اصدارها أكثر من ستة أشهر.
التوصية	نوصي بمتابعة الصكوك التي لم تتم تسويتها. أما بالنسبة للصكوك التي مضي على تاريخ استحقاقها مدة تزيد عن ستة أشهر فنوصي بإلغائها كونها بموجب القانون تعتبر لاغية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن الوزارة لا تقوم بتجميع البيانات المالية للجامعات والمديريات التابعة لها باعتبارها مؤسسات ومديريات مستقلة ماديا عن الوزارة.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة بتجميع بياناتها المالية مع بيانات الجامعات والمديريات التابعة لها وذلك لأن البيانات المالية المجمعة تعطي صورة شاملة عن الوضع المالي للوزارة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لدى فحص سجلات الوزارة لوحظ أن هناك عدد من السجلات كانت بحالة غير مقبولة بسبب كثرة الأخطاء والحك والتصحيح ولا سيما دفاتر التخصيصات والسلف والأمانات .
التوصية	نوصي الاهتمام بتنظيم وصيانة سجلات الوزارة وذلك بوضعها تحت الاشراف المباشر لمدير القسم المعني.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال زيارتنا وفحصنا العديد من جوانب النظام المحاسبي والاجراءات المحاسبية للوزارة تبين لنا أن نظام حفظ الملفات (أرشفة) يتم بشكل غير منظم مما يعرقل التدقيق أو العودة الى المستندات بسهولة.
التوصية	نوصي بضرورة اتباع الوزارة لنظام حفظ للملفات بشكل منظم يؤدي الى سهولة الرجوع الى المستندات وتوفير الوقت.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال عملية المراجعة لوحظ تجاوز الوزارة على تخصيصاتها المتعلقة بالمخصصات باختلاف أنواعها. وقد حصلت الموافقة على اجراء المناقلة لجميع التخصيصات فيما عدا مخصصات السكة ومخصصات الضيافة
التوصية	نوصي بمتابعة الموضوع للتوصل الى ضم التخصيصات المتبقية الى المناقلة. كما نؤكد على ضرورة الالتزام بالتخصيصات المصادق عليها ضمن الموازنة مستقبلا.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الملاحظة	لاحظنا وجود عقد بمبلغ 99.989 دولار أمريكي من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية بالنيابة عن الوزارة لم يتم إبلاغ الوزارة بتفاصيله ولذلك لم تقم الوزارة بتسجيله علماً بأن هذا العقد مسجل ضمن حسابات الصندوق من ضمن مصاريف الوزارة.
التوصية	نوصي بالمحافظة على استمرارية التنسيق بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال إقرار لية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية لكي يتم تحديثها في سجلات الوزارات المحاسبية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة [وجود عقد بمبلغ (99,980) دولار من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية بالنيابة عن الوزارة لم يتم إبلاغ الوزارة بتفاصيل العقد وعليه لم تقم الوزارة بتسجيله، علماً أن العقد مسجل ضمن مصاريف الصندوق من ضمن مصاريف الوزارة] وقد أجابت الوزارة بمذكرتها المؤرخة في 2007/12/26 بأن هذا العقد ليس من ضمن العقود التي أبرمتها الوزارة ولا توجد لدى الوزارة أوليات تخص الموضوع وقد أظهرت متابعة الهيئة صحة الملاحظة حيث لم تظهر السجلات اية مبالغ تخص العقد أعلاه علماً أن الملاحظة لم تحدد تفاصيل للعقد.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	ان الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
2. تسوية الحركات مع الجامعات التابعة للوزارة

الملاحظة	لاحظنا أن الوزارة لم تقم بأعداد تسوية شهرية لخطابات الاعتماد وأرصدة عقود الاستيراد بين السجلات المحاسبية للوزارة والسجلات المحاسبية للجامعات. إن الهدف الرئيسي من هذه التسويات هو التأكد من أن كافة المبالغ المسجلة في السجلات المحاسبية للجامعات قد تم تسجيلها من قبل الوزارة.
التوصية	نوصي بضرورة إعداد تسوية شهرية مع الجامعات لضمان مطابقة السجلات لكافة المعاملات في الوزارة لسجلات الجامعات ومتابعة الموقوفات وتسويتها بشكل دائم على أن يتم المصادقة عليها من قبل المستويات الإدارية المناسبة في الوزارة والجامعات وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (ان الوزارة لم تقم بأعداد تسوية شهرية لخطابات الاعتماد وأرصدة عقود الاستيراد بين السجلات المحاسبية للوزارة والجامعات. وان الهدف الرئيسي من هذه التسويات هو التأكد من ان كافة المبالغ المسجلة في السجلات المحاسبية للجامعات قد تم تسجيلها من قبل الوزارة)، وقد بينت الوزارة ان الجامعات تتمتع بالاستقلال المالي والاداري ولا توجد لدى الوزارة اية اعتمادات أو أرصدة تخص عقود الاستيراد، وقد ذكرت هذه الملاحظة في السنة السابقة وبين الديوان أن الملاحظة غير صحيحة لوجود استقلال مالي واداري للتشكيلات التابعة للوزارة ولا توجد في سجلات الوزارة أي أرصدة تخص هذه التشكيلات، وان كنا نؤيد وجود توحيد أحصائي للجامعات مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأغراض استكمال المعلومات المحاسبية والأحصائية.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	ان الملاحظة المذكورة أعلاه لا تزال قائمة خلال عام 2008.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة التخطيط

الملاحظة	لاحظنا من خلال مراجعتنا لعقود الوزارة ان عقد تنظيف مبنى الوزارة لعام 2008 هو تمديد لعقد عام 2007 مما يعني عدم الالتزام بإجراءات التعاقد والحصول على عروض تنافسية.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بموجبات تعليمات تنفيذ العقود الحكومية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

2. تمديد العقود ولجان مطابقة المواصفات

الملاحظة	لاحظنا من خلال مراجعتنا لعقود الوزارة ان عقد مكتب الربيع لنقل الموظفين لعام 2008 هو تمديد لعقد عام 2007 مما يعني عدم الالتزام بإجراءات التعاقد والحصول على عروض تنافسية. بالإضافة الى ذلك لم نجد أي مستندات تدل على وجود لجنة من الوزارة لمطابقة مواصفات وعدد السيارات مع ما هو منصوص عليه في العقد.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بآلية التعاقد المصادق عليها ضمن تعليمات تنفيذ العقود الحكومية الصادرة . كما نوصي الوزارة بتشكيل لجان فحص للتأكد من مطابقة المواصفات المحددة من قبل الوزارة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي وتوصيف وظيفي رسمي مصادق عليه يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تطوير وإعداد هيكل وتوصيف وظيفي رسمي لكل المستويات في الوزارة، هذا الهيكل والتوصيف الوظيفي ينبغي أن يتضمن على الأقل الأمور التالية: - التسلسل الوظيفي في الوزارة. - المسؤوليات التنفيذية، المساعدون المباشرون وصلاحيات المصادقة. - المسؤوليات والواجبات التشغيلية للموظفين. - المسؤوليات الإدارية المطلوبة المتعلقة بالأداء الوظيفي. - أية واجبات أخرى يرى الوزير بضرورة تنفيذها تحت أي ظروف. - أنواع التقارير الواجب إصدارها والجدول الزمني لإعداد وإصدار هذه التقارير.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة التخطيط

الملاحظة	خلال مراجعتنا للعقدين رقم ٨ و ٩ لاحظنا عدم وجود موافقة الشخص المخول بالموافقة على توصيات لجنة تحليل العروض، إن ذلك يعتبر مخالفاً لتعليمات الموازنة الصادرة من وزارة المالية.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة الحصول على موافقة الشخص المخول بالموافقة على توصيات لجنة تحليل العروض وذلك لضمان تطبيق تعليمات تنفيذ الموازنة الصادرة عن وزارة المالية، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (من خلال مراجعتنا للعقدين رقم (8) و (9) لوحظ عدم وجود موافقة الشخص المخول على توصيات لجنة تحليل العروض، أن ذلك يعتبر مخالفاً لتعليمات الموازنة الصادرة من وزارة المالية) وقد أجابت الوزارة بكتابها المرقم (1572) في 2008/4/20 أن الشخص المخول بالموافقة على توصيات لجنة العروض هو السيد وزير التخطيط والتعاون الإنمائي وتم تأييد الأجابة من قبل الهيئة المختصة.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعنا	من خلال العينة المنتقاة من العقود لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

الملاحظة	لاحظنا أن أحد أعضاء لجنة فتح العروض هو نفسه أحد أعضاء لجنة تحليل العروض. كما لاحظنا أن أعضاء لجنة فتح وتحليل العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب الفصل بين مهام لجان فتح العروض وتحليلها. بالإضافة إلى تغيير أعضائها كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (أن أحد أعضاء لجنة فتح العروض هو نفسه أحد أعضاء لجنة تحليل العروض، كما لاحظنا أن أعضاء لجنة فتح وتحليل العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر) وقد أجابت الوزارة بكتابها أعلاه أن لجان فتح وتحليل العروض يتم تشكيلها في كل حالة على حدة وليس سنوي أو دوري أي أنه عند اعلان مناقصة يتم على أساسها تشكيل هذه اللجنة كما أن اللجان يتم تغيير أعضائها في كل حالة وخصوصاً رئيس اللجنة إلا أن هناك عدد من الأعضاء قد يتم تكرارهم في اللجان لأنهم ذو خبرة عالية في مجال المواصفات الخاصة بالأجهزة وأن هذه الأجهزة تخصصية جداً تحتاج إلى خبرة معينة كما أنه هناك تكرار للعضو القانوني لظرف طارئ كأجراء استثنائي لا يتكرر وقد أيدت الهيئة المختصة ما ورد في اجابة الوزارة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	لاحظنا من خلال زيارتنا للوزارة بأن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة خلال سنة 2008.

الملاحظة	خلال مراجعتنا للوثائق المؤيدة لعقد نقل موظفي الوزارة مع مكتب الربيع للنقل، لاحظنا ما يلي: لم نجد أي مستندات تدل على وجود لجنة من الوزارة لمطابقة مواصفات وعدد السيارات مع ما هو منصوص عليه في العقد. باشر مكتب الربيع بنقل الموظفين في 15 حزيران 2007 قبل تاريخ توقيع العقد في 8 تموز 2007 لم يتم إعطاء رقم لهذا العقد لاستخدامه كمرجع.
التوصية	نوصي الوزارة بتشكيل لجان فحص للتأكد من مطابقة المواصفات المحددة من قبل الوزارة بالعقد، كذلك ينبغي على الوزارة أن لا تبأشر أي عقد إلا بعد توقيعه وذلك لضمان حقوق الوزارة. كما نوصي الوزارة بتطوير نظام لحفظ ملفات العقود مع كافة المستندات والوثائق المؤيدة لها في ملف واحد وتنظيمها بطريقة ملائمة لتسهيل عملية الحصول عليها ومراجعتها.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (من خلال مراجعة الوثائق المؤيدة لعقد نقل موظفي الوزارة مع مكتب الربيع للنقل، لوحظ مايلي: - لا يوجد أي مستندات تدل على وجود لجنة من الوزارة لمطابقة مواصفات وعدد السيارات مع ما هو منصوص عليه في العقد. - باشر مكتب الربيع بنقل الموظفين في 15/حزيران/2007 قبل تاريخ توقيع العقد في 8/تموز/2007. - لم يتم إعطاء رقم لهذا العقد لاستخدامه كمرجع). وقد أيدت الهيئة المختصة ما ورد في تقرير الشركة وان الملاحظة صحيحة حيث لم تقم الوزارة بتشكيل لجنة لمطابقة مواصفات وعدد السيارات، أما بخصوص فقرة مكتب الربيع فقد تبين للهيئة وجود عقد سابق موقع 2006/6/15 والفقرة (7) من الأحكام العامة الخاصة بالعقد تشير الى (مدة العقد تبدأ من تاريخ المباشرة ولغاية 2006/12/31 قابلة للتجديد باتفاق الطرفين) لذا يعتبر العقد المشار اليه تجديداً للعقد، أما بخصوص الفقرة الأخيرة فقد ايدت الهيئة صحة الملاحظة الا ان العقد القديم مثبت فيه رقم العقد (4).
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا بأن العقد المذكور أعلاه قد تم بطريقة التراضي وليس من خلال مناقصة مما يناقض تعليمات تنفيذ العقود الحكومية. وقد جدد هذا العقد لعام 2008 دون وجود مستندات تدل على انشاء لجنة من الوزارة لمطابقة مواصفات وعدد السيارات.

الملاحظة	خلال مراجعة العقد الخاص بشراء مولد كهرباء من شركة عراقية بمبلغ 185,000 دولار أمريكي. لاحظنا أنه لم يتم الالتزام من قبل الشركة في عملية تجهيز وتركيب المولد. لاحقاً لذلك، قررت الوزارة إنهاء العقد مع الشركة وتوقيع عقد مع شركة عراقية أخرى لتجهيز نفس مواصفات المولد الكهربائي بمبلغ 385,000,000 دينار عراقي (ما يعادل 256,667 دولار أمريكي). (على الرغم من أن العقد المبرم مع الشركة الأولى يشير إلى وجوب احتساب غرامات تأخيرية قدرها 1 % من قيمة العقد عن كل يوم تأخير بعد مرور أسبوعين من تاريخ العقد، وكذلك الفقرة (8) التي تبين في حالة عدم التزام الطرف المجهز بشروط العقد يحق للوزارة سحب العمل منه وإحالته إلى متعهد آخر على حسابه ويتحمل فرق الأسعار، وان لا تدفع الوزارة للمتعهد الأول أية مبالغ اذا كانت أسعار الإحالة أقل من السعر المقدم من قبل المتعهد الثاني. إلا أن الوزارة لم تقم بأية دعوى ضد الشركة علماً أن فرق السعر بين العقدين هو 107,500,000 دينار عراقي (ما يعادل 71,667 دولار أمريكي). (تم تنفيذ العقد مع المتعهد الجديد بدون أن تقوم الوزارة بتحصيل مبلغ الغرامة من المتعهد الأول أو رفع دعوى ضده حتى تاريخ زيارتنا في شباط 2008.
التوصية	نوصي الوزارة بمتابعة حقوقها التعاقدية مع المجهز. كذلك، نوصي التحقق من سبب الفرق الكبير بين أسعار المجهزين لنفس المادة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (من خلال مراجعة العقد الخاص بشراء مولد كهرباء من شركة عراقية بمبلغ (185000) دولار أمريكي، لاحظنا بأنه لم يتم الالتزام من قبل الشركة في عملية تجهيز وتركيب المولد لاحقاً لذلك، قررت الوزارة إنهاء العقد مع الشركة وتوقيع عقد مع شركة عراقية أخرى لتجهيز نفس مواصفات المولد الكهربائي بمبلغ (385000000) ديناراي ما يعادل (256667) دولار أمريكي. تم تنفيذ العقد مع المتعهد الجديد بدون أن تقوم الوزارة بتحصيل مبلغ الغرامة من المتعهد الأول أو رفع دعوى حتى تاريخ شباط 2008 ومن خلال متابعة الهيئة تبين قيام الوزارة بإقامة دعوى على شركة قصواء البوادي وقد تم استئناف الدعوى من قبل الشركة وقد قامت الوزارة بإحالة الدعوى الى محكمة التمييز، وأن الملاحظة مكررة في تقرير الشركة من السنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة من العقود لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008. أما بالنسبة للعقد المذكور أعلاه، فقد قامت الوزارة برفع دعوى قضائية على المجهز.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة الموارد المائية

الملاحظة	لا يوجد وصف وظيفي حديث لمختلف الوظائف في الوزارة مما يؤدي الى عدم تحديد المسؤوليات والواجبات. ان الوصف الوظيفي الموجود يعود لسنة 1998 وتعمل الوزارة على تحديثه
التوصية	نوصي بضرورة الاسراع في تحديث دليل التوصيف الوظيفي لمختلف الوظائف حيث تحدد المسؤوليات والواجبات والمرجعيات بشكل واضح.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال زيارتنا للشركة تبين لنا بأن الشركة قد قامت بحصر وتقدير خسائر حرب سنة 2003 ولكنها لم تعتمد الى شطبها من السجلات المحاسبية.
التوصية	نوصي الشركة بمتابعة هذا الموضوع مع الجهات المعنية بهدف شطب خسائر حرب سنة 2003 من السجلات المحاسبية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال مراجعتنا لأسماء أعضاء لجان الجرد لاحظنا وجود اسم أمين مخزن من ضمن أعضاء لجنة الجرد مما يؤدي الى عدم استقلالية في اداء اللجنة.
التوصية	نوصي بضرورة تشكيل لجان لجرد المخزون من أعضاء مستقلين عن ادارة المخزون.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال مراجعتنا للعقد رقم 2008/1 لاحظنا أن الوزارة قد استلمت قوارب ليست مطابقة للمواصفات المطلوبة في العقد بمحضر استلام ولم يتم ادخال ذلك في المخازن حسب النظام.
التوصية	نوصي بإنشاء لجنة لاستلام كافة المشتريات والتأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة وادخالها المخازن بسندات ادخال.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

5. نظام ترميز موحد لترقيم العقود

الملاحظة	لاحظنا أن الوزارة لم تستخدم نظام موحد لترقيم العقود حيث وجدنا بعض العقود لا تحمل أرقام والبعض لا تحمل توقيع لهذه العقود.
التوصية	نوصي بإنشاء لجنة لاستلام كافة المشتريات والتأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة وإدخالها المخازن بسندات ادخال.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال زيارتنا للقسم المحاسبي والتدقيقي بالوزارة وجد ان نظام الأرشفة بحاجة الى المزيد من الاهتمام وخصوصا فيما يتعلق بحفظ أوليات ملفات العقود.
التوصية	نوصي بضرورة ايلاء هذا الموضوع المزيد من الاهتمام بالنظر لتماس هذا الاجراء بشكل مباشر ونهائي مع إجراءات حاسمة في تنفيذ التزامات الوزارة تجاه العقود.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	فيما عدا يتعلق بنظام الموجودات وجد أن جميع الإدخالات والقيود في السجلات واستخراج التقارير يتم بشكل يدوي.
التوصية	نوصي الوزارة بالعمل على استحداث نظام محاسبي ألي ليشمل كافة النشاطات المحاسبية والمالية والإدارية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة الموارد المائية

الملاحظة	لاحظنا أن أعضاء لجنة فتح العطاءات في مقر الوزارة وبعض المديریات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال العام 2008 تم تغيير أعضاء لجان فتح العطاءات بشكل دوري.

الملاحظة	لاحظنا وجود لجنة واحدة تقوم بمهمتي استلام النقد المسحوب من المصرف لدفع رواتب الموظفين بالإضافة إلى تسليم هذه الرواتب للموظفين.
التوصية	نوصي بضرورة استحداث لجننتين منفصلتين تختص احدهما باستلام مبلغ الرواتب من المصرف والآخرى بتسليم الرواتب للموظفين، كما نوصي بضرورة استحداث نظام لدفع الرواتب للموظفين مباشرة عن طريق التحويلات البنكية إلى الحساب الشخصي للموظف وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على أموال الوزارة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (وجود لجنة واحدة تتولى مهمة استلام ودفع رواتب الموظفين) وقد أظهرت نتائج المتابعة صحة الملاحظة وقيام الوزارة بتشكيل لجننتين منفصلتين لاستلام ودفع الرواتب بموجب كتابها المرقم (17071) في 2007/12/27، علماً أن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	ان المذكرة رقم 17071 الصادرة بتاريخ 27 كانون الأول 2007 توجب انشاء لجننتين تختص احدهما باستلام مبلغ الرواتب والاخرى بتسليم الرواتب. خلال العام 2008 تم اعداد جداول وكشوفات الرواتب من قبل السيدة سيتا آزر وتمت مراجعتها من قبل السيدة وحيدة ابراهيم، أما دفع الرواتب فقد تم من خلال لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء.

3. تسجيل عقود المؤسسات الأمريكية

الملاحظة	خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا ان هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية والتي لا يتم التنسيق الكامل بين المؤسسات الأمريكية والوزارة بخصوص هذه العقود. نتيجة لذلك، ان الوزارة لا تملك أي معلومات حول هذه العقود وتكاليف تلك العقود لم يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية للوزارة.
التوصية	نوصي بالتنسيق المستمر بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال تحديد الية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية من اجل تحديث السجلات المحاسبية للوزارة بشكل دوري.
رد الادارة	ورد في تقرير الشركة (هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الامريكية والتي لا يتم التنسيق الكامل بين المؤسسات الامريكية والوزارة بخصوص هذه العقود وان الوزارة لا تملك أي معلومات حول هذه العقود وتكاليف تلك العقود لم يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية للوزارة) . وقد أيدت الهيئة المختصة عدم وجود اية معلومات أو بيانات لدى الوزارة بخصوص تلك العقود، علماً أن الملاحظة قد وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعنا	من خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة خلال سنة 2008.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة الداخلية

1. رواتب منتسبي الوزارة بالمحافظات

الملاحظة	ان عملية صرف رواتب منتسبي الوزارة بالمحافظات يتم تدقيقها من قبل المحافظة ويتم صرف المبالغ من خزينة المحافظة. ومن ثم يتم ارسال قرص cd بالأسماء والمفردات لكل شهر لقسم تدقيق الرواتب بالوزارة ويقوم هذا القسم فقط بتدقيق الاسم المكرر على نظام أكسس ويتم كل شهر تقريبا اكتشاف أسماء مكررة يتم ارسال مذكرة الى المحافظة لاسترجاع المبالغ المدفوعة أكثر من مرة.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة بتدقيق أسماء المنتسبين مع الرواتب لكل اسم والمطابقة بين سجلات الوزارة وسجلات المحافظة قبل المباشرة بدفع الرواتب.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

2. صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر

الملاحظة	خلال مراجعتنا لمطابقات حسابات المصرف الشهرية لشهر تشرين الثاني 2008، لاحظنا ان هنالك صكوك ما زالت عالقة في المطابقة منذ سنة 2004 حتى تاريخ المراجعة، كما لاحظنا أيضا وجود صكوك موقوفة ومدفوعات ظاهرة في كشف المصرف ولم تظهر بالسجل وايداعات ظاهرة في كشف المصرف ولم تظهر بالسجل.
التوصية	نوصي بمتابعة الصكوك التي لم تتم تسويتها. أما بالنسبة للصكوك التي مضي على استحقاقها مدة تزيد عن ستة أشهر فنوصي بإلغائها كونها تعتبر لاغية بموجب القانون.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

3. عدم الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية

الملاحظة	لاحظنا أن العقد الموقع مع شركة الأبراج التقنية للخدمات الهندسية يتضمن نسخة خطاب ضمان التأمينات بمبلغ 6 مليون دينار الصادر عن مصرف أشور بتاريخ 2007-10-21 في حين أن محضر لجنة فتح العطاء قد تم بتاريخ 2007-10-7 أي أن تقديم خطاب ضمان التأمينات قد تم تقديمه بعد تقديم وفص العطاء ولدى فحص المواد تبين أن منشئها مكسيكي وليس كما تعهدت الشركة بأن يكون انكليزي.
التوصية	يتوجب التقيد بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية من حيث الحصول على كافة المستندات المطلوبة والتأكد عند استلام المواد من صحة منشئها ومطابقته مع مستندات العطاء والمواصفات المطلوبة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن قانون الوزارة ونظامها الداخلي النافذ قديم كما قامت الوزارة باستحداث تشكيلات جديدة والغاء تشكيلات كانت موجودة من دون أمر قانوني ودون اعداد توصيف وظيفي
التوصية	نوصي بالحصول على الموافقة المطلوبة من الجهات المعنية لاعادة الهيكلة وباعداد توصيف وظيفي لكل وظيفة.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	قامت قوات التحالف بتجهيز مديرية شرطة بغداد بمسدسات كلوك عدد 6951 لم يجر ادخالها في المخزون ولا يوجد معلومات عن مكان وجودها حتى الآن.
التوصية	نوصي بادراج هذه المسدسات في مخزون السلاح واعطائها أرقام تعريفية وعند صرفها يتوجب تسجيلها في سجل خاص يحتوي على اسم المستلم وتوقيعه على استلام السلاح.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

6. عدم الالتزام بإجراءات التعاقد

الملاحظة	خلال زيارتنا الوزارة، لاحظنا بعض حالات عدم الالتزام بإجراءات التعاقد، بعض العقود تمت بدعوة مباشرة دون الحصول على عروض تنافسية ودون وجود تقرير موثق للإحالة، ومن الأمثلة على ذلك: عقد 2008\14 بمبلغ 15 مليار دينار وعقد رقم 16\ 2008 بمبلغ 7 مليار دينار وعقد رقم 23\2008 بمبلغ 1.7 مليار وعقد رقم 26\2008 بمبلغ 37 مليار دينار وعقد رقم 36\2008 بقيمة 61 مليار دينار.
التوصية	نوصي بضرورة التقيد بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية من حيث الالتزام بطريقة استدراج العروض.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة. إن تخصيص الرقم التعريفي لكل أصل يساعد الوزارات على تتبع أثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بالموجودات الثابتة، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسهل من عملية التحقق من الوجود الفعلي لهذه الموجودات الثابتة.	الملاحظة
نوصي الوزارة بضرورة تخصيص أرقام تعريفية لكل من الموجودات الثابتة التي ينبغي أن تكون مسجلة في سجل الموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بالقيام بجرد فعلي دوري مستقل للتحقق من وجود الموجودات الثابتة.	التوصية
	رد الإدارة
متوسطة	درجة المخاطرة
جديدة	الحالة

8. تدقيق عقود السفارة الأميركية

الملاحظة	خلال زيارتنا الى وزارة الداخلية تبين لنا أن مديرية التدقيق – دائرة المفتش العام للوزارة تدقق 1317 عقد من عقود السفارة الأميركية وحسب التقرير هناك مخالفات متعددة.
التوصية	نوصي بمتابعة هذا الموضوع مع السفارة الأميركية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة الداخلية

1. عقود المبيعات العسكرية الأجنبية

الملاحظة	لاحظنا قيام الوزارة بتحويل مبلغ 169 مليون دولار أمريكي خلال عام 2007 إلى الحساب الخاص في بنك الاحتياطي الفدرالي (Foreign Military Sales (FMS) -دائرة العقود العسكرية الأجنبية الأمريكي في نيويورك. لم يتوفر لاطلاعنا معلومات عن كيفية صرف النفقات من هذا الحساب نظراً لعدم وجود هذه المعلومات لدى الوزارة، علماً بأن الوزارة لم تقم بتسجيل المبالغ التي تم صرفها من هذا الحساب خلال العام ضمن مصاريفها الرأسمالية.
التوصية	نوصي بضرورة تسجيل كافة المصاريف المتعلقة بالإتفاق الرأسمالي في سجلات الوزارة، بالإضافة إلى المطابقة الشهرية لحساب دائرة العقود العسكرية الأجنبية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة [قيام الوزارة بتحويل بمبلغ (169) مليون دولار أمريكي (مائة وتسعة وستون مليون دولار) خلال عام 2007 الى الحساب الخاص بدائرة العقود العسكرية الأجنبية (FMS) في بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في نيويورك، ولم تتوفر معلومات عن كيفية صرف النفقات من هذا الحساب وان الوزارة لم تقم بتسجيل المبالغ التي تم صرفها من هذا الحساب]. وقد زدتنا وزارة الداخلية بكشف تفصيلي بالعقود الخاصة بالمبيعات الأجنبية المحسوبة على المبالغ المخصصة من موازنة عام 2006 وبمبلغ (181416940) دولار (مائة واحد وثمانون مليون واربعمائة وستة عشر الف وتسعمائة وأربعين دولار) وليس كما ذكر في تقرير الشركة وبينت هيئتنا الرقابية العاملة في الوزارة صحة ماورد في تقرير الشركة وان الوزارة مستمرة بشأن مفاتحة وزارة المالية لغرض تسجيل هذه المبالغ في سجلاتها .
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	لاحظنا قيام الوزارة بتحويل مبلغ 169 مليون دولار أمريكي (كما هو مذكور أعلاه) خلال عام 2007 من موازنة عام 2006. لغاية شهر شباط 2009 لم يتم تسجيل هذه الدفعات ضمن سجلاتها. وفي عام 2008 تم تحويل مبلغين بقيمة 461 و325 مليار دينار عراقي ولم يتم تسجيلهما ضمن السجلات.

الملاحظة	لاحظنا خلال مراجعتنا أن الوزارة تقوم بإعادة الاعلان عن بعض العطاءات بعد فتح العروض المقدمة لأسباب مختلفة، مما يعمل على كشف الأسعار المقدمة من قبل المناقصين لأعضاء اللجان وبالتالي فإن سرية العروض المقدمة لا تكون كاملة.
التوصية	نوصي بضرورة إلزام المناقصين بتقديم عرضين وكما يلي: العرض الفني: ويشتمل هذا العرض على: المواصفات الفنية لموضوع العقد وتاريخ التسليم والأمور الفنية الأخرى العرض المالي: ويشتمل هذا العرض على: جدول الأسعار ومواعيد السداد وطريقة الدفع على أن لا يتم فتح العرض المالي إلا بعد الموافقة على العرض الفني المذكور أعلاه. كما نوصي بضرورة تحري الدقة عند نشر إعلان العطاء والتأكد من اشتماله على كافة المواصفات والشروط المتعلقة بالعقد، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة على عملية الشراء.
رد الادارة	أوضح تقرير الشركة (بأن الوزارة تقوم بإعادة الإعلان عن بعض العطاءات بعد فتح العروض المقدمة لأسباب مختلفة ، مما يعمل على كشف الأسعار المقدمة من قبل المناقصة لأعضاء اللجان) وكانت إجابة الوزارة الواردة بموجب كتابها المرقم (979) في 2008/4/3 كما موضح ادناه : اولاً- تجهيز المولدات: تم اعادة المناقصة الخاصة بتجهيز الوزارة بمولدات القدرة عدد (2) وذلك لظهور متطلبات جديدة وازدياد الحاجة الى مد الشبكة الكهربائية لدوائر الوزارة المختلفة مما أدى الى اعادة النظر في جداول الكميات والمواصفات الجديدة من قبل مديرية الهندسة والصيانة مع اضافة فقرات جديدة المتعلقة بالتسليك والتشغيل والنصب مما تطلب تعديل مبلغ الكلفة التخمينية للمشروع وتم عرض الموضوع امام أنظار السيد الوزير لأهميته وحصلت الموافقة على تعديل المبلغ وإعادة المناقصة عن طريق توجيه الدعوة المباشرة للشركات . ثانياً- المناقصات رقم (5 ، 6 ، 7 ، 8 / 2007) : تعتمد الضوابط الخاصة في شروط المناقصة بطلب عرض فني وعرض تجاري ولكن في الكثير من الأحيان ولعدم استجابة عطاءات المناقصين لما مطلوب يتم اعادة إعلان المناقصة . في بعض الأحيان تظهر الحاجة الى متطلبات جديدة توجب على أثرها اعادة النظر في المواصفات وجداول الكميات الخاصة بالمناقصة مما يستدعي اعادة إعلان تلك المناقصة مع مراعاة الضوابط والتعليمات النافذة. في حين بينت هيئتنا الرقابية العاملة في الشركة ضرورة إدراج كافة المعلومات والمواصفات المطلوبة في المناقصة بشكل مفصل .
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة تبين لنا أن مناقصة أجهزة حفظ قيود الجنائية تم اعادة الاعلان بسبب عدم ادراج جميع المواصفات خلال عام 2008

الملاحظة	لاحظنا أن الوزارة استلمت الأجهزة المتعاقد عليها في العقد رقم 2007 – 5 البالغ 4.949.625.000 دينار عراقي لشراء ملابس وتجهيزات عسكرية وعقد رقم 2007-2 البالغ 20.836.500.000 دينار عراقي لشراء أجهزة كشف المتفجرات مع تدريب موظفي الوزارة على هذه الأجهزة، دون الحصول على توصية لجنة فحص المواصفات الفنية بقبول هذه الأجهزة.
التوصية	نوصي بضرورة فحص المواد المستلمة من قبل لجنة المواصفات الفنية وإصدار تقرير اللجنة قبل الاستلام النهائي للتجهيزات وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام..
رد الإدارة	يبين تقرير الشركة بان [الوزارة استلمت الأجهزة المتعاقد عليها في العقد رقم (2007-5) البالغ (4949625000) دينار عراقي (أربع مليارات وتسعمائة وتسعة واربعون مليون وستمائة وخمسة وعشرين ألف دينار) لشراء ملابس وتجهيزات عسكرية وعقد رقم (2007-2) البالغ (20836500000) دينار (عشرين مليار وثمانمائة وستة وثلاثين مليون وخمسمائة ألف دينار) لشراء أجهزة كشف المتفجرات مع تدريب موظفي الوزارة دون الحصول على توصية لجنة محضر المواصفات الفنية بصدد هذه الاجهزة] وكانت اجابة الوزارة بموجب كتابها (979) في 2008/4/3 كما موضح ادناه : اولاً- العقد رقم 2007/2 ان الوزارة قامت باصدار الاوامر الادارية المرقمة (6682 و 8227) في 2007/3/15 و 2008/3/8 على التوالي خاصة بتشكيل لجان محضر واستلام اجهزة كشف المتفجرات للعقد المذكور وقد اظهرت نتائج متابعة هيئتنا الرقابية العامة في الوزارة ان الوزارة استلمت الاجهزة المتعاقد عليها بالعقد المرقم (2007/2) والخاص باجهزة كشف المتفجرات وقد ارفقت الوزارة بموجب كتابها المرقم (979) في 2008/4/3 الاوامر الادارية الخاصة بتشكيل لجان فحص واستلام هذه الاجهزة وكذلك تبين بموجب مذكرة الوكيل المساعد للشؤون الادارية المؤرخة في 2008/2/29 الذي يوضح بان اللجنة الفنية المكلفة بفحص واستلام الاجهزة المذكورة لم تنجز اعمالها لحد الان بسبب عدم حضور ممثليها وقلة خبرتهم الفنية ويقترح مدير عام مكافحة المتفجرات تشكيل لجنة اخرى لانجاز العمل وتم تشكيل لجنة فحص واستلام جديدة بموجب الكتاب المرقم (673) في 2008/3/4 لاستلام الاجهزة للعقد المذكور والمبرم مع شركة واحة البادية ولم يتايد استلام هذه المواد. ثانياً- عقد رقم 2007/5 بينت وزارة الداخلية بانه واستناداً لكتاب مديرية العقود المرقم 1237 في 2007/4/21 وكتاب لجنة لشؤون الاقتصادية / رئيس اللجنة المرقم (س ل 647 في 2007/5/16) والذي بموجبه قررت اللجنة ما يلي (تستلم المواد التعاقد عليها رغم مخالفتها للعقد والمواصفات على ان تشكل لجنة للمحاسبة وتحديد المسؤولية عن اسباب مخالفة المواصفات وتتكون اللجنة من ممثل من وزارة المالية والتخطيط والداخلية).
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	بالنسبة للعقد رقم 5 كان هناك لجنة فحص ولكن كانت الألبسة فيها عيوب. تم تشكيل لجنة في عام 2007 وقررت هذه اللجنة حسم 50% من اجمالي مبلغ العقد مع أن العقد كان ينص اذا كانت الألبسة فيها عيوب يمكن اعادتها. أما بالنسبة للعقد رقم 2 بخصوص أجهزة الريبورت نوع سايكلوس فقد تم فحصها وقبولها بتاريخ 2008/4/12. أما بخصوص كشف المتفجرات فقد تم فحصها وقبولها بتاريخ 2008/8/28.

الملاحظة	خلال مراجعتنا للعقد الخاص بإطعام طلاب كلية الشرطة والبالغ 10.220.000.000 دينار عراقي لاحظنا عدم وجود ما يثبت قيام الوزارة بمراجعة فواتير المجهز قبل الدفع فيما يتعلق بأعداد الوجبات المقدمة علماً بأن مبلغ الفاتورة يعتمد على عدد الطلاب في الكلية و تتم الموافقة على الصرف من قبل مدير الكلية.
التوصية	نوصي بضرورة إجراء مطابقة بين سجلات الرواتب للوزارة والتي تم المصادقة عليها من قبل الجهات المسؤولة في الوزارة مع فواتير المجهز وذلك كإجراء رقابي لضمان دقة أعداد الوجبات الواردة في فواتير المجهز.
رد الإدارة	اوضح تقرير الشركة (من خلال مراجعتنا للعقد الخاص بإطعام طلاب كلية الشرطة والبالغ (10220000000) دينار عراقي (عشرة مليارات ومائتين وعشرون مليون دينار) لاحظنا عدم وجود ما يثبت قيام الوزارة بمراجعة فواتير المجهز قبل الدفع فيما يتعلق بأعداد الوجبات المقدمة). وكان اجابة الوزارة بانه استناداً للبند رقم (11) من العقد المرقم (2007/3) الخاص بإطعام طلاب كلية الشرطة تم اعتماد قوائم النشر (اوامر القسم الثاني) المقدمة من قبل ادارة ميرة كلية الشرطة المشرفة على تنفيذ العقد . وقد ايدت هيئتنا الرقابية اجابة الوزارة حيث بينت بأن الوزارة طلبت من كلية الشرطة تقديم اوامر القسم الثاني لتحديد اعداد الطلاب المستفيدين ومطابقتها مع سجلات الرواتب وتم الصرف على ذلك اعتباراً من ايلول / 2007.
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة من العقود لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

5. التنسيق بين الأقسام والدوائر

الملاحظة	خلال زيارتنا لوزارة الداخلية، لاحظنا ضعف التنسيق بين قسم العقود والقسم المالي، حيث لا يقوم القسم المالي بتزويد قسم العقود بما يفيد استلام كفالة حسن التنفيذ، الأمر الذي يؤدي الى استمرار قسم العقود بعملية التعاقد مع المجهز بدون التأكد من التزامه بشروط العقد.
التوصية	نوصي بضرورة ايجاد آلية موثقة للتنسيق بين كافة الأقسام والدوائر والمديريات التابعة للوزارة والذي يضمن تبادل كافة المعلومات الخاصة بعملية التعاقد وتسديد المبالغ المترتبة على ذلك، مما يؤدي الى وجود آلية رقابة فعالة على تنفيذ العقود مع المجهزين.
رد الإدارة	بين تقرير الشركة (ضعف التنسيق بين قسم العقود والقسم المالي حيث لا يقوم القسم المالي بتزويد قسم العقود بما يفيد استلام كفالة حسن التنفيذ). وقد اظهرت نتائج متابعتنا عدم صحة ما ورد في تقرير الشركة حيث هناك تنسيق متبادل بين القسم المالي وقسم العقود وخصوصاً ما يتعلق بكفالة حسن الاداء والتنفيذ وصرف المستحقات المالية. علما ان الشركة لم تحدد العقد الذي حصلت فيه المخالفة لمتابعتها .
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة من العقود لم يسترعر انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

الملاحظة	لاحظنا أن هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية بالنيابة عن الوزارة لم يتم ابلاغ الوزارة بتفاصيلها ولذلك لم تقم الوزارة بتسجيلها علماً بأن هذه العقود مسجلة ضمن حسابات الصندوق من ضمن مصاريف الوزارة،
التوصية	نوصي بالمحافظة على استمرارية التنسيق بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال اعتماد آلية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المعدة من قبل المؤسسات الأمريكية لكي يتم تحديثها في سجلات الوزارة المحاسبية.
رد الإدارة	أوضح تقرير الشركة بأن (هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية بالنيابة عن الوزارة لم يتم ابلاغ الوزارة بتفاصيلها وكذلك لم تقم الوزارة بتسجيلها علماً بأن هذه العقود مسجلة ضمن حسابات الصندوق من ضمن مصاريف الوزارة). وبينت هيئتنا الرقابية العاملة في الوزارة بأن المتابعة مستمرة بين الوزارة ووزارة المالية بشأن هذه العقود، علماً أن الملاحظة واردة في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	ان الملاحظة أعلاه ما زالت قائمة خلال عام 2008.

الملاحظة	خلال زيارتنا لاحظنا ان وزارة الداخلية تعد الموازنة على أساس إجمالي لكل نوع من الإيرادات والمصروفات خلال عام 2007 ، لم تعمل الوزارة على توزيع مبالغ الموازنة التقديرية المصادق عليها على 12 شهر وذلك حسب ما هو مطلوب في تعليمات الموازنة.
التوصية	نوصي بأن يتم توزيع الموازنة على اثني عشر شهر للسنة لتعزيز عملية الرقابة على الموازنة. وإعداد تحليل للانحرافات الشهرية بين المصاريف الفعلية والموازنة التقديرية وفي حالة وجود أي انحراف جوهري ينبغي التحقق منه ومتابعته.
رد الإدارة	بين تقرير الشركة (بأن وزارة الداخلية تعد الموازنة على أساس إجمالي لكل نوع من الإيرادات والمصروفات خلال عام 2007 ولم تعمل الوزارة على توزيع مبالغ الموازنة التقديرية المصادق عليها على (12) شهر). وقد بينت هيئتنا الرقابية العاملة في الوزارة بأنه يتم الاحتساب وفق الأسس الإجمالية للموازنة ويتم أعداد تحاليل خاصة بالصرف الشهري، علماً أن الملاحظة واردة في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	منخفض
الحالة	مكررة
متابعتنا	لاحظنا خلال زيارتنا للوزارة بأن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة لسنة 2008.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة الصحة

1. رسوم فتح الاعتمادات المستندية

الملاحظة	ان رسوم فتح الاعتمادات المستندية الممنوحة لمصلحة "كيماديا" قد تم حجزها من حسابها في المصرف العراقي للتجارة وقد تراكمت هذه الرسوم لتبلغ 1.5 مليون دولار. لقد سعت الشركة لملاحقة هذا الموضوع وحله مع المصرف العراقي للتجارة ولكن حتى تاريخه لم يحدث أي تقدم بهذا الشأن.
التوصية	نوصي بأن يتم متابعة هذه المسألة بصورة مباشرة مع المصرف العراقي للتجارة واسترجاع هذه الرسوم من قبل وزارة المالية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

2. إدارة المخزون

الملاحظة

- 1- عدم واقعية تقدير الاحتياج حيث يطلب من العيادات الشعبية تحديد الاحتياج قبل سنة ونصف من تاريخ الاحتياج الفعلي.
 - 2- لا تقوم اللجنة المختصة بالدائرة الفنية بطرح الكميات المتوقعة الوصول خلال الفترة حتى ورود تقدير الحاجة من التقدير الكلي.
 - 3- عند وصول الأدوية يجد المسؤولون في العيادات الشعبية أن الوقت غير كافٍ للمناورة بهذه الكميات لقرب إنتهاء فترة الصلاحية.
 - 4- تقوم الوزارة بإلزام العيادات الشعبية باستلام أدوية فائضة في مخازن الشركة وعادةً ماتكون هذه الأدوية قريبة إنتهاء الصلاحية.
 - 5- يتم توزيع الأدوية الواصلة دون الأخذ بالإعتبار مناقلة هذه الأدوية بين دوائر الصحة من جهة والعيادات الشعبية من جهة أخرى خلال فترة صلاحية هذه الأدوية.
 - 6- وجد أن العيادات الشعبية تعترض على المناشيء التي يتم إستيراد الأدوية منها.
 - 7- وجد أن هناك الكثير من الأدوية التي تنتهي صلاحيتها في مخازن العيادات الشعبية وبكميات ضخمة مما يؤدي إلى عرضها على لجنة الإلتلاف.
- وفيما يأتي تفاصيل ثلاث من هذه الأدوية:

Medicine	No. of pills	Pack size	Units	Unit price IQD	Total IQD
Aldomet Tab.	7,602,330	30	253,411	1,730	438,401,030
Becotide Inh.	91,960	1	91,960	3,311	304,479,560
Mestion Tab.	298,950	50	5,979	5,950	35,575,050
					<u>778,455,640</u>

التوصية

- 1- نوصي بتأليف لجنة لمتابعة صلاحية الأدوية وإدارة المخزون بحيث يعتمد مبدأ (وارد أولاً صادر أولاً) ويصار إلى إتلاف الأدوية المنتهية الصلاحية.
- 2- إعادة النظر بالسياسة المتبعة فيما يتعلق بتقدير الحاجة لتتلافى الشركة حالات إنتهاء الصلاحية.
- 3- وضع صيغة جديدة لتفعيل دور العيادات الشعبية.

رد الإدارة

عالية

درجة المخاطرة

جديدة

الحالة

الملاحظة	لاحظنا بأن القيد الافتتاحي لسنة 2008 قد تم قيدها في تشرين الاول 2008. أي في وقت متأخر من العام مما قد يؤدي الى عدم دقة في التقارير المالية التي صدرت قبل التاريخ المذكور.
التوصية	نوصي بأن يتم قيد الأرصدة المحاسبية الافتتاحية في بداية السنة المالية وذلك لإعطاء صورة عادلة عن كافة المعلومات المالية للشركة في الوقت المناسب.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

4. مخزون الأسلحة والذخائر

الملاحظة	لاحظنا أن الأسلحة والذخائر العائدة للوزارة بحوزة أشخاص لم يعودوا يعملون في الوزارة علما انهم ليسوا على الملاك الوزارة.
التوصية	نوصي بضرورة قيام قسم الأفراد عند مغادرة أي شخص بالتأكد باسترداد كل الأسلحة والذخائر.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا وجود ضعف في إدارة الأموال النقدية إذ أن بعض الشيكات الصادرة عن الوزارة لم يتم صرفها لعدم وجود أموال كافية في الحساب المصرفي للوزارة.
التوصية	نوصي بأن تقوم إدارة المحاسبة في الوزارة بإعداد خطة اسبوعية لوضع السيولة النقدية وتحديثها مع كل حركة مالية على الحساب من ايداع أو سحب مما يؤدي الى عدم اصدار شيكات من غير مؤونة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا ان إدارة المحاسبة لم تشطب من سجلاتها المخزون والممتلكات والمعدات التالفة أو المسروقة نتيجة الحرب.
التوصية	نوصي بشطب واستهلاك المخزون والممتلكات والمعدات التالفة أو المسروقة من السجلات المحاسبية وذلك لتعكس البيانات المالية ما هو موجود فعلاً.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

7. اشغال مناصب ادارية من قبل أطباء

الملاحظة	وجد أن معظم الإدارات في الوزارة مشغولة من قبل أطباء وذوي مهن طبية لا يتمتعون بمهارات ادارية.
التوصية	نوصي بتعيين أشخاص ذات مهارات ادارية أو خضع المدراء الحاليين لدورات في تطوير مهاراتهم الإدارية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وتحويلها الى الأستاذ العام واستخراج ميزان مراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة باستعمال نظام معلومات محاسبي آلي في جميع المعاملات المحاسبية لتجنب الأخطاء الممكن أن تنتج عن العمليات التي تتم بشكل يدوي وللسرعة في استخراج المعلومات المالية وامكانية الاحتفاظ بقاعدة معلومات تضم كافة العمليات المحاسبية
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا عدم وجود ميزانية موحدة تضم مركز الوزارة مع الدوائر التابعة مما ينتج عنه قيام دائرة الموازنة بوزارة المالية بإجراء المناقشة بين تخصيصات الوزارة وتخصيصات الدوائر التابعة.
التوصية	نوصي بإعداد ميزانية موحدة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة الصحة

الملاحظة	لاحظنا أن العقد رقم 40/2006/475 والخاص بشراء أدوية بقيمة 7.000.000 دولار أمريكي من شركة Najat Pharma أن الموافقة الأولية كانت بتاريخ 18 كانون الأول 2006 بناء على توصية لجنة تحليل العقود. بتاريخ 29 تشرين الثاني 2007، قررت اللجنة تغيير المجهز على أن يتم التجهيز بكميات أقل وسعر أقل. لم يتم توثيق موافقة المدير العام على هذا التغيير علماً بأن ذلك يقع ضمن صلاحيات المدير العام.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات الوزارة من حيث الصلاحيات المالية والإدارية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع التعليمات والقوانين النافذة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (أن العقد رقم 40/2006/ 475 والخاص بشراء أدوية بقيمة (7000000) دولار (سبعة ملايين دولار) من شركة Najat pharma (أن الموافقة الأولية كانت بتاريخ 16/كانون الأول/2006 بناءاً بتوصية لجنة تحليل العقود بتاريخ 29/تشرين الثاني/2007 قررت اللجنة تغيير المجهز على أن يتم التجهيز بكميات أقل وسعر أقل. لم يتم توثيق موافقة المدير العام على هذا التغيير علماً أن ذلك يقع ضمن صلاحية المدير العام) وقد بينت الوزارة أن العقد بأسم شركة. (Najat pharma) ومن أنتاج (Byer Health Care) ولا يوجد تغيير بالجهة المجهزة وقد ايدت الهيئة المختصة ما ورد في أجابة الوزارة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة من العقود، لم يسترع انتباهنا تكرار أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008. بالإضافة الى ذلك ان ادارة العقد المذكور أعلاه تقع ضمن صلاحيات الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية KIMADIA.

وزارة الصحة / الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (KIMADIA)
2. استيراد المواد الطبية خارج الحاجة

الملاحظة	لاحظنا أن الوزارة لم تلتزم بتوصية لجنة تحليل العروض في العقد رقم 36/2007/ البالغ 6.499.679 دولار أمريكي والخاص باستيراد 36.069.250 وحدة دواء من شركة Novartis حيث أن اللجنة أوصت بعدم شراء هذا النوع من الأدوية بسبب وجود فائض في مخازن الوزارة يبلغ 121.203.760 وحدة حيث أن احتياجات الوزارة لهذا النوع من الدواء تبلغ 72.138.500 وحدة.
التوصية	نوصي بضرورة عمل دراسة تحليلية لكافة الكميات المتعاقد عليها وذلك للتأكد من احتياجات الوزارة للمواد المطلوبة، بالإضافة الى ذلك، نوصي بضرورة الالتزام بالتوصيات الصادرة عن لجنة تحليل العروض وذلك لمزيد من إجراءات الرقابة و حفاظاً على المال العام.
رد الإدارة	شخص تقرير الشركة (بأن الوزارة لم تلتزم بتوصية لجنة تحليل العروض في العقد رقم 40/2007/36 والبالغة (6499679) دولار (سنة ملايين واربعمئة وتسعة وتسعين الف وستمئة وتسعة وسبعين دولار) والخاص باستيراد (36069250) وحدة دواء من شركة (Novartis) حيث أن اللجنة أوصت بعدم شراء هذا النوع من الأدوية بسبب وجود فائض في المخازن بمقدار (121203760) وحدة. وقد أجابت الوزارة بما يلي : أ- الرصيد المخزني في 2006/8/20 (51.203.760) وحدة. ب- تم الاحالة الى المصانع الوطنية في 2006/9/25 (70.000.000) وحدة الرصيد (121.203.760) وحدة وان احتياج الوزارة لعام 2007 هو (72.138.500) وحدة كما بينت الوزارة ان اول شحنة من العقد تم استلامها في 2008/3/16 وان الاستيراد تم بعد استحصال موافقة امانة مجلس الوزراء / لجنة الشؤون الاقتصادية بكتابهم المرقم 841 في 2007/6/24 وقد ايدت الهيئة ما ورد في اجابة الوزارة .
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة من العقود، لم يستترع انتباهنا تكرار أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008. بالإضافة الى ذلك ان ادارة العقد المذكور أعلاه تقع ضمن صلاحيات الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية KIMADIA.

وزارة الصحة / الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (KIMADIA)
3. الالتزام بشروط التعاقد وتعليمات اللجنة الاقتصادية

الملاحظة	لاحظنا أن الوزارة لم تلتزم بالتعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود والخاصة بإجراءات التعاقد، كما لم تلتزم بالشروط المتعاقد عليها مع المجهز
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بالتعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود فيما يخص إجراءات التعاقد، وأن يتم تنفيذ شروط العقد وذلك حفظاً لحقوق الوزارة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (أن الوزارة لم تلتزم بالتعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود والخاصة بإجراءات التعاقد كما لم تلتزم بالشروط المتعاقد عليها مع المجهز). أولاً- بالنسبة للعقد المرقم 40/2006/345 مع شركة (Novartis) وبمبلغ (13644372) دولار قد بين تقرير الشركة (أن اللجنة الاقتصادية أشرت أن تكون الغرامات التأخيرية (0.5%) للأسبوع الواحد في حين أن الوزارة أعتمدت غرامات بنسبة (1%) شهرياً وقد أوضحت الوزارة بأجابتها بأن اللجنة الاقتصادية (أقترحت) أن تكون الغرامة بنسبة (0.5%) للأسبوع الواحد وعليه فليست الوزارة ملزمة بأعتماد النسبة أعلاه وقد أيدت الهيئة المختصة ما ورد في أجابة الوزارة. ثانياً- بالنسبة للعقد المرقم 40/2006/540 مع شركة (Novartis) بمبلغ (4998100) دولار فقد بين تقرير الشركة (أن الوزارة لم تقم بفرض الغرامة التأخيرية طبقاً لشروط العقد والتي تنص على ان يتم التجهيز (10) اسابيع ابتداءً 16/نيسان/2007 في حين أن التجهيز تم بتاريخ 11/تموز/2007. وقد أوضحت الوزارة بأجابتها بأنه لم تحدد مدة لتجهيز العقد وأن تاريخ فتح الأعتماد كان 16/4/2007 وأن مدة التجهيز المثبتة في عرض الشركة هي (12-15) أسبوع وأن المادة قد ادخلت كمركباً في 1/8/2007 ضمن المدة المقررة وبذلك لا يتم فرض أية غرامة تأخيرية على ذلك و تؤيد الهيئة المختصة ما ورد في اجابة الوزارة. ثالثاً- العقد المرقم (40/2006/682) مع شركة (Novartis) بمبلغ (4.481.528) دولار فقد بين تقرير الشركة (ان الوزارة لم تقم بفرض الغرامة التأخيرية طبقاً لشروط العقد، حيث ان الشروط تنص على ان يتم التجهيز بدفعتين الاولى بعد شهر من تاريخ تبليغ المجهز بفتح الاعتماد والثانية بعد (5) أشهر من التبليغ ، بلغت الوزارة المجهز بتاريخ 7/ حزيران/ 2007 في حين ان الوزارة استلمت أول شحنة بتاريخ 10/ أيلول/ 2007 ولم تستقطع مبلغ الغرامات التأخيرية من (الدفعة الاولى). وقد أيدت الوزارة ما ورد اعلاه وانها ستقوم بأستقطاع مبلغ الغرامة من نسبة الـ (20%) المتبقية للشحنة الثانية، وقد أيدت الهيئة المختصة ما ورد في تقرير الشركة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

وزارة الصحة / الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (KIMADIA)
4. التسويات مع الشركات التابعة للوزارات

الملاحظة	لاحظنا أن الوزارة لم تقم بأعداد تسوية شهرية لخطابات الاعتماد وأرصدة عقود الاستيراد بين السجلات المحاسبية للوزارة والسجلات المحاسبية للشركات التابعة. إن الهدف الرئيسي من هذه التسويات هو التأكد من أن كافة المبالغ المسجلة في السجلات المحاسبية للشركات التابعة قد تم تسجيلها من قبل الوزارة.
التوصية	نوصي بضرورة إعداد تسوية شهرية مع الشركات التابعة لضمان مطابقة السجلات لكافة المعاملات في الوزارة لسجلات الشركات التابعة ومتابعة الموقوفات وتسويتها بشكل دائم على أن يتم المصادقة عليها من قبل المستويات الإدارية المناسبة في الوزارة وللشركات التابعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	شخص تقرير الشركة (أن الوزارة لم تقم بأعداد تسوية شهرية لخطابات الاعتماد وأرصدة عقود الاستيراد بين السجلات المحاسبية للوزارة والسجلات المحاسبية للشركات التابعة) وقد أيدت الهيئة ما ورد في الملاحظة أعلاه حيث أن الوزارة لم تقم بمسك سجلات تبين تفاصيل العقود وأرصدها بل هناك سجل يبين دفعات التمويل لمجموعة من العقود ويتم مطابقتها مع الكشف المرسل من قبل الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية إلى وزارة الصحة، وقد وردت الملاحظة في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	إن الملاحظة المذكورة أعلاه مازالت قائمة خلال سنة 2008.

الملاحظة	لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة. إن تخصيص الرقم التعريفي لكل موجود يساعد الوزارات على تتبع أثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بالموجودات الثابتة، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسهل من عملية التحقق المادي للموجودات الثابتة للوزارات.
التوصية	نوصي بضرورة تخصيص أرقام تعريفية لكل بند من بنود الموجودات الثابتة التي ينبغي أن تكون مسجلة في سجل الموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بعمل جرد دوري مستقل للتحقق من وجود الموجودات الثابتة.
رد الإدارة	أوضح تقرير الشركة (أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن أرقام تعريفية) وقد ايدت الهيئة المختصة بعدم تضمين سجلات الموجودات الثابتة أرقام تعريفية، وأن الملاحظة واردة في تقرير الشركة للسنة السابقة ولم تتخذ الوزارة الإجراءات اللازمة بشأنها.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	ان الملاحظة المذكورة أعلاه مازالت قائمة خلال سنة 2008.

6. الوثائق المؤيدة للعقود

الملاحظة	لاحظنا أن الوثائق المؤيدة للعقود لا يتم الاحتفاظ بها بشكل منظم، حيث أن الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على أقسام الوزارة مما يؤدي إلى صعوبة الحصول ومتابعة بعض العقود والوثائق المؤيدة المتعلقة بها.
التوصية	نوصي الوزارة بتطوير نظام لحفظ ملفات العقود مع كافة المستندات والوثائق المؤيدة لها في ملف واحد وتنظيمها بطريقة ملائمة لتسهيل عملية الحصول عليها ومراجعتها.
رد الإدارة	أوضح تقرير الشركة (ان الوثائق المؤيدة للعقود لا يتم الاحتفاظ بها بشكل منظم حيث أن الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على أقسام الوزارة مما يؤدي إلى صعوبة متابعة بعض العقود). وقد أيدت الهيئة المختصة ما ورد تقرير الشركة حيث وردت هذه الملاحظة في تقرير الديوان بالرقم 9578 في 2007/11/19، علماً أن الملاحظة واردة في تقرير الشركة للسنة السابقة ولم تتخذ الوزارة الإجراءات اللازمة لمعالجتها.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	ان الملاحظة المذكورة أعلاه مازالت قائمة خلال سنة 2008.

7. التأخر في عملية الشراء والتعاقد

الملاحظة	لاحظنا أن هناك تأخر في عملية الشراء والتعاقد لبعض العقود كما في 31 كانون الأول 2007.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة إعداد دراسة لعملية الشراء والتعاقد الحالية من أجل متابعة التقدم في حالة العقود وتحديد أسباب التأخر في توقيع العقود مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة كفاءة قسم التعاقد والشراء والتأكد من تنفيذ الموازنة السنوية للوزارة في الوقت المناسب.
رد الإدارة	يبين تقرير الشركة (أن هناك تأخر في عملية الشراء والتعاقد) وقد ايدت الهيئة المختصة بتأخر الشركة في عملية الشراء والتعاقد لبعض العقود وسبق أن أشارت الهيئة في تقاريرها الصادرة بالارقام 9578، 7686، 8120 في 3/19، 10/11، 9/19، 2007/10/2 على التوالي على ذلك، وأن الملاحظة واردة في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	ان الملاحظة المذكورة أعلاه مازالت قائمة خلال سنة 2008.

8. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

الملاحظة	لاحظنا ان هناك عدد من أرصدة التأمينات القائمة النقدية عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan).
التوصية	نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الحالة الحالية لكل التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومتابعة ومعالجة كل الأرصدة القديمة. كذلك، نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة لضمان تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب وبحسب شروط العقد.
رد الإدارة	يبين التقرير الشركة (ان هناك عدد من أرصدة التأمينات القائمة النقدية عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JPMorgan) . وقد أجابت الوزارة بمايلي:- أولاً- فيما يخص الاعتماد 2004/1345 فقد ايدت الوزارة بأن المبلغ القائم والبالغ (69276) دولار لايزال موقوف. ثانياً- فيما يخص الاعتماد فقد أجابت الوزارة بان تم طلب إعادة المبلغ المتبقي والبالغ (2886) دولار الى (DFI) بموجب كتابها المرقم 1843 في 2008/1/31. ثالثاً- فيما يخص الاعتماد 2003/143 فقد أجابت الوزارة أن كامل مبلغ الاعتماد مسدد من قبل الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية وعلى دفعتين، علماً أن الملاحظة مكررة في تقرير الشركة من السنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	لم نستحصل على كتب تأييد من JP Morgan وبالتالي لا نستطيع تأكيد اذا ما كان هناك أرصدة تأمينات نقدية عن خطابات اعتماد قديمة.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة التجارة

1. دائرة الاستيراد

الملاحظة	رغم وجود برنامج مفصل للتدقيق الداخلي على الأقسام والفروع والسيلوات الا أنه لوحظ عدم دقة الاجراءات التي تضمنها هذا البرنامج . ففيما يتعلق بقسم الاستيراد وجد أن البرنامج لا يتضمن المفردات المتخصصة التي تتطلب دراية بتفاصيل بواخر وشحنات القمح. حيث تتطلب عملية تدقيق ومراجعة هذه الأعمال دراية تامة بطرق احتساب أيام العمل المسموح بها وأيام العمل الفعلية وكيفية احتساب الغرامات التأخيرية Demurrage أو الوفر الزمني Despatch تبعاً لذلك.
التوصية	نوصي باعداد برنامج تدقيق داخلي متخصص لقسم الاستيراد بالاضافة الى البرنامج التدقيقي المعمول به حالياً وتدريب الموظفين على اجراءات برنامج التدقيق الداخلي لهذا القسم.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أنه لا يوجد تنسيق بين قسم الأفراد والقسم المحاسبي في تحديث قاعدة بيانات العاملين حيث يقوم القسم المحاسبي بتعديل قاعدة بيانات العاملين دون أخذ موافقة أو التنسيق مع قسم الأفراد.
التوصية	نوصي بالتنسيق بين قسم الأفراد والقسم المحاسبي وخصوصا فيما يختص بتعديل قاعدة بيانات العاملين من حيث الأجرة، المنافع وغيرها.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

3. البيانات المالية المجمعة

الملاحظة	ان الشركة العامة للمواد الغذائية تمتلك 13 فرعاً متصلة ببغداد و 3 فروع بإقليم كردستان. ان تجميع البيانات المالية يتم يدويا مما قد يؤدي إلى أخطاء بالاضافة الى أن اعداد هذه البيانات المالية يستغرق وقتاً طويلاً.
التوصية	نوصي بمكننة تجميع البيانات المالية لفروع الشركة و باعداد بيانات مالية مجمعة شهريا لاعطاء صورة شاملة.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

4. مكنة النظام المحاسبي

الملاحظة	لاحظنا أن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها الى الأستاذ العام واستخراج ميزان مراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة باستعمال نظام معلومات محاسبي آلي في جميع المعاملات المحاسبية لتجنب الأخطاء الممكن أن تنتج عن العمليات التي تتم بشكل يدوي وللسرعة في استخراج المعلومات المالية وامكانية الاحتفاظ بقاعدة معلومات تضم كافة العمليات المحاسبية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن هناك ذمم مدينة تفوق ثلاثة مليارات دينار عراقي في سجلات الشركة يعود عمرها لأكثر من ثلاث سنوات. تعود هذه الذمم لمؤسسات حكومية.
التوصية	نوصي بمتابعة هذه الذمم وفي حال التأكد من عدم امكانية تحصيلها، نوصي بشطبها من السجلات المحاسبية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

6. مطابقات حسابات البنوك

الملاحظة	المطابقات التي تقوم بها الشركة هي لكل الحسابات سويا. لا تقوم الشركة بفصل الحسابات عند المطابقة. عند زيارتنا للشركة في تاريخ 2009/2/9 وطلبنا المسئول عن المطابقات بتزويدنا بمطابقات العائدة لشهر تشرين الثاني وكانون الأول 2008 لم تكن المطابقات جاهزة وتامة بشكل نهائي.
التوصية	نوصي بضرورة اجراء مطابقة حسابات البنوك كل حساب على حدة. كما نوصي باجراء المطابقات شهريا ومتابعة أية مبالغ عالقة.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

7. سجل الصكوك

سجل الصكوك مجهز من قسم الحاسبات لا يتطابق لسجلات الدائرة المالية ولا تتطابق لسجلات قسم الاستيراد	الملاحظة
نوصي بإجراء المراجعة المستمرة للبيانات بين الأقسام والشعب لضمان صحة التقارير.	التوصية
	رد الإدارة
عالية	درجة المخاطرة
جديدة	الحالة

8. ديون مشكوك بتحصيلها

الملاحظة	لدى الاطلاع على حسابات الشركة وجد ان هناك ديون مشكوك في تحصيلها حوالي 2.300.000.000 دينار تعود الى 60 جهة من الدوائر المنحلة بعد عام 2003 ان وجود هذه الأرصدة في سجلات الشركة يعكس صورة غير واقعية عن حساباتها.
التوصية	نوصي بالتنسيق مع الجهات المعنية لشطب هذه الديون.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

9. أضرار الحرب

الملاحظة	لم تقم الشركة بحصر أضرار الحرب اللاحقة بموجوداتها وتحديد قيمتها لشطبها من سجلاتها.
التوصية	نوصي بحصر أضرار الحرب اللاحقة بموجودات الشركة وشطب هذه الأضرار من سجل الموجودات بالتنسيق مع الجهات المعنية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

10. صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر

الملاحظة	لدى مراجعة المطابقات المصرفية لاحظنا أن هناك صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر
التوصية	نوصي بمتابعة الصكوك التي لم تتم تسويتها. أما بالنسبة للصكوك التي مضي على تاريخ استحقاقها مدة تزيد عن ستة أشهر فنوصي بإلغائها.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة التجارة

1. شراء زيت الطعام والسمن النباتي

الملاحظة	لاحظنا أن الوزارة قد وافقت على شراء زيت الطعام والسمن النباتي بمبلغ 43.995.757 دولار أمريكي من شركة ميزان العراق، وخلال مراجعتنا للعقد تبين لنا الملاحظات التالية: تمت الموافقة على طلب المجهز بدون إعلان مسبق من الوزارة عن حاجتها لهذه المواد، وكذلك. تمت عملية الشراء بدون تنظيم كتاب عدم ممانعة بما يخالف تعليمات اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء وإجراءات التعاقد في الوزارة. إن قيمة المشتريات التي بلغت 43.995.757 دولار أمريكي تقع خارج صلاحيات الوزارة، حيث وافقت الوزارة على الشراء بتاريخ 21 كانون الثاني 2007 وكانت صلاحيات وزارة التجارة آنذاك 10 مليون دولار أمريكي فقط، وذلك حسب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ 12 تشرين الأول 2006 لم يقدم المجهز خطاب ضمان بنسبة 5% من المبلغ الكلي.
التوصية	نوصي بضرورة التقيد بتعليمات اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء وإجراءات التعاقد في الوزارة فيما يخص الصلاحيات الممنوحة والتأكد من الحصول على كفالة حسن الأداء. وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.
رد الإدارة	أولاً- ورد في تقرير المدققين (بأن الوزارة قد وافقت على شراء زيت الطعام والسمن النباتي بمبلغ (43 995 757) دولار امريكي من شركة ميزان العراق) وتمت الموافقة على طلب المجهز بدون اعلان مسبق من الوزارة عن حاجتها لهذه المواد وكذلك تمت عملية الشراء بدون تنظيم كتاب عدم ممانعة بما يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (1) الصادر في 2007 من قبل وزارة المالية واجراءات التعاقد في الوزارة. وبيّنت الشركة ان آلية الشراء المباشر هي من صلاحيات وزير التجارة وبدون حاجة الى اعلان مناقصة لغرض توفير مفردات البطاقة التموينية وبشكل عاجل حيث ان تعليمات تنفيذ العقود المرقمة (1) لسنة 2007 وردت اليها في شهر نيسان 2007 وتم العمل بموجبها في هذا التاريخ. وقد ايدت هيئتنا الرقابية العاملة في الشركة وجود هذه الحالة وان الشركة تتوسع في اللجوء الى الدعوات المباشرة وكما هو مؤشر في تقريرنا المرقم (7154) في 2007/9/3 . اما حالياً فأن المجهزين يقدمون عروضهم الى الشركة لتجهيزها بالمواد الغذائية وفق آلية الشراء المباشر . ثانياً- ورد في تقرير المدققين بأن قيمة المشتريات التي بلغت (43 995 757) دولار امريكي تقع خارج صلاحيات الوزارة، حيث وافقت الوزارة على الشراء بتاريخ 21/كانون الثاني/2007 وكانت صلاحيات وزارة التجارة آنذاك (10) مليون دولار امريكي فقط ، وذلك حسب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ 12/تشرين الاول/2006. وقد اجابت الشركة بأن قيمة السمن النباتي (24) مليون دولار بكمية (25) الف طن وهي ضمن صلاحيات الوزير، وان مادة الزيت (27 500) الف دولار بكمية (25) الف طن وهي ايضاً ضمن الصلاحية. وقد ايدت هيئتنا الرقابية العاملة في الشركة ان الشراء كان خارج صلاحية السيد الوزير المحددة بـ (10) مليون دولار (عشرة ملايين دولار) . ثالثاً- لم يقدم المجهز خطاب ضمان بنسبة (5%) من المبلغ الكلي وبيّنت الشركة في اجابتها بأن التعليمات في حينه لم تقتض تقديم كفالة اداء وقد تم استقطاع مبلغ من مستحقات المجهز بما يعادل (5%) من القيمة الاجمالية للعقد للتعويض عن كفالة حسن الاداء . وبيّنت هيئتنا الرقابية بأنه سبق وان أكدنا على ذلك في تقريرنا ذي العدد (7154) في 2007/9/3 .
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة لم يسترِع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

وزارة التجارة – الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية
2. الموافقة على الصرف قبل إصدار رسالة عدم الممانعة

الملاحظة	تعاقدت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لشراء مادة زيت زهرة الشمس بمبلغ 7.500.000 دولار أمريكي حسب رسالة عدم الممانعة رقم 792 الصادرة بتاريخ 3 كانون الأول 2007 . قامت الشركة بتاريخ 8 تشرين الثاني 2007 بتسديد أول دفعة من مبلغ العقد والبالغة 422.907 دولار أمريكي بعد استلامها جزء من المواد المتعاقد عليها علماً بأن رسالة عدم الممانعة قد صدرت بعد دفع المبلغ. إن ذلك يخالف تعليمات اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء وإجراءات التعاقد في الوزارة ورسالة عدم الممانعة التي تنص على أن لا يتم دفع أية مبالغ إلى المجهز قبل توريد كامل الكمية.
التوصية	نوصي بضرورة التقيد بتعليمات اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء والالتزام ببنود كتاب عدم الممانعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتقيداً بالتعليمات والقوانين النافذة.
رد الإدارة	ورد في تقرير المدققين بأن (الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية تعاقدت لشراء مادة زيت زهرة الشمس بمبلغ (7 500 000) دولار امريكي حسب رسالة عدم الممانعة رقم (792)، قامت الشركة بتاريخ 8/تشرين الثاني /2007 بتسديد اول دفعة من مبلغ العقد والبالغة (422 907) دولار بعد استلامها المواد، علماً بأن رسالة عدم الممانعة قد صدرت بتاريخ 3/كانون الاول/2007 خلافاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (1)الصادرة في سنة 2007 من وزارة المالية التي تنص على ان (لا يتم دفع اية مبالغ الى المجهزين والموردين قبل توقيع كافة الوثائق الخاصة بعملية التعاقد). وقد اجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بأن الشركة المذكورة كانت قد قدمت طلباً لتجهيز الشركة بكمية (12500) طن وقد حصلت موافقة وزير التجارة على ذلك وتم تزويد المجهز بكتاب نفاذ ولكن بعد ذلك قدم المجهز (شركة ن والقلم) طلباً آخر لتقليل الكمية المتعاقد عليها لتكون (5000) طن بدلاً من (12500) طن وحصلت موافقة المدير العام على ذلك ، وكانت الشركة مستمرة بالتجهيز على اساس الموافقة الاولى لكمية (12500) طن واستلمت مخازن الغذائية مادة الزيت واستكملت معاملة صرفها . وقد ايدت هيئتنا الرقابية العاملة في الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بأن الشركة المجهزة لم تلتزم بالكمية المتعاقد عليها البالغة (12500) طن وأكدت على ضرورة الالتزام بالشروط التعاقدية ونؤيد ما ورد في توصية شركة التدقيق بشأن التقيد بتعليمات العقود الحكومية الصادرة من وزارة المالية .
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

وزارة التجارة – الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية
3. السحب على المكشوف من الحساب المصرفي

الملاحظة	لاحظنا أن الحساب المصرفي للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لدى المصرف العراقي للتجارة قد كان مكشوفاً يعتبر كشف الحساب الدائن ضعفاً في إدارة الحسابات المصرفية حيث تعتمد الإدارة المالية الحكومية الأساس النقدي في تعاملاتها، كما يشير إلى ضعف في إدارة الموازنة السنوية للوحدة الحكومية حيث يتم الصرف قبل وجود التخصيصات.								
التوصية	نوصي بضرورة متابعة الحسابات المصرفية للشركة بشكل يومي وعدم صرف أية مبالغ بدون وجود التخصيصات اللازمة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.								
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (بأن الحساب المصرفي للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لدى المصرف العراقي للتجارة قد كان مكشوفاً في التواريخ التالية : <table data-bbox="1045 553 1745 760"> <tr> <td>7 / كانون الثاني / 2007</td><td>8390335 دينار</td></tr> <tr> <td>3 / أيار / 2007</td><td>27599890 دينار</td></tr> <tr> <td>28 / تشرين الأول / 2007</td><td>332948620 دينار</td></tr> <tr> <td>26 / كانون الأول / 2007</td><td>286888739 دينار</td></tr> </table> وبين التقرير ان كشف الحساب الدائن يعتبر ضعفاً في ادارة الحسابات المصرفية حيث تعتمد الادارة المالية الحكومية الاساس النقدي في تعاملاتها، كما يشير الى ضعف في ادارة الموازنة السنوية للوحدة الحكومية حيث يتم الصرف قبل وجود التخصيصات) وبررت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ذلك لشراء وتوفير مفردات البطاقة التموينية، وقد حصل اتفاق بين وزارة التجارة والمصرف العراقي للتجارة ولجنة الشؤون الاقتصادية بقيام المصرف بتقديم التسهيلات المصرفية لتغطية الصكوك لغاية (250) مليون دولار لضمان استمرار ورود المواد الغذائية. علماً ان هيئتنا الرقابية العاملة في الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية قد ايدت ما ورد في اجابة الشركة .	7 / كانون الثاني / 2007	8390335 دينار	3 / أيار / 2007	27599890 دينار	28 / تشرين الأول / 2007	332948620 دينار	26 / كانون الأول / 2007	286888739 دينار
7 / كانون الثاني / 2007	8390335 دينار								
3 / أيار / 2007	27599890 دينار								
28 / تشرين الأول / 2007	332948620 دينار								
26 / كانون الأول / 2007	286888739 دينار								
درجة المخاطرة	متوسطة								
الحالة	مكررة								
متابعتنا	ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة خلال عام 2008.								

4. لجان فتح وتحليل العطاءات والعروض

الملاحظة	خلال زيارتنا للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، لاحظنا عدم وجود لجان لفتح وتحليل العطاءات وإنما يتم فتح وتحليل وإحالة العروض من قبل الدائرة المسؤولة عن المادة موضوع الشراء.
التوصية	نوصي بضرورة تطبيق تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تشكيل لجنة مركزية لفتح وتحليل العطاءات وأن يتم تغيير أعضائها كل ستة أشهر.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (بأنه لوحظ عدم وجود لجنة لفتح وتحليل العطاءات وإنما يتم فتح وتحليل وإحالة العروض من قبل الدائرة المسؤولة عن المادة موضوع الشراء) وقد اظهرت نتائج متابعة هيئتنا الرقابية صحة ما ورد في تقرير مدققي الشركة حيث أن الشعبة المختصة عن المادة موضوع الشراء هي التي تقوم بتحليل العروض ولا توجد لجنة مركزية لفتح وتحليل العطاءات، علماً أن جميع العروض بعد الدراسة تقدم الى لجنة الاستيراد في الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لأخذ القرار الأولي بشأنها. و أن ديوان الرقابة المالية شخّص ذلك بتقريره المرقم (7154) والمؤرخ 2007/9/3، وأن الملاحظة واردة في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لاحظنا عدم وجود لجان لفتح وتحليل العطاءات. أما بالنسبة لتحليل العروض من قبل الدائرة المسؤولة عن المواد لم نستطع التأكد أن الدائرة تقوم بفتح وتحليل وإحالة العروض بحيث لم نستطع الحصول على وثيقة تثبت عملية التحليل.

الملاحظة	خلال زيارتنا للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، لاحظنا أنه لا يوجد تسوية بين سجلات قسم الاستيراد وسجلات القسم المالي، فيما يخص تسجيل خطابات الاعتماد. حيث أن القسم المالي لا يسجل جميع معاملات خطابات الاعتماد في السجلات المحاسبية، حيث يتم إصدار أوامر الدفع بشكل مباشر من قبل قسم الاستيراد إلى المصرف العراقي للتجارة بدون مصادقة ومراجعة قسم المالية.
التوصية	نوصي بضرورة إيجاد آلية موثقة للتنسيق بين كافة الأقسام والدوائر والشركات التابعة للوزارة والذي يضمن تبادل كافة المعلومات الخاصة بعملية التعاقد وتسديد المبالغ المترتبة على ذلك، مما يؤدي الى وجود آلية رقابة فعالة على تنفيذ العقود مع المجهزين، كما نوصي بضرورة إعداد مطابقة شهرية لحسابات الشركة في المصرف العراقي للتجارة.
رد الإدارة	ورد في تقرير مدققي الشركة بأنه (لا توجد تسوية بين سجلات قسم الاستيراد وسجلات القسم المالي، فيما يخص تسجيل خطابات الاعتماد. كما بين التقرير بأن القسم المالي لا يسجل جميع معاملات خطابات الاعتماد في السجلات المحاسبية ، حيث يتم اصدار اوامر الدفع بشكل مباشر من قسم الاستيراد الى المصرف العراقي للتجارة بدون مصادقة ومراجعة قسم المالية وتم ادراج ثلاث امثلة للاعتمادات المستندية) وقد بينت اجابة الشركة ان طريقة الدفع للاعتمادات المذكورة في التقرير تبلغ نسبتها (95%) من قيمة الاعتماد بعد وصول الباكزة وتأبيد صلاحيتها اما من ناحية تأخر قسم الحسابات من تثبيت تسديدات الاعتمادات فأن الشركة تؤيد ذلك وقد اظهرت متابعة الهيئة من خلال تقريرها المرقم (7154) والمؤرخ في 2007/9/3 صحة الملاحظة واكنت على ضرورة اجراء المطابقات الدورية بين قسم الاستيراد والقسم المالي / شعبة الاعتمادات وتثبيت التسديدات في السجلات المحاسبية اولا بأول وأن الملاحظة واردة في تقرير الشركة للسنة السابقة ولم تتخذ الوزارة أي اجراء بشأنها.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

وزارة التجارة – الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية
6. توزيع التخصيصات من قبل وزارة التجارة على الشركات التابعة

الملاحظة	لاحظنا أنه لا يوجد تنسيق بين وزارة التجارة والشركات التابعة لها فيما يتعلق بتوزيع المبالغ المحولة من قبل وزارة المالية لكل شركة. حيث يتم تحويل المبالغ بشكل مباشر من وزارة المالية الى هذه الشركات. كذلك، لاحظنا أنه لا يوجد لدى الوزارة نظام مراقبة فعال ودوري للرصيد المستغل من كل بند في الموازنة من قبل الشركات. كما أن الوزارة لا تعد أية تقارير للانحرافات بين الموازنة والمصاريف الفعلية.
التوصية	نوصي الوزارة بالآتي: تطوير نظام وآلية للتنسيق بين الوزارة والشركات التابعة لها. يهدف إلى إعلام الوزارة بكافة المبالغ المحولة بشكل مباشر من وزارة المالية إلى الشركات. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم إعداد تسوية شهرية بين السجلات المحاسبية للوزارة والشركات لضمان تسجيل كافة التحويلات ومعالجة الفروقات بشكل دوري. أن يعمل قسم الموازنة في الوزارة على متابعة ومراقبة الموازنة والتأكد من أن كافة الضوابط تم تطبيقها من قبل الشركات التابعة من أجل الالتزام بالموازنة المصادق عليها. أن يعمل قسم الموازنة على إعداد قاعدة بيانات لكافة الدوائر ذات العلاقة بنشاطات الأقسام وحجمها من أجل مراجعة أداء كل دائرة وبشكل دوري (شهرياً مثلاً) والتحقق من أي انحرافات مهمة عن المعايير. كما أن قاعدة البيانات هذه ستمكن قسم الموازنة من معرفة وتحديد المخاطر أو الفرص من أجل توفير النفقات.
رد الادارة	اولاً- بين تقرير شركة التدقيق بأنه (لا يوجد تنسيق بين وزارة التجارة والشركات التابعة لها فيما يتعلق بالمبالغ المحولة من وزارة المالية وانه لا يوجد لدى الوزارة نظام مراقبة فعال ودوري للرصيد المستغل من قبل الشركات وانه لا تعد أية تقارير للانحرافات بين الموازنة والمصاريف الفعلية). وكانت أجابة وزارة التجارة بموجب كتابها ذي العدد (5498) في 2008/4/4 بأن لديها سيطرة تامة على حركة تحويل المبالغ من وزارة المالية الى الشركات التابعة لها وخاصة ما يتعلق بتخصيصات مفردات البطاقة التموينية حيث تقوم بمتابعة حركة المبالغ المحولة الى المصرف العراقي للتجارة (TBI) لأغراض تأمين السيولة النقدية لفتح الاعتمادات المستندية لشراء مواد البطاقة التموينية والشراء النقدي، اضافة لتأمين اجور النقل الداخلي والشحن وتسديد مستحقات المزارعين المسوقين للمحاصيل، وقد تم اعداد جدول على الحاسوب يبين رقم وتاريخ كتاب وزارة المالية والمبلغ المحول والمصرف المعني والغرض من ذلك وتم تزويد ممثل الشركة به واكدت هيئتنا المختصة بأن قسم الموازنة في وزارة التجارة يقوم بمتابعة تحويل المبالغ من وزارة المالية ولديه سيطرة تامة على تلك المبالغ . اما فيما يتعلق بعدم وجود تنسيق بين وزارة التجارة والشركات التابعة لها فيما يتعلق بتوزيع المبالغ المحولة من قبل وزارة المالية فنود ان نبين بأن هذه الملاحظة مكررة في التقرير السابق للشركة وقد صدر عن هذا الديوان الكتاب ذي العدد (7580/3/1/1) في 2007/9/16 ، الموجه الى الامانة العامة لمجلس الوزراء والمتعلق بالاجابة على تقرير شركة التدقيق لعام 2006/ . وقد بينا بأن التشكيلات التابعة للوزارة مستقلة مالياً وادارياً وان سلامة النصرف بالمال العام والتي ضمننتها هذه الاستقلالية لا يحتاج الى مطابقة مع مركز الوزارة بالرغم من ان هذا الديوان يؤيد اجراء مطابقة شهرية لأغراض احصائية. ثانياً- ورد في توصية شركة التدقيق بأن يعمل قسم الموازنة في وزارة التجارة على متابعة ومراقبة الموازنة في الشركات التابعة لها. وقد بينت الوزارة بأن الشركات التابعة لها تخضع لأحكام قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وهي ملزمة بتنشيط كافة البيانات في سجلاتها وخاصة لتدقيق ديوان الرقابة المالية وان هيئتنا الرقابية لا تؤيد قيام قسم الموازنة في الوزارة بمتابعة ومراقبة الموازنة في الشركات التابعة لها لاختلاف التمويل في تلك الجهات. ثالثاً- قد تعلق الامر بأعداد قاعدة بيانات لكافة الدوائر ذات العلاقة بنشاط الاقسام وحجمها حسبما ورد في توصية تقرير شركة التدقيق فقد بينت الوزارة بأن قسم الاحصاء والمعلومات التابع لدائرة التمويل والتخطيط التابع لوزارة التجارة يتولى مهمة اعداد تقرير عن نشاط الدوائر ضمن هيكلية الوزارة والشركات التابعة لها .
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة

وزارة التجارة – الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية
7. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

الملاحظة	لاحظنا أن هناك عدد من أرصدة التأمينات النقدية القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (Morgan JP). ولم يتم معالجتها
التوصية	نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الوضع الحالي لكافة التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كافة الأرصدة القائمة القديمة. كذلك نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب وبحسب شروط العقد.
رد الإدارة	بين تقرير الشركة (بأن هناك عدد من أرصدة التأمينات القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (Morgan JP) لم يتم معالجتها)، وقد بينت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية في اجابتها مايلي : - الاعتماد المرقم 2004/369 . بقيمة (295 000) دولار (مائتين وخمسة وتسعين ألف دولار) المبلغ القائم (31 000) دولار (واحد وثلاثون ألف دولار) وقد بينت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية انه تم تسديد مبلغ بقيمة (29 993) دولار (تسعة وعشرين ألف وتسعمائة وثلاثة وتسعين دولار) من المبلغ القائم فيكون باقي التأمينات (1007) دولار فقط (ألف وسبعة دولارات) . - الاعتماد 2004/374 بقيمة (2 740 500) دولار (مليونين وسبعمائة واربعين ألف وخمسمائة دولار) المبلغ القائم (52 615) دولار (اثنين وخمسين ألف وستمائة وخمسة عشر دولار) وقد بينت الشركة ان المبلغ القائم يمثل قيمة (120 و 41) طن لم يتم شحنها من قبل المجهز. - الاعتماد 2004/377 مبلغه (362 400) دولار (ثلاثمائة واثنين وستين ألف واربعمائة دولار) المبلغ القائم (13 418) دولار (ثلاثة عشر ألف واربعمائة وثمانية عشر دولار) وقد بينت الشركة ان المبلغ المتبقي (122 138) دولار (مائة واثنين وعشرين ألف ومائة وثمانية وثلاثون دولار) ويمثل خصم من مستحقات المجهز وليس (13 418) دولار (ثلاثة عشر ألف واربعمائة وثمانية عشر دولار)، كما ورد في تقرير الشركة. وقد اظهرت نتائج متابعة هيئتنا الرقابية العاملة في الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية صحة اجابة الشركة وانها مستمرة في متابعة المبالغ الموقوفة لتصفيتها وفق الاصول .
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	لم نستحصل على كتب تأييد من JP Morgan وبالتالي لا نستطيع تأكيد اذا ما كان هناك أرصدة تأمينات نقدية عن خطابات اعتماد قديمة.

وزارة التجارة – الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية
8. متابعة تخصيصات خطابات الاعتماد الخاصة بالوزارة

الملاحظة	إن وزارة المالية تعمل على المصادقة على التخصيص الممنوح لخطابات الاعتماد لكل وزارة وترسل هذه الموافقة إلى تلك الوزارات وإلى البنك المركزي العراقي. بناء على هذه الموافقة، تقوم الوزارات بعد ذلك بفتح خطابات اعتماداتها لدى المصرف العراقي للتجارة. لاحظنا أن الوزارة أصدرت طلبات تتجاوز التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية. مما يبين أن الوزارة لا تحتفظ بسجلات كافية تبين التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية والمدفوع من تلك التخصيصات والرصيد المتبقي.
التوصية	نوصي الوزارة على بإعداد نظام مراقبة رسمي موثق على التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية والمبالغ المدفوعة والرصيد المتبقي لمنع أو اكتشاف الطلبات التي تتجاوز التخصيصات. في حال تمت المصادقة على أي تجاوز في التخصيصات يجب أن يكون موثق بشكل رسمي ومصادق عليه من سلطة مخولة.
رد الإدارة	ورد في تقرير شركة التدقيق بأن (وزارة التجارة أصدرت طلبات بتجاوز التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية وان الوزارة لا تحتفظ بسجلات كافية تبين التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية والمدفوع من تلك التخصيصات والرصيد المتبقي). وقد اجابت وزارة التجارة ان موضوع التجاوز في التخصيصات قد حصل بموجب موافقات الجهات العليا وجاء نتيجة عدم كفاية المبلغ السنوي المخصص لتأمين مفردات البطاقة التموينية لعام /2006. أما فيما يتعلق بتخصيصات عام /2007 فلا يوجد تجاوز عن المخصص السنوي . وبهذا الخصوص نود أن نبين بأن وزارة المالية قامت بايداع مبلغ (250) مليون دولار (مائتان وخمسون مليون دولار) في حساب المصرف العراقي للتجارة لصالح وزارة التجارة لفتح اعتمادات مستندية لشراء مواد البطاقة التموينية وبهذا فإن لوزارة التجارة تسهيلات تمكنها من فتح الاعتمادات لتلافي التجاوز على التخصيصات الذي تضطر اليه الوزارة لأهمية توفير مفردات البطاقة التموينية. أما فيما يتعلق بعدم احتفاظ الوزارة بسجلات تبين كافة التخصيصات المصادق عليها والمدفوع فيها الى الدوائر فأننا نؤيد عدم مسك سجلات علماً ان قسم الميزانية في وزارة التجارة يقوم بادخال تلك المعلومات على الحاسوب ويقدم تقرير عن المبالغ المستلمة من وزارة المالية بالدولار والدينار العراقي والمحولة الى كل من المصرف العراقي للتجارة والمصارف الاخرى والخاصة بتخصيصات البطاقة التموينية واجور صناعة الطحين واجور نقل وتسديد مستحقات المزارعين وحسب نشاط كل شركة من شركات وزارة التجارة، علماً ان التشكيلات التابعة للوزارة تقوم بمسك سجلات بالمبالغ المستلمة من وزارة المالية كتخصيصات وما تم صرفه منها، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للوزارة ومتابعة الملاحظة أعلاه ورد وزارة التجارة عليها، لاحظنا أن للوزارة تسهيلات تمكنها من فتح اعتمادات لتلافي التجاوز على التخصيصات في حالات معينة كتوفير مفردات البطاقة التموينية. أما فيما يتعلق باحتفاظ الوزارة بسجلات تبين كافة التخصيصات المصادق عليها والمدفوع منها فاننا نؤيد عدم مسك سجلات علماً بأن قسم الميزانية في الوزارة يقوم بادخال التخصيصات والمدفوعات على الحاسوب.

9. استيراد مادة زيت نباتي

الملاحظة	خلال زيارتنا للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، لاحظنا ان الشركة تعاقدت مع إحدى الشركات الإماراتية لاستيراد مادة زيت زهرة الشمس بمبلغ 5.455.00 دولار أمريكي 2006. ومع ذلك، لاحظنا ان هذه الشركة لم يندرج / بموجب الاعتماد المستندي رقم 3434 اسمها في كشف فتح وتحليل العطاءات. إن هذا يخالف تعليمات العروض والإحالة الصادرة من اللجنة العليا للعقود.
التوصية	نوصي الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بالالتزام بالتعليمات الصادرة من اللجنة العليا للعقود لمجلس الوزراء المتعلقة بإحالة العقود.
رد الإدارة	ورد في تقرير المدققين (ان الشركة تعاقدت مع إحدى الشركات الاماراتية لاستيراد مادة زيت زهرة الشمس بمبلغ (5 455 000) دولار امريكي بموجب الاعتماد المستندي المرقم (2006/3434) ومع ذلك لاحظنا ان هذه الشركة لم يندرج اسمها في كشف فتح وتحليل العطاءات. ان هذا يخالف تعليمات العروض والاحالة الصادرة من اللجنة العليا للعقود). وقد بينت اجابة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ان هذه الملاحظة سبق وان تم تثبيتها في تقرير الشركة للسنة السابقة وتمت الاجابة عليها مع الوثائق وهي تخص عرض شركة أفكو الاماراتية . وقد أظهرت متابعة الهيئة المختصة أنه تم توجيه الدعوة الى (42) شركة منتجة و متخصصة بصناعة مادة الزيت و تم استلام عروض من شركات وجهت اليها الدعوة وعروض اخرى من شركات لم توجه اليها الدعوة وكانت شركة (افكو) ضمن الشركات التي وجهت اليها العرض المقابل ووافقت لجنة الاستيراد في الشركة على تثبيت العقود مع تلك الشركات أخذين بنظر الاعتبار كفاءتها في تنفيذ العقود السابقة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة الكهرباء

1. عقد تجهيز قواطع دورة 400 - ك - ف

الملاحظة	خلال زيارتنا إلى وزارة الكهرباء، لاحظنا أن العقد رقم EU/2006 مع شركة نخيل الباسق هو من العقود القديمة ومحالة إلى شركة سيمنس ولم يتم تنفيذ العقد بسبب ظروف الحرب عام 2003 ، لاحظنا بهذا الخصوص المخالفات التالية: 1- ان شركه النخيل الباسق لم تقدم الكفالة المصرفيه في البداية ورغم ذلك لم يتم استبعادها اسوه بشركتين تم استبعادهما وهما شركة المستثمرين العرب وشركه كيميت. 2- لقد تبين ان شركه النخيل الباسق هي شركه وسيطه وليست شركه مصنعه في حين أنه تم تفضيلها على أساس انها شركه مصنعه مع ان هنالك توصية من مجلس الوزراء بأن يتم التعامل مع الشركات المصنعة. 3- ان الشركه المجهزه تأخرت في تقديم كفاله حسن الاداء 4- تمت الموافقة على زيادة العقد بنسبه 10% بتاريخ 7 أيلول 2008 والسبب هو زياده السعر في قاطع الكهرباء عن السعر الموجود بالعقد وتأخر في فتح الاعتماد. ان مبلغ العقد هو 14,233,214 دولار أمريكي
التوصية	نوصي بضرورة التقيد بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية. كما نوصي بفتح الاعتماد وفي الوقت المناسب لتجنب أعباء اضافية حفاظا على المال العام.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

2. عقد للمواد الاحتياطية للمحطات الثانوية

الملاحظة	لاحظنا أن مبلغ العقد للمواد الاحتياطية للمحطات الثانوية والبالغ 972,070 دولار أمريكي قد تمت زيادته خلال عام 2008 بقيمة 276,537 دولار أمريكي ناتجة بشكل رئيسي عن التأخر بفتح الاعتماد المستندي لشركة الماهر.
التوصية	نوصي بفتح الاعتمادات المستندية في الوقت المناسب لتجنب أعباء اضافية حفاظا على المال العام.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

3. عقد مواد احتياطية لمحطة الموصل

الملاحظة	لاحظنا أن عقد تجهيز مواد احتياطية لمحطة الموصل - الضغط الفائق 400 كي في بمبلغ 541,187 دولار أمريكي قد تمت زيادته خلال عام 2008 بنسبة 10% ناتجة بشكل رئيسي عن تأخر توقيع العقد مع شركة ار شست.
التوصية	نوصي بتوقيع العقود مع الموردين في الوقت المناسب لتفادي أعباء اضافية حفاظا على المال العام.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

4. عقد تأهيل محطة النجف الوحدتين (1 و 2)

الملاحظة	لاحظنا وجود المخالفات فيما يتعلق بالعقد الموقع مع شركة ABB الألمانية: 1- تم دفع مبلغ كفالة حسن الأداء بمصرف ألماني وليس بمصرف عراقي. 2- تم تغيير بلد المنشأ للمواد. 3- تم حذف وثيقة التأمين على المعدات من العقد. 4- ماطلة الشركة في تنفيذ العقد ولأكثر من ثلاث سنوات.
التوصية	نوصي بالتقيد بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام 2008.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها الى الأستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة باستعمال نظام معلومات محاسبي آلي في جميع المعاملات المحاسبية لتجنب الأخطاء الممكن أن تنتج عن العمليات التي تتم بشكل يدوي وللسرعة في استخراج المعلومات المالية وامكانية الاحتفاظ بقاعدة معلومات تضم كافة العمليات المحاسبية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة. إن تخصيص الرقم التعريفي لكل أصل يساعد الوزارة على تتبع أثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بها، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسهل عملية التحقق من الوجود الفعلي للموجودات الثابتة.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تخصيص أرقام تعريفية لكل من الموجودات الثابتة المسجلة في سجل الموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بإجراء جرد دوري فعلي للتحقق من الوجود الفعلي لهذه الموجودات الثابتة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن ضبط الدوام يتمثل بأوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى الحضور صباحاً وأنه ليس هنالك أي نظام لضبط انتهاء الدوام. ان عدم وجود نظام ضبط دوام آلي (ساعات ضبط دوام آلية) يؤدي الى ضعف في الرقابة على دوام الموظفين.
التوصية	نوصي بضرورة استخدام ساعات ضبط الدوام الآلية لغرض نظام الرقابة على دوام المستخدمين.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة الكهرباء

الملاحظة	لاحظنا أن العقد رقم 518/2004 والخاص بتصميم وتجهيز 20 محطة لإنتاج الطاقة لمنطقة سامراء بمبلغ 229.810.100 دولار أمريكي أن مبلغ العقد قد تمت زيادته خلال عام 2007 بقيمة 22.809.207 دولار أمريكي ناتجة بشكل رئيسي عن مصاريف تخزين المواد في ميناء العقبة وعدم تنفيذ العقد ضمن المدة
التوصية	نوصى بضرورة اتخاذ قرار حول هذا العقد لتجنب عبء مصاريف التخزين والمصاريف الادارية وحفاظاً على المال العام.
رد الادارة	ورد في تقرير الشركة (من خلال مراجعتنا للعقد رقم 518/2004 والخاص بتصميم وتجهيز (20) محطة لأنتاج الطاقة بمبلغ (229، 810، 100) دولار أمريكي ان مبلغ العقد قد تمت زيادته خلال عام 2007 بقيمة (22، 207،809) دولار امريكي ناتجة بشكل رئيسي عن مصاريف تخزين المواد في ميناء العقبة وعدم تنفيذ العقد ضمن المدة المحددة لم يتم التوصل الى قرار حول كيفية انجاز العقد والمدة المتبقية للتسليم حتى تاريخ زيارتنا في شهر شباط 2008. وقد اجابت الوزارة بكتابها المرقم (392) في 2008/4/7 بصحة الملاحظة الواردة حيث تم زيادة مبلغ العقد بالمبلغ المشار اليه في هذه الملاحظة استجابة لطلب شركة (وارتسلا) بغية الاسراع بالتنفيذ ولكن الشركة اعلاه لم تقم بنقل المعدات لاسباب كثيرة منها تقجير جسر الزاب وكذلك تقجير جسر الكيارة وعدم موافقة الجانب الامريكي لاستخدام الجسر المعلق لعبور المعدات وكذلك الوضع الامني. وان آخر مراسلة كانت بتوقيع السيد الوكيل لنقل المعدات الى محطة القدس شمال بغداد بدلاً من موقع سامراء. ومن الملاحظ ان وزارتنا جادة في متابعة انتهاء العقد اعلاه وبجاجة ملحة لاستلام المواد لكن الظروف القاهرة هي السبب في التأخير وقد ايدت هيئتنا المختصة ما ورد في تقرير الشركة وقد وردت الملاحظة في محطة كهرباء الشمال الحرارية.
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	لقد تم نقل المعدات الى المواقع المحددة داخل العراق.

الملاحظة	لاحظنا قيام الوزارة بدفع مبلغ 732.279 جنيه استرليني كمصاريف تخزين الوحدات الأولى والثانية لمولدات التوربين البخارية لمشروع الشمالي عن الفترة من حزيران 2006 وحتى أيار 2007 ، بسبب وجود هذه المولدات في ميناء نيوكاسل/ بريطانيا طوال تلك الفترة.
التوصية	نوصي بضرورة إتخاذ قرار حول هذا العقد لتجنب عبء مصاريف التخزين والمصاريف الادارية وحفاظاً على المال العام.
رد الادارة	ورد في تقرير الشركة (لاحظنا قيام الوزارة بدفع مبلغ (279,732) جنيه استرليني كمصاريف تخزين الوحدات الاولى والثانية لمولدات التوربين البخارية لمشروع الشمالي عن الفترة من حزيران 2006 وحتى أيار 2007 بسبب وجود هذه المولدات في ميناء نيوكاسل / بريطانيا طوال تلك الفترة). وقد وردت اجابة الوزارة بكتابها المرقم (392) في 2008/4/7 وبيّنت (ان الملاحظة الواردة هي ملاحظة صحيحة وان اسباب التأخير لا تعود للوزارة حيث ان تأخر وزارة المالية في اجراءاتها كان السبب في التأخير مما ترتب على ذلك قيام الوزارة بتسديد مبالغ اضافية لأجور الخزن للأشهر تشرين الثاني 2007 وكانون الاول 2007 وكانون الثاني 2008 وحسب كتابنا الموجه الى دولة رئيس الوزراء – لجنة العقود المستعجلة العدد (4825) في 2008/2/21 والذي بموجبه حصلت الموافقة على تسديد اجور الخزن بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (د.ت/ 5432/1) في 2008/3/9. وقد اتخذ قرار بنقل المعدات ووقعت المديرية العامة لمشاريع انتاج الطاقة الكهربائية عقد مع الشركة العامة للنقل البري العراقية لغرض نقل المعدات من ميناء نيوكاسل/ بريطانيا الى محافظة البصرة) وقد ايدت هيئتنا ما ورد في تقرير الشركة والتي وردت في محطة كهرباء الشمال الحرارية.
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	لقد تم نقل كافة المواد من ميناء نيوكاسل/ بريطانيا الى العراق.

الملاحظة	لاحظنا خلال مراجعتنا أن الوزارة تقوم بإعادة الاعلان عن بعض العطاءات بعد فتح العروض المقدمة لأسباب مختلفة، مما يعمل على كشف الأسعار المقدمة من قبل المناقصين لأعضاء اللجان وبالتالي فإن سرية العروض المقدمة لا تكون كاملة.
التوصية	نوصي بضرورة إلزام المناقصين بتقديم عرضين وكما يلي: العرض الفني: ويشتمل هذا العرض على المواصفات الفنية. لموضوع العقد وتاريخ التسليم والأمور الفنية الأخرى. العرض المالي: ويشتمل هذا العرض على جدول الأسعار. ومواعيد السداد وطريقة الدفع على أن لا يتم فتح العرض المالي الا بعد الموافقة على العرض الفني المذكور أعلاه. كما نوصي بضرورة تحري الدقة عند نشر إعلان العطاء والتأكد من اشتماله لكافة المواصفات والشروط المتعلقة بالعقد، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة على عملية الشراء.
رد الإدارة	بين تقرير الشركة (ان الوزارة تقوم بأعادة الاعلان عن بعض العطاءات بعد فتح العروض المقدمة لأسباب مختلفة مما يعمل على كشف الاسعار المقدمة من قبل المناقصين لأعضاء اللجان وبالتالي فإن سرية العروض المقدمة لا تكون كاملة) وقد وردت الاجابة من الوزارة بكتابها اعلاه وبينت بأن الملاحظة الواردة غير منطقية ولا تتوافق مع تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (1) لسنة 2007 حيث تشير المادة (5) الفقرة ثانياً 2/ : (يتم اعادة اعلان المناقصة اذا تجاوز مبلغ افضل عطاء لمقدمي العطاءات الكلفة التخمينية للمشروع او العمل المزمع تنفيذه). فكيف يتم معرفة ذلك بدون العرض المالي والاطلاع على الاسعار. وكما جاء في المادة (11) خامساً(ب) 2/ : بيان العطاءات التي لم ترفق بها التأمينات الاولى وغالبا ما تكون التأمينات مع العرض المالي وقد ايدت الهيئة المختصة ما ورد في تقرير الشركة وقد وردت في المناقصة رقم 2007/4 الخاصة بتجهيز مضافات الوقود الثقيل لمحطة كهرباء القدس.
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة من العقود لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

الملاحظة	خلال فحصنا لإجراءات التعاقد مع إحدى الشركات الأجنبية لتجهيز معدات كهربائية بقيمة 2.073.035 دولار أمريكي لاحظنا ما يلي and 132: Relay for 400 KV). تن الكتاب الصادر من الدائرة الاقتصادية في وزارة الكهرباء موجه إلى المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية / الوسطى رقم 19729/11 كانون الأول 2005 والذي يبين فيه ان هناك تعليمات من السيد وزير الكهرباء باستكمال إجراءات التعاقد مع الشركة، على الرغم من أن قرار لجنة دراسة وتحليل العروض صدر بتاريخ لاحق في 20 كانون الأول 2005. لم يتم استيفاء التأمينات الأولية البالغة 3% من قيمة العرض المقدم من قبل الشركة المجهزة. ان ممثل القسم القانوني هو عضو مشترك بين لجنتي فتح وتحليل العروض والذي يتعارض مع تعليمات اللجنة العليا للعقود.
التوصية	نوصي الوزارة بالالتزام بالتعليمات الصادرة عن اللجنة العليا للعقود المتعلقة بالتأمينات الأولية وفصل المهام وعدم اشتراك أي عضو في أكثر من لجنة.
رد الإدارة	بين تقرير الشركة [من فحص اجراءات التعاقد الخاصة بتعاقد الوزارة مع إحدى الشركات الاجنبية لتجهيز معدات كهربائية (Distance Relay for 132 and 400 KV) بقيمة (2.073.035) دولار امريكي لاحظنا مايلي :- - ان الكتاب الصادر من الدائرة الاقتصادية في وزارة الكهرباء موجه الى المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية / الوسطى رقم (19729) بتاريخ 11/كانون الاول/2005 والذي يبين فيه ان هناك تعليمات من السيد الوزير بأستكمال اجراءات التعاقد مع الشركة. على الرغم من ان قرار لجنة دراسة وتحليل العرض صدر بتاريخ لاحق في 20/كانون الاول/2005. - لم يتم استيفاء التأمينات الأولية البالغة (3%) من قيمة العرض المقدم من قبل الشركة المجهزة . - ان ممثل القسم القانوني هو عضو مشترك بين لجنتي فتح وتحليل العروض والذي يتعارض مع تعليمات اللجنة العليا للعقود] . وقد اجابت الوزارة بكتابها اعلاه ان الكتاب كان بناءا على طلب مديرية نقل الوسط لتخصيص مبالغ للطلبات المدرجة بالكتاب اعلاه وتم الطلب بموجب هذا الكتاب من المديرية اعلاه استكمال كافة الاجراءات واعادتها الى الوزارة لغرض مفاتحة مجلس الوزراء لاستحصال الموافقة. وان السبب في عدم استيفاء التأمينات كون ان الطلب كان بموجب دعوة مباشرة وليس عن طريق اعلان مناقصة وحسب تعليمات مجلس الوزراء بالكتاب المرقم س ل/345 في 2007/3/11، اما بخصوص ممثل القسم القانوني فأن السبب كون المديرية كانت مستحدثة، ولقلة الكادر المتخصص في حينه حدث ذلك وسيتم تلافي ذلك مستقبلا. وقد ايدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة بخصوص التأمينات الأولية البالغة 3 % كما وردت في عقد تجهيز الشاحنات والبطاريات مع شركة الجلمد للتجارة والمقاولات، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة من العقود لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

5. إجراءات التعاقد المتعلقة بعقد خطوط الطاقة

الملاحظة	خلال مراجعتنا للعقد المتعلق بخط موصول – كركوك (400 ك ف) والمنفذ من خلال خطاب 2006 (لاحظنا أنه قد تم الحصول على عرض واحد فقط من نفس الشركة دون/ الاعتماد (3070) اتباع الاجراءات اللازمة للمناقصات وتمت الاحالة بمبلغ 21,317,735 دولار أمريكي. كما تمت المصادقة عليه من قبل اللجنة العليا للعقود بتاريخ 2 كانون الثاني 2006.
التوصية	نوصي الوزارة بالالتزام بالتعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود المتعلقة باجراءات العروض والاحالة.
رد الادارة	شخص تقرير الشركة [من خلال مراجعتنا للعقد المتعلق بخط موصول – كركوك (400 ك.ف) والمنفذ من خلال خطاب الاعتماد (2006/3070) لاحظنا انه قد تم الحصول على عرض واحد فقط من نفس الشركة دون اتباع الاجراءات اللازمة للمناقصات وتمت الاحالة بمبلغ (735,317,21) دولار امريكي. كما تمت المصادقة عليه من قبل اللجنة العليا للعقود بتاريخ 2/كانون الثاني/2006] . وقد بينت الوزارة بكتابها اعلاه بحصول موافقة مجلس الوزراء / اللجنة العليا للعقود بموجب كتابهم المرقم (ش ل/75/1/3/7) في 2006/1/2 بعد مفاتحتهم بموجب الكتاب بـ (18652) في 2005/11/27 والذي يوضح الاسباب الموجبة لذلك وقد ايدت الهيئة المختصة الملاحظة حيث تم الحصول على موافقة لجنة الشؤون الاقتصادية بالتعاقد المباشر لبعض الشركات بدون الحصول على عروض كونها احتكارية، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	لقد تمت موافقة مجلس الوزراء/ اللجنة العليا للعقود على العقد المذكور أعلاه كون العقد من العقود الاحتكارية. من خلال العينة المنتقاة من العقود لم يستترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

الملاحظة	لاحظنا ان الوزارة دفعت مبلغ إجمالي 34.000.000 دولار أمريكي عن عقد قائم قديم بدون توفر تخصيص ضمن الموازنة المصادق عليها وبدون موافقة مسبقة من قبل وزارة المالية. هذه الدفعة تتعلق بعقد لتجهيز مواد كهربائية من قبل إحدى الشركات الأردنية الموقع بتاريخ 21 أيار 2001 بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي. بموجب شروط العقد، الدفعة الأولى تستحق بعد سنتين بتاريخ 21 أيار 2003 بناء على سجلات الوزارة لاحظنا أن الشركة الأردنية جهزت مواد بمبلغ 77.418.321 دولار أمريكي منذ توقيع العقد حتى تاريخ 15 أيلول 2004 وطلبت تسديد مستحقاتها.
التوصية	نوصي بدراسة إضافية لهذه القضية من قبل الحكومة العراقية، كما تم الإشارة أعلاه ان العقد موقع خلال عام 2001 وخلال هذه الفترة جميع العقود يجب ان تكون ضمن مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ 20 أيار 1996 بين سكرتارية الأمم المتحدة والحكومة العراقية لتطبيق قرارات مجلس الأمن. إضافة إلى ذلك، نوصي وزارة الكهرباء بالالتزام بتخصيصات موازنتها لكل سنة والحصول على موافقة وزارة المالية لاي استثناء.
رد الادارة	شخص تقرير الشركة [ان الوزارة دفعت مبلغ إجمالي (34،000،000) دولار امريكي عن عقد قائم قديم بدون توفر تخصيص ضمن الموازنة المصادق عليها وبدون موافقة مسبقة من قبل وزارة المالية. هذه الدفعة تتعلق بعقد لتجهيز مواد كهربائية من قبل إحدى الشركات الأردنية الموقع بتاريخ 21/ايار/2001 بمبلغ (100) مليون دولار امريكي بموجب شروط العقد، الدفعة الاولى تستحق بعد سنتين بتاريخ 21/ايار/2003. بناءً على سجلات الوزارة لاحظنا ان الشركة الاردنية جهزت مواد بمبلغ (321،418،77) دولار امريكي منذ توقيع العقد حتى تاريخ 15/ايلول/2004 وطلبت تسديد مستحقاتها] وقد اجابت الوزارة بكتابها اعلاه انه تمت مفاتحة مجلس الوزراء بموجب الكتاب المرقم (1103) في 2004/11/27 بشأن الموافقة على الصرف وحصلت الموافقة بموجب كتابهم المرقم (1775/1/9) في 2005/2/28 الا انه لم يتم التسديد في حينه وانما كان في نهاية عام 2005. وقد أيدت الهيئة المختصة صحة ما ورد في التقرير وقد وردت في شركة الهدف الهندسية الاردنية، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	لقد تم عرض الموضوع على الدائرة القانونية وعلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لحسم الموضوع. حتى تاريخ 5 آذار 2009 لم يرد جواب.

الملاحظة	خلال مراجعتنا لإجراءات المناقصة رقم و.ك 2006/1 لتجهيز مواد كيماوية تشغيلية والذي تم إحالة جزء منها إلى إحدى الشركات الأردنية وبمبلغ 7.674.500 دولار أمريكي والجزء الآخر لإحدى الشركات السورية وبمبلغ 10.025.980 دولار أمريكي، لاحظنا ما يلي: إن الشركة الأردنية لم تقدم الضمانات الأولية البالغة 3% من مبلغ العرض أو كفالة حسن الأداء. البالغة 5% من مبلغ العقد، حيث علمنا أن المواد المستلمة مقدما بمبلغ 74.000 دولار أمريكي اعتبرت كفالة حسن أداء . إن الشركة السورية دفعت مبلغ 50.000 دولار أمريكي كتأمينات أولية، وهي أقل بكثير من. نسبة 3% من قيمة العرض. بالإضافة إلى ذلك، إن الشركة السورية لم تدفع كفالة حسن الأداء البالغة 0% من إجمالي العقد. بدلاً من ذلك، علمنا أن المواد المستلمة مقدما البالغة 229.580 دولار أمريكي، بالإضافة إلى التأمينات الأولية اعتبرت كفالة حسن أداء. ومع ذلك إن القيمة % الإجمالية للمواد المستلمة مقدما والتأمينات الأولية لا تغطي قيمة كفالة حسن الأداء البالغة ٥ من إجمالي مبلغ العقد.
التوصية	نوصي الوزارة بالالتزام بالتعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود المتعلقة بإجراءات التعاقد واستيفاء التأمينات الأولية وكفالة حسن الأداء وذلك لضمان حقوق الوزارة.
رد الإدارة	وضح تقرير الشركة أن [إجراءات المناقصة رقم (و.ك 2006/1) لتجهيز مواد كيماوية والذي تم إحالة جزء منها إلى إحدى الشركات الأردنية وبمبلغ (500،674،7) دولار أمريكي والجزء الآخر لأحدى الشركات السورية وبمبلغ (980،025،10) دولار أمريكي، لاحظنا الآتي :- - إن الشركة الأردنية لم تقدم الضمانات الأولية البالغة (3%) من مبلغ العرض أو كفالة حسن الاداء البالغة (5%) من مبلغ العقد، حيث علمنا أن المواد المستلمة مقدماً بمبلغ (000،74) دولار أمريكي اعتبرت كفالة حسن اداء . إن الشركة السورية دفعت مبلغ (000،50) دولار أمريكي كتأمينات أولية، وهي أقل بكثير من نسبة (3%) من قيمة العرض، بالإضافة إلى ذلك، إن الشركة السورية لم تدفع كفالة حسن الاداء البالغة (5%) من إجمالي العقد. بدلاً من ذلك، علمنا أن المواد المستلمة مقدماً البالغة (580،229) دولار أمريكي، بالإضافة إلى التأمينات الأولية اعتبرت كفالة حسن اداء (ومع ذلك إن القيمة الاجمالية للمواد المستلمة مقدماً والتأمينات الأولية لا تغطي قيمة كفالة حسن الاداء البالغة (5%) من إجمالي مبلغ العقد]. وقد اجابت الوزارة بكتابها اعلاه (أن السبب هو الحاجة الانية الى المواد الكيماوية لتشغيل محطتي جنوب بغداد والقدس وتجنب توقفهما في فترة الحمل، هذا يتطلب اتخاذ اجراءات اسرع لعدم توفر المادة في مخازن مديريات الانتاج وحسن نية الشركة بالتجهيز قبل توقيع العقد لاسعاف تشغيل المحطتين. وقد تم استقطاع مبلغ ما يعادل (5%) من مستحقات الدفعة الاولى اضافة الى المبالغ المدرجة في الملاحظة. وتم تجهيز كامل المواد في حينه وضمن فترة العقد. وإن المواد الكيماوية غير قابلة للخرن لفترة طويلة لتأمين التشغيل للمحطات لانتهاء الصلاحية. حيث كان هناك اصرار من قبل الشركة على عدم دفع اية ضرائب مما اجبرنا الى مفاتحة اللجنة الاقتصادية لاستحصال الموافقة على اعفائها من الضرائب، وقد ايدت الهيئة المختصة ما ورد في تقرير الشركة بخصوص التأمينات الأولية وكما ورد في عقد تجهيز الشاحنات والبطاريات مع شركة جلد للتجارة والمقاولات، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعنا	بالنسبة للشركة الأردنية تم استقطاع باقم، مبلغ كفالة حسن الأداء (5%) من الدفعة المتوجبة للشركة عن 20 طن من مادة الغناديوم. بالنسبة للشركة السورية قامت

8. الإجراءات المتعلقة بعقد تجهيز مواد محطة كهرباء

الملاحظة	لاحظنا ان العقد رقم 164 الخاص بتجهيز مواد لمحطة كهرباء الدبس يتطلب وجود ضمان مصرفي للمبلغ المدفوع مقدماً بقيمة 20 % من مبلغ العقد، كذلك ضمن شروط العقد أن يقوم المجهز بتقديم كفالة حسن أداء على شكل كفالة مصرفية بنسبة 5% من مبلغ العقد. لاحظنا، أنه تم فتح الاعتماد المستندي بتاريخ ٤ أيار 2006 والذي يتضمن كفالة مصرفية للمبلغ المدفوع مقدماً ولا يتضمن تقديم كفالة حسن الأداء مما يخالف بنود العقد مع الشركة.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة الالتزام بشروط العقد مع المورد والحصول على كفالة حسن الأداء والكفالة المصرفية وذلك لضمان حقوق الوزارة التعاقدية. بالإضافة إلى ذلك، يجب ان يتم إعداد شروط وبنود الاعتماد المستندي بما يتناسب مع شروط العقد مع المورد.
رد الإدارة	شخص تقرير الشركة [ان العقد رقم (164) الخاص بتجهيز مواد لمحطة كهرباء الدبس يتطلب وجود ضمان مصرفي للمبلغ المدفوع مقدماً بقيمة (20%) من مبلغ العقد، كذلك من ضمن شروط العقد ان يقوم المجهز بتقديم كفالة حسن اداء على شكل كفالة مصرفية بنسبة (5%) من مبلغ العقد. وانه تم فتح الاعتماد المستندي بتاريخ 4/ايار/2006 والذي يتضمن كفالة مصرفية للمبلغ المدفوع مقدماً ولا يتضمن كفالة حسن الاداء مما يخالف بنود العقد مع الشركة] وقد اجابت الوزارة بكتابها المرقم 1288/4/6 في 2007/3/7، ما يشير الى استلام كفالة حسن الاداء من قبل المديرية العامة لانتاج الطاقة (صلاح الدين) كونها الجهة المستفيدة من الاعتماد. وقد ايدت الهيئة الرقابية ما ورد في تقرير الشركة، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	بعد استفسارنا من موظفي الوزارة لاحظنا أن كفالة حسن الأداء متوفرة في ملف خاص بالاعتمادات لدى المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية (صلاح الدين) والتي تحمل رقم IGT070231ND صادرة من المصرف العراقي للتجارة.

الملاحظة	خلال مراجعتنا لعملية تنفيذ الاعتماد المستندي رقم 2004/236 والذي تم فتحه خلال عام 2004 لمصلحة إحدى الشركات الأمريكية التي تعمل على تنفيذ مشروع إنشاء محطة المسيب الغازية بمبلغ 283.000.000 دولار أمريكي، لاحظنا أن الوزارة لا تملك أي وثائق داعمة أو تقرير عن نسب الانجاز لإنشاء المشروع. ومع ذلك، تم دفع مبلغ 17.620.471 دولار أمريكي خلال عام 2006.																
التوصية	نوصي الوزارة بالتأكد من الدفعات أعلاه والالتزام الكامل بالإجراءات المتعلقة بالدفع، وبشكل خاص استلام الوثائق المؤيدة لضمان كمال العمل قبل القيام بأي عملية دفع.																
رد الادارة	بين تقرير الشركة [من خلال مراجعتنا لعملية تنفيذ الاعتماد المستندي رقم (2004/236) والذي تم فتحه خلال عام 2004 لمصلحة إحدى الشركات الأمريكية التي تعمل على تنفيذ مشروع إنشاء محطة المسيب الغازية بمبلغ (283,000,000) دولار امريكي لاحظنا ان الوزارة لا تملك أي وثائق داعمة او تقرير عن نسب الانجاز لإنشاء المشروع. ومع ذلك تم دفع مبلغ (17,620,471) دولار امريكي خلال عام 2006. كمايلي : <table><tr><td>رقم الفاتورة</td><td>رقم الكتاب الصادر من الوزارة الى المصرف العراقي للتجارة</td><td>تاريخ الكتاب</td><td>المبلغ بالدولار الأمريكي</td></tr><tr><td>17006 *</td><td>1508</td><td>14 كانون الاول / 2006</td><td>5.000.000</td></tr><tr><td>17007</td><td>5805</td><td>28 اذار / 2006</td><td>381,188,4</td></tr><tr><td>19001 *</td><td>غير متوفر</td><td>غير متوفر</td><td>090,432,8</td></tr></table> *لا توجد لدى الوزارة سندات الاعمال المنجزة من قبل المجهز لهذه الفواتير . * بتاريخ 18/ اذار / 2007 وبموجب رسالة الوزير تم الغاء الاعتماد المستندي لصالح الشركة الأمريكية لعدم اكمالها العمل وتركها لموقع العمل واخلالها ببنود العقد [وقد أوضحت الوزارة في كتابها اعلاه بأن نسبة انجاز المشروع (90%) وحسب مايشير الى ذلك الكتاب الصادر من المديرية العامة لمشاريع انتاج الطاقة الكهربائية المرقم (7437/12) في 2007/7/3 وكافة مستندات استلام المواد موجودة لدى المديرية لكونها الجهة المسؤولة عن التنفيذ. وقد ايدت الهيئة المختصة ما ورد في تقرير الشركة وبينت بأنه تم توجيه دعوى قضائية ضد شركة (ساوث إيست تكساس) الأمريكية، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.	رقم الفاتورة	رقم الكتاب الصادر من الوزارة الى المصرف العراقي للتجارة	تاريخ الكتاب	المبلغ بالدولار الأمريكي	17006 *	1508	14 كانون الاول / 2006	5.000.000	17007	5805	28 اذار / 2006	381,188,4	19001 *	غير متوفر	غير متوفر	090,432,8
رقم الفاتورة	رقم الكتاب الصادر من الوزارة الى المصرف العراقي للتجارة	تاريخ الكتاب	المبلغ بالدولار الأمريكي														
17006 *	1508	14 كانون الاول / 2006	5.000.000														
17007	5805	28 اذار / 2006	381,188,4														
19001 *	غير متوفر	غير متوفر	090,432,8														
درجة المخاطرة	عالي																
الحالة	مكررة																
متابعتنا	ان الشركة قد اخلت بشروط العقد وقد تم اقامة دعوى قضائية.																

10. الإجراءات المتعلقة لتجهيز مواد احتياطية

الملاحظة	خلال مراجعتنا لإجراءات الدفع الخاصة بالعقد رقم 2004/4 والموقع بتاريخ 27 تشرين الأول 2004 مع إحدى الشركات اللبنانية لتجهيز مواد احتياطية والإشراف على التركيب والتدريب، لاحظنا ان وزارة الكهرباء دفعت مبلغ 1.935.000 دولار أمريكي لصالح الشركة اللبنانية قبل استلام المواد.
التوصية	نوصي الوزارة بعدم دفع أي مبالغ إلى المتعاقدين والمجهزين بدون استلام المنتجات والخدمات المتعاقد عليها.
رد الإدارة	شخص تقرير الشركة (ان اجراءات الدفع الخاص بالعقد رقم (2004/4) الموقع بتاريخ 27/تشرين الاول/2004 مع احدى الشركات اللبنانية لتجهيز مواد احتياطية والإشراف على التركيب والتدريب لاحظنا ان وزارة الكهرباء دفعت مبلغ (1 935 000) دولار امريكي لصالح الشركة اللبنانية قبل استلام المواد) وقد أوضحت الوزارة بكتابها اعلاه ان العقد المرقم (2004/4) والموقع مع شركة صقر اللبنانية والذي جزء منه المبلغ المذكور عن قيمة ادوات احتياطية الى محطة ديزلات الحرية (62) ميكواط بأمر من السيد الوزير السابق الدكتور محسن شلاش بموجب كتابنا ذي العدد (6661) في 2006/4/6 والمؤيد من قبل المصرف العراقي للتجارة ذي العدد (2332) في 2006/4/12، وقد ايدت الهيئة المختصة ما ورد في تقرير الشركة حيث تم تنظيم عقد ملحق مع الشركة وتم استقطاع المبلغ المذكور من قيمة العقد، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	تم استلام المولد خلال سنة 2008. أما بالنسبة للعينة المنتقاة من العقود، لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

11. تسجيل وتسوية دفعات خطابات الاعتماد

الملاحظة	خلال زيارتنا لاحظنا ما يلي فيما يخص عمل الدائرة الاقتصادية والمالية: لا يتم إعداد تسويات مناسبة وبشكل منتظم لمطابقة كشف خطابات الاعتماد المستلم من المصرف. العراقي للتجارة مع سجلات خطابات الاعتماد لدى الوزارة. ضعف التنسيق بين الدائرة الاقتصادية والدائرة المالية من أجل التأكد من تسجيل معاملات خطابات. الاعتماد بشكل مناسب وعلى أساس دوري..
التوصية	نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الوضع الحالي لكافة التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كل الأرصدة القائمة القديمة. كذلك نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب وبحسب شروط العقد.
رد الإدارة	أوضح تقرير الشركة [ان هناك عدد من ارصدة التأمينات النقدية القائمة القديمة من خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JPMORGAN)] وقد اجابت الوزارة بكتابها اعلاه بخصوص الاعتماد رقم (2004/220) فانه مفتوح لصالح المديرية العامة لأنتاج الطاقة / المنطقة الوسطى وهو ملحق لعقد مذكرة التفاهم، وان المديرية مستمرة بالمتابعة مع المصرف بخصوص الرصيد المتبقي. اما الاعتماد (2004/764) تم فتحه من قبل (CPA) ولا تتوفر لدينا معلومات عنه، واما الاعتماد (2004 /763) تم فتحه من قبل CPA ولا تتوفر لدينا معلومات عنه. وفي عام 2007 تم استحداث برنامج في المصرف العراقي للتجارة (TBI) وفيه الكثير من المعوقات ولم يتم تزويدنا بالاشعارات المدينة والدائنة لأغراض المطابقة رغم تأكيدنا على المصرف بموجب كتب رسمية واخرها كتابنا المرقم (7005) في 2008/3/17. وقد ايدت الهيئة المختصة صحة الملاحظة الواردة في تقرير الشركة، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	متوسط
الحالة	مكررة
متابعتنا	لم نستحصل على كتب تأييد من JP Morgan وبالتالي لا نستطيع تأكيد اذا ما كان هناك أرصدة تأمينات نقدية عن خطابات اعتماد قديمة.

الملاحظة	لاحظنا ان هناك عدد من أرصدة التأمينات النقدية القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan).
التوصية	نوصي الوزارة بإعداد سجل يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بخطابات الاعتماد وتسوية هذه المعلومات بشكل منتظم بين سجلات المصرف العراقي للتجارة والسجلات المحاسبية.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة [خلال زيارتنا لاحظنا مايلي فيما يخص عمل الدائرة الاقتصادية والمالية: لا يتم اعداد تسويات مناسبة وبشكل منتظم لمطابقات كشف خطابات الاعتماد المستلم من المصرف العراقي للتجارة مع سجلات خطابات الاعتماد لدى الوزارة . ضعف التنسيق بين الدائرة الاقتصادية والدائرة المالية من اجل التأكد من تسجيل معاملات خطابات الاعتماد بشكل مناسب وعلى اساس دوري]. وقد اجابت الوزارة بكتابها اعلاه أن دور الوزارة وسيط بين المديريات والمصرف العراقي للتجارة وتوجد لدى هذه المديريات سجلات لمتابعة الاعتمادات لكونها المستفيدة من مواد هذه الاعتمادات، اما الاعتمادات المستندية التي تخص مقر الوزارة فأن شعبة حسابات الاعتمادات مسؤولة عن مسك سجلات الاعتمادات ومطابقة كشف البنك (TBI) .أضافة الى توثيق معلومات الاعتمادات وفق برنامج خاص على الحاسبة الالكترونية . وقد ايدت الهيئة المختصة الملاحظة الواردة في تقرير الشركة، وأجراءات الوزارة بشأن عمل نظام على الحاسبة منذ عام 2007 كبدائية وسوف يتم مسك سجلات بالاعتمادات المستندية في عام 2008، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا بأن الوزارة لا تقوم بإعداد سجل يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بخطابات الاعتماد ولا يتم مطابقة هذه المعلومات بشكل منتظم بين سجلات المصرف العراقي للتجارة والسجلات المحاسبية.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة العدل

1. دعاوى خارج العراق

الملاحظة	خلال زيارتنا الوزارة لاحظنا أن الدائرة القانونية تتلقى عبر بريد الكتروني مطابقات من محامين أجانب خارج العراق بمبالغ لقاء دعاوى خارج البلاد. وإن المبالغ التي صرفت لقاء ذلك خلال العام 2008 تقدر بمبلغ 567,357,575 دينار عراقي. لا يوجد لدى القسم المالي أية معلومات اضافية عن المبلغ المذكور.
التوصية	نوصي بضرورة حصول الوزارة على لائحة بالدعاوى ولائحة بأسماء جميع المحامين المعتمدين خارج البلاد من الجهات المعنية كل على حدة وتزويد الدائرة المالية بنسخ عنها.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	في عام 2008 تم تأسيس قسم العقود حيث وثقت كل العقود التي وقعت في عام 2008 أما العقود التي وقعت قبل العام 2008 فانها مازالت في قسم الاستثمار. لا يوجد تنسيق بين القسمين مع العلم انه يوجد عقود في قسم الاستثماري موقعة قبل العام 2008 ولكنها سددت مستحقاتها خلال عام 2008.
التوصية	نوصي بضرورة التنسيق بين قسم العقود وقسم الاستثمار بحيث يصار الى تسجيل كافة العقود التي سددت خلال عام 2008 في دائرة العقود.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال مراجعتنا لسجل اليومية للميزانية التشغيلية في وزارة العدل تبين لنا: 1. إن السجل خال من اختتام وتواقيع المحاسب وقسم التدقيق الداخلي. 2. استعمال الحبر الأبيض أو الشطب في سجل اليومية.
التوصية	نوصي بمراجعة المحاسب والمدقق الداخلي لسجل اليومية للميزانية التشغيلية وختمها وتوقيعها كما نوصي بعدم استعمال الحبر الأبيض أو الشطب في سجل اليومية. ونوصي كذلك بإجراء التصحيحات من خلال قيود تصحيحية وليس من خلال تصحيح القيد الأساسي.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لا تقوم دائرة الاصلاح العراقي، التي هي احدى تشكيلات وزارة العدل والمسؤولة عن كافة السجون في العراق بالتنسيق مع دوائرها في المحافظات في أمور اجراءات الجرد للمخازن والموجودات.
التوصية	نوصي بضرورة التنسيق بين دائرة الاصلاح العراقي والدوائر التابعة لها في المحافظات بالنسبة لاجراءات جرد المخازن والموجودات.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

من خلال مراجعة عينة من عقود الوزارة تبين لنا أن عقد تجهيز وربط وتحويل قواطع هوائية لمبنى وزارة العدل الموقع مع الشركة العامة للصناعات الكهربائية ان الشركة المذكورة طلبت الموافقة على تمديد مدة تجهيز المواد بعد انقضاء 35 يوما من المدة المحددة قانوناً لانتهاء العقد في 2008/1/20 حيث أن طلب التمديد قد حرر من الشركة في 2008/3/25 وهذا الأمر مخالف للتعليمات مع العلم ان الوزارة قد استحصلت على غرامات تأخيرية الا انها قامت باعادتها لاحقا للشركة. ومن الجدير بالذكر ان الوزارة قامت بتوقيع عقد ثان مع الشركة لذات الموضوع كما مبين في العقد.	الملاحظة
نوصي بضرورة الالتزام أكثر بتعليمات تنفيذ العقود لسنة 2008 مع الأخذ بعين الاعتبار تاريخ التعامل مع المجهز بحيث يصار الى استبعاد المجهزين الذين لا يلتزمون بتعهداتهم	التوصية
	رد الادارة
متوسطة	درجة المخاطرة
جديدة	الحالة

لاحظنا أنه تم خلال عام 2007 تحويل مبلغ 64 مليار دينار عراقي من وزارة المالية من دون علم أو تحويل وزارة العدل إلى الحساب الخاص (Foreign Military Sales – FMS) لمصلحة البنك الاحتياطي الفدرالي بدائرة العقود العسكرية الأجنبية الأمريكية في نيويورك. لم يتوفر لاطلاعنا معلومات عن كيفية صرف المبالغ من هذا الحساب نظراً لعدم وجود هذه المعلومات لدى الوزارة، علماً بأن الوزارة لم تقم بتسجيل المبالغ التي تم صرفها من هذا الحساب خلال العام ضمن مصاريفها. فقط أفدنا من دائرة الإصلاح العراقي التي هي من تشكيلات الوزارة، انها استلمت فقط 300 ألف ليتر كازويل بسعر الليتر 750 دينار عراقي أي ما مجموعه 225.000.000 دينار عراقي من 2007/10/21 لغاية 2007/11/22.	الملاحظة
نوصي بضرورة التنسيق التام بين وزارة العدل ووزارة المالية والوكالات الأميركية بالمختصة حيث يصار الى ابلاغ الوزارة بكافة المعلومات والمصاريف التي تتكبدتها الوزارة من خلال هذه الوكالات الأميركية.	التوصية
	رد الادارة
عالية	درجة المخاطرة
جديدة	الحالة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة العدل

الملاحظة	لاحظنا أن جميع عقود الوزارة لا يتم إعطاءها أرقام تعريفية.
التوصية	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعملية المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (أن جميع عقود الوزارة لا يتم إعطاءها أرقام تعريفية) وقد ايدت هيئتنا الرقابية ما ورد في تقرير الشركة.
درجة المخاطرة	منخفض
الحالة	متكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة لاحظنا أن عقود الوزارة لعام 2008 قد تم إعطاءها أرقام تعريفية انسجاماً مع التوصية أعلاه.

2. جنة تحليل العطاءات والعروض

الملاحظة	لاحظنا أن أعضاء لجنة تحليل العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (أن أعضاء لجنة تحليل العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري وحسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن الوزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر) وقد ايدت الهيئة المختصة في ما ورد في الملاحظة، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة وأن الوزارة لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.
درجة المخاطرة	متوسط
الحالة	متكررة
متابعتنا	لاحظنا تقيد الوزارة بتعليمات تنفيذ الموازنة خلال عام 2008 من حيث تغيير أعضاء لجان تحليل العطاءات كل ستة أشهر.

الملاحظة	لاحظنا أن قسم الرواتب يعد كشوف الرواتب و يستلم النقد من البنك ويقوم بدفع الرواتب إلى موظفي الوزارة. وبالتالي لا يوجد فصل للمهام بشكل كاف في وظائف قسم الرواتب. كذلك، لاحظنا أن سجلات الرواتب لا يتم تحديثها بشكل دائم نتيجة التأخر في استلام المعلومات من قسم شؤون الأفراد.
التوصية	نوصي بضرورة تطوير وظيفة معالجة ودفع الرواتب للمحافظة على فصل كاف للمهام بين تحضير ومعالجة و المصادقة ودفع الرواتب. كذلك، نوصي الوزارة الأخذ بعين الاعتبار تحويل رواتب الموظفين الشهرية إلى حساباتهم المصرفية الشخصية و ذلك لمزيد من اجراءات الضبط و الرقابة. كذلك، نوصي الوزارة بزيادة التنسيق بين قسم الأفراد وقسم الرواتب من أجل تزويد قسم الرواتب بأي تغيير في بيانات الموظفين قد يؤثر على الرواتب الشهرية وبشكل دائم.
رد الادارة	ورده في تقرير الشركة (أن قسم الرواتب يعد كشوف الرواتب ويستلم النقد من البنك ويقوم بدفع الرواتب الى موظفي الوزارة وبالتالي لا يوجد فصل للمهام كما لا يتم تحديث سجلات الرواتب بشكل دائم) وقد أيدت الهيئة ماورد في تقرير الشركة علماً أنها قد ادرجت ضمن تقريرها المرقم 8567 في 2007/10/17، علماً أن الملاحظة وردت في تقرير الشركة للسنة السابقة وأن الوزارة لم تتخذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها.
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	متكررة
متابعتنا	تمت المعالجة خلال عام 2008 بحيث أصبح يوجد فصل للمهام بين من يعد كشوفات الرواتب ومن يراجعها ومن يدفع الرواتب.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة الثقافة

1. تجاوز المبالغ الملحوظة في الموازنة

الملاحظة	لاحظنا من خلال المراجعة لعينة من العقود ان مشروع مركز بحوث ومتاحف الالهوار/المرحلة الاولى موجود بعقد رقم (مناقصة 2007/9) موقع من قبل الوزارة مع شركتين هما قصر الامير وشركة سنجار بمبلغ إجمالي 5,475,600,000 دينار عراقي ان المبلغ المخصص لهذا المشروع المدرج ضمن الموازنة الاستثمارية لسنة 2008 هو 800.000.000 دينار عراقي.
التوصية	نوصي بضرورة التقيد بالموازنة من حيث مبالغ العقود بحيث لا تتعدى قيمة العقود المبالغ الملحوظة لها بالموازنة أو أخذ الموافقات المطلوبة في حال الحاجة الى التجاوز عن المبلغ المخصص بالموازنة.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لم تقم الوزارة بحصر أضرار الحرب اللاحقة بموجوداتها وتحديد قيمتها لشطبها من سجلاتها. تشكلت لجنة في 19-6-2008 بموجب أمر اداري رقم 4371 ولم تصل هذه اللجنة الى نتيجة حتى الآن.
التوصية	نوصي بحصر أضرار الحرب وشطب الموجودات المتضررة من سجل الموجودات الثابتة بعد الاستحصال على موافقة الجهات المعنية وإجراء القيود التعديلية المترتبة عن ذلك.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في سجل اليومية العامة وترحيلها الى سجل الأستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية يتم بشكل يدوي.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة باستعمال نظام معلومات محاسبي آلي في جميع المعاملات المحاسبية لتجنب الأخطاء الممكن أن تنتج عن العمليات التي تتم بشكل يدوي وللسرعة في استخراج المعلومات المالية وامكانية الاحتفاظ بقاعدة معلومات تضم كافة العمليات المحاسبية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

4. نظام الرواتب وفصل المهام

الملاحظة	خلال مراجعتنا لعملية الرواتب في الوزارات، لاحظنا أن الوزارات تعد الرواتب يدويا. هذه العملية مجهددة ومستنفدة للوقت. بالإضافة الى ذلك، أن الاعداد اليدوي للرواتب يزيد من امكانية ارتكاب الأخطاء البشرية. كذلك لاحظنا أن المسؤول عن تحضير الرواتب هو المسؤول عن تسليم الرواتب الى اللجان (هندسة، تنفيذ، الحسابات والتدقيق). ان اللجان التي تستلم الرواتب لم تتغير خلال سنة 2008.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة باستعمال نظام معلومات محاسبي آلي في جميع المعاملات المحاسبية لتجنب الأخطاء الممكن أن تنتج عن العمليات التي تتم بشكل يدوي وللسرعة في استخراج المعلومات المالية وامكانية الاحتفاظ بقاعدة معلومات تضم كافة العمليات المحاسبية.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي وتوصيف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تطوير وإعداد هيكل تنظيمي وتوصيف وظيفي رسمي لكل المستويات في الوزارة، هذا الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي ينبغي أن يتضمن على الأقل الأمور التالية: - التسلسل الوظيفي في الوزارة وتحديد المرجعيات. - المسؤوليات التنفيذية، المساعدون المباشرون وصلاحيات المصادقة. - المسؤوليات التشغيلية للموظفين والواجبات المحددة الواجب تنفيذها. - المسؤوليات الإدارية المطلوبة المتعلقة بالأداء الوظيفي. - أية واجبات أخرى يرى الوزير بضرورة تنفيذها تحت أي ظروف. - أنواع التقارير الواجب إصدارها والجدول الزمني لإعداد وإصدار هذه التقارير.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لدى مراجعة سجل اليومية للميزانيات التشغيلية لاحظنا وجود كثير من التصحيحات على القيود أما بالشطب أو باستعمال الحبر الأبيض دون تلازم وجود ختم أو توقيع مدير المحاسبة والمدقق داخلي على بعض هذه التصحيحات.
التوصية	نوصي بضرورة حصول موافقة وتوقيع مدير المحاسبة والمدقق الداخلي على كل عملية شطب أو تصليح للميزانية التشغيلية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

7. صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر

الملاحظة	لدى مراجعة المطابقات المصرفية لاحظنا أن هناك صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر
التوصية	نوصي بمتابعة الصكوك التي لم تتم تسويتها. أما بالنسبة للصكوك التي مضي على تاريخ استحقاقها مدة تزيد عن ستة أشهر فنوصي بإلغائها.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة الثقافة

1. خطابات ضمان العقود المستلمة

الملاحظة	خلال مراجعتنا للعقد الخاص بإنشاء مخازن الوزارة في الكرخ (2005 باستيفاء التأمينات النهائية البالغة 5% من قيمة العقد الاجمالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوزارة لم تقم بمتابعة تمديد خطاب الضمان وطلب تجديده من المقاول على الرغم من تمديد فترة تنفيذ العقد حتى عام 2007.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بإجراءات التعاقد الصادرة عن لجنة التعاقد العليا والتأكد من الحصول على تأمينات أولية بقيمة 5% من قيمة الكلية للعقد على شكل خطاب ضمان أو شيك مصدق. كما نوصي الوزارة بمتابعة فترات صلاحية الضمانات المقدمة من قبل المقاول وذلك حفاظاً على المال العام
رد الإدارة	بين تقرير الشركة (خلال مراجعتنا للعقد الخاص بإنشاء مخازن الوزارة في الكرخ (4/2005) لاحظنا أن الوزارة لم تقم باستيفاء التأمينات النهائية البالغة (5%) من قيمة العقد الأجمالي، بالإضافة لذلك فإن الوزارة لم تقم بمتابعة تمديد خطاب الضمان وطلب تجديده من المقاول على الرغم من تمديد فترة تنفيذ العقد حتى عام 2007) وقد أظهرت متابعتنا صحة الملاحظة حيث لاحظنا استيفاء نسبة (4%) بدلاً من (5%) كتأمينات نهائية على شكل خطابات ضمان إضافة الى انتهاء مدة خطاب الضمان وعدم تجديده لحين انتهاء المشروع، علماً أن الوزارة ايدت ملاحظة مدققي الشركة.
درجة المخاطرة	متوسط
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة من العقود لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008. أما بالنسبة للعقد المذكور أعلاه فقد تم توجيه اذار نهائي في 2008/12/13 لعدم تقيد الجهة المنفذة بالتزاماتها.

الملاحظة	خلال زيارتنا ، لاحظنا أن بعض عقود الوزارة لا يتم إعطاءها أرقام تعريفية.
التوصية	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعمليتي المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام..
رد الإدارة	بين تقرير الشركة بأن (بعض عقود الوزارة لا يتم إعطاءها أرقام تعريفية)، وقد أظهرت متابعتنا عدم دقة الملاحظة حيث أن الامثلة المذكورة ليست عقود وان إعادة تأهيل قاعة الشهيد عثمان العبيدي تُفّذ بطريقة التنفيذ المباشر وأن المبلغ الخاص بمشروع إزالة أضرار مبنى دائرة السينما والمسرح والبالغ (2250) ألف دينار يخص تأجير سيارة صالون لنقل موظفي قسم الشؤون الهندسية.
درجة المخاطرة	منخفض
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة لاحظنا أن عقود الوزارة لعام 2008 قد تم اعطاءها أرقام تعريفية انسجاماً مع التوصية أعلاه

الملاحظة	خلال عملية مراجعتنا للعقود المتضمنة في العينة المختارة، لاحظنا عدم إرفاق نسخة عن الصحف التي تم الإعلان عن العطاءات وشروط التعاقد بها ضمن ملفات الاعتمادات،
التوصية	نوصي بضرورة الاحتفاظ بنسخة عن اعلان العطاء وشروط التعاقد ضمن الوثائق المؤيدة للعقد وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الادارة	بين التقرير أنه من (خلال عملية مراجعتنا للعقود المتضمنة في العينة المختارة لاحظنا عدم أرفاق نسخة من الصحف التي تم الاعلان عن العطاءات وشروط التعاقد بها ضمن ملفات الاعتمادات). وقد أظهرت متابعتنا أنه يتم أرفاق الصحف التي تم الاعلان عنها لدى القسم الذي قام بالاعلان بدلاً من ملفات العقود.
درجة المخاطرة	متوسط
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة من العقود لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

الملاحظة	لاحظنا عدم وجود ملف مركزي لكل عقد بحيث يتم حفظ نسخة عن كافة الوثائق المتعلقة بهذا العقد وإنما يتم حفظ الوثائق في الدائرة المعنية.
التوصية	نوصي بضرورة الاحتفاظ بكافة الوثائق المتعلقة بالعقود أو نسخ عنها ضمن ملف موحد وذلك لتسهيل إجراءات المتابعة ولمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	أوضح التقرير (لاحظنا عدم وجود ملف مركزي لكل عقد يتم حفظ نسخة عن كافة الوثائق المتعلقة بهذا العقد وإنما يتم حفظ الوثائق في الدائرة المعنية). نؤيد ما ورد في الملاحظة حيث ان كافة الوثائق المتعلقة بالعقود أو نسخ منها لا يتم حفظها في ملف واحد لتسهيل إجراءات المتابعة ولضمان مزيد من إجراءات الضبط الداخلي.
درجة المخاطرة	متوسط
الحالة	مكررة
متابعتنا	لاحظنا خلال زيارتنا للوزارة بأن الملاحظة أعلاه ما زالت قائمة خلال عام 2008.

5. تجزئة الصرف على المشروع الواحد

الملاحظة	لاحظنا أن الوزارة قد قامت بتجزئة الصرف على مشروع إعادة تأهيل قاعة الشهيد عثمان العبيدي (الرباط) حيث تم صرف مبلغ 25.000.000 دينار عراقي موزعاً على أربعة متعهدين دون الرجوع الى تعليمات لجنة التعاقد العليا التي تقضي بإسناد العمل إلى جهة واحدة فقط دون تجزئة الأعمال التي تخص المشروع الواحد. بالإضافة إلى ذلك، لم تقم الوزارة بالحصول على ثلاثة عروض لهذا المشروع .
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بالتعليمات الخاصة بالشراء والتجهيز الصادرة عن لجنة التعاقد العليا والتي توصي بعدم تجزئة الصرف على الفقرة الواحدة الى عدة عقود، كما نوصي بضرورة استدراج العروض قبل التعاقد وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على أموال الوزارة.
رد الإدارة	أشار التقرير [ان الوزارة قد قامت بتجزئة الصرف على مشروع اعادة تأهيل قاعة الشهيد عثمان العبيدي (الرباط) حيث تم صرف مبلغ (25 000000) دينار عراقي موزعاً على أربعة متعهدين دون الرجوع الى تعليمات لجنة التعاقد العليا التي تقضي بإسناد العمل الى جهة واحدة فقط دون تجزئة الاعمال التي تخص المشروع الواحد بالاضافة الى ذلك لم تقم الوزارة بالحصول على ثلاثة عروض لهذا المشروع]. وقد ايدت الهيئة المختصة ما ورد في أجابة الوزارة من أن المبلغ مصروف بأسم لجنة تنفيذ مباشر ومن ضمن اللجنة عضو حسابي ومدير المشروع وليس كعقد وان صفة التنفيذ المباشر تتضمن (أجور عمل، تجهيز مواد، أجور نقل ، تأجير آليات وغيرها) .
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة من العقود لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

6. المناقلة بين التخصيصات الاستثمارية والتخصيصات الجارية

الملاحظة	لاحظنا أن مبلغ 2.250.000 دينار عراقي والخاص بأجور نقل موظفي الوزارة خلال الأشهر أيار وتموز وآب وأيلول 2007 قد تم صرفه من التخصيصات الاستثمارية للوزارة وتحميلها على مشروع إزالة الأضرار الإنشائية لمبنى دائرة السينما والمسرح وتأهيل مسرح الرشيد.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية لسنة 2007 والتي تمنع المناقلة في الصرف بين التخصيصات الاستثمارية والتخصيصات الجارية إلا بعد أخذ الموافقات اللازمة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة على عملية تنفيذ الموازنة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة [خلال زيارتنا للوزارة لاحظنا ان مبلغ (2 250 000) دينار عراقي والخاصة بأجور نقل موظفي الوزارة خلال الاشهر (أيار، تموز، آب، ايلول/2007) قد تم صرفه من التخصيصات الاستثمارية للوزارة وتحميلها على مشروع ازالة الاضرار الانشائية لمبنى دائرة السينما والمسرح وتأهيل مسرح الرشيد] وقد أجابت الوزارة بكتابها المرقم (463) في 2008/1/22 بأن المبلغ تم صرفه لغرض نقل كادر مشروع إزالة الأضرار في دائرة السينما والمسرح. وقد اظهرت متابعتنا عدم دقة الملاحظة حيث ان المبالغ المصروفة تخص نقل مهندسي المشروع من محل سكنهم الى موقع العمل وبالعكس وان المشاريع المذكورة اعلاه تخص الموازنة الاستثمارية وليس الجارية.
درجة المخاطرة	متوسط
الحالة	مكررة
متابعتنا	لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

الملاحظة	خلال مراجعتنا لملفات الموظفين، لاحظنا عدم اكتمال الوثائق الثبوتية المطلوبة للتوظيف في بعض ملفات الموظفين مثل شهادة التخرج، السيرة الذاتية لطالب التعيين. كما لاحظنا عدم وجود سلم للرواتب يتم من خلاله تحديد رواتب الموظفين..
التوصية	نوصي بتطوير نظام أرشفة مناسب لملفات الموظفين في الوزارة يضمن توفر الوثائق المتعلقة بكل موظف بشكل يلبي حاجة كافة الأقسام في الوزارة وخاصة القسم المالي المسؤول عن إعداد الرواتب وصرفها. تطوير سلم للرواتب بشكل يلبي حاجة الوزارة ويضمن تناسب التسلسل الوظيفي مع الرواتب في الوزارة.
رد الادارة	شخص التقرير [خلال مراجعتنا لملفات الموظفين لاحظنا عدم اكتمال الوثائق الثبوتية المطلوبة للتوظيف في بعض ملفات الموظفين مثل (شهادة التخرج، السيرة الذاتية لطالب التعيين) كما لاحظنا عدم وجود سلم للرواتب يتم من خلاله تحديد رواتب الموظفين]. وقد اظهرت متابعتنا صحة الملاحظة حيث تفقر العديد من ملفات الموظفين الى الوثائق الثبوتية.
درجة المخاطرة	منخفض
الحالة	مكررة
متابعتنا	ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة خلال عام 2008.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة التربية

من خلال مراجعتنا للمطابقات المصرفية لاحظنا أن بعض المطابقات تتم كل ثلاثة أشهر وليس كل شهر كما لاحظنا أن الوثائق المؤيدة للمبالغ العالقة في المطابقات غير موجودة.	الملاحظة
نوصي بضرورة اجراء المطابقات المصرفية شهريا كما نوصي برفاق المستندات المؤيدة للمبالغ الموقوفة مع المطابقة.	التوصية
	رد الادارة
عالية	درجة المخاطرة
جديدة	الحالة

الملاحظة	من خلال مراجعتنا للمطابقات المصرفية لاحظنا أن بعض المطابقات تتم كل ثلاثة أشهر وليس كل شهر كما لاحظنا أن الوثائق المؤيدة للمبالغ العالقة في المطابقات غير موجودة.
التوصية	نوصي بضرورة اجراء المطابقات المصرفية شهريا كما نوصي برفاق المستندات المؤيدة للمبالغ الموقوفة مع المطابقة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة التربية

1. متابعة المديريات العامة التابعة لوزارة التربية

الملاحظة	لاحظنا أنه لا يوجد لدى الوزارة أي كشوف أو معلومات حول المبالغ النقدية المستلمة من قبل المديريات العامة التابعة لها والتي تم تحويلها بشكل مباشر من وزارة المالية إلى هذه المديريات. إن ذلك بسبب إستقلالية المديريات العامة مالياً عن الوزارة. إن إستقلال المديريات يهدف إلى تسهيل عملية تمويلها، إلا أنه لا يلغي الدور الأساسي للوزارة في الرقابة على عمليات الصرف للمديريات وذلك للتأكد من أن كافة المديريات قد طبقت تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية.
التوصية	نوصي بضرورة الحصول على كشوف شهرية من المديريات العامة التابعة لها وإن تعمل على إعداد تسويات شهرية للمبالغ المحولة من وزارة المالية إلى هذه المديريات بشكل مباشر.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (لا يوجد لدى الوزارة أي كشوفات أو معلومات حول المبالغ النقدية المستلمة من قبل المديريات العامة التابعة لها والتي تم تحويلها بشكل مباشر من وزارة المالية إلى هذه المديريات) وظهرت متابعتنا صحة الملاحظة وأن النظام المالي المتبع في الوزارة قد جعل كل مديرية عامة للتربية تقوم بأعداد حسابات ختامية ترسل إلى دائرة المحاسبة في بغداد والمديريات التابعة للمحافظات ترسل إلى الخزائن. وبالتالي فإن التمويل المالي يتم مع المديريات المعنية مباشرة وتتم متابعة مصروفات وإيرادات كل مديرية مع دائرة المحاسبة والخزائن وأن ديوان الرقابة المالية قد أبدى رأيه بخصوص موازنة وزارة التربية حيث قام بمفاتحة وزارة المالية بموجب كتابه المرقم (8665) في 2007/10/21 بشأن التنسيق مع وزارة التربية لجعل المديريات أقسام في الموازنة الجارية وأعداد موازين مراجعة بها. ولم تؤيد هينتنا توصية الشركة بضرورة حصول الوزارة على كشوفات شهرية من المديريات العامة وذلك لعدم ارتباط المديريات العامة مع مركز الوزارة بتمويل واحد.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	إن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة خلال سنة 2008.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة حقوق الانسان

1. الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي

الملاحظة	لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي مصادق عليه يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تطوير وإعداد هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي لكل المستويات في الوزارة، هذا الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي ينبغي أن يتضمن على الأقل الأمور التالية: - التسلسل الوظيفي في الوزارة. - المسؤوليات التنفيذية، المساعدون المباشرون وصلاحيات المصادقة. - المسؤوليات والواجبات التشغيلية للموظفين. - المسؤوليات الإدارية المطلوبة المتعلقة بالأداء الوظيفي. - أية واجبات أخرى يرى الوزير بضرورة تنفيذها تحت أي ظروف. - أنواع التقارير الواجب إصدارها والجدول الزمني لإعداد وإصدار هذه التقارير.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن ضبط الدوام يتمثل بأوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى الحضور صباحاً وأنه ليس هناك أي نظام لضبط انتهاء الدوام. ان عدم وجود نظام ضبط دوام آلي (ساعات ضبط دوام آلية) قد يؤدي الى ضعف في الرقابة على دوام الموظفين.
التوصية	نوصي بضرورة استخدام ساعات ضبط الدوام الآلية لغرض نظام الرقابة على دوام المستخدمين.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

3. صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر

الملاحظة	لدى مراجعة المطابقات المصرفية لاحظنا أن هناك صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر.
التوصية	نوصي بمتابعة الصكوك التي لم تتم تسويتها. أما بالنسبة للصكوك التي مضي على تاريخ استحقاقها مدة تزيد عن ستة أشهر فنوصي بإلغائها.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في سجل اليومية العامة وترحيلها الى الأستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية يتم بشكل يدوي.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة باستعمال نظام معلومات محاسبي آلي في جميع المعاملات المحاسبية لتجنب الأخطاء الممكن أن تنتج عن العمليات التي تتم بشكل يدوي وللسرعة في استخراج المعلومات المالية وامكانية الاحتفاظ بقاعدة معلومات تضم كافة العمليات المحاسبية.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لدى الاطلاع على سجل الموجودات لاحظنا عدم تضمنه أرقام الشاسي بالنسبة لسيارات الوزارة.
التوصية	نوصي بإدخال أرقام الشاسي لسيارات الوزارة ضمن سجل الموجودات.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة حقوق الإنسان

الملاحظة	لاحظنا عدم وجود فصل كاف للمهام في عمليات الرواتب. حيث أن الموظف المسؤول عن الاحتفاظ بسجلات الرواتب وإعداد قوائم الرواتب، هو مسؤول أيضاً عن ترحيل معطيات قوائم الرواتب على النظام ودفع الرواتب إلى موظفي الوزارة ، كما لاحظنا أن جميع كشوفات الرواتب غير مصادق عليها من قبل مدير القسم المالي، ومع ذلك تمت الموافقة عليها من قبل قسم التدقيق الداخلي..
التوصية	نوصي بضرورة فصل المهام التنفيذية عن المهام الرقابية حيث تعتبر دائرة التدقيق الداخلي جهة رقابية ولا يجوز اعتبار مصادقتها على كشوف الرواتب كأمر تنفيذي حيث أن الدائرة المخولة بالصرف هي الدائرة المالية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الادارة	ورد في تقرير الشركة (عدم وجود فصل كامل للمهام في عمليات الرواتب حيث أن الموظف المسؤول عن الاحتفاظ بسجلات الرواتب وأعداد قوائم الرواتب هو مسؤول عن إدخال معطيات قوائم الرواتب على النظام ودفع الرواتب الى موظفي الوزارة وأن كشوفات الرواتب غير مصادق عليها من قبل مدير القسم المالي مع ذلك حصلت موافقة قسم التدقيق الداخلي عليها) وقد أيدت الهيئة المختصة صحة الملاحظة وأن الوزارة سوف تقوم بتلافي ذلك خلال السنوات القادمة.
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	متكررة
متابعتنا	لقد تمت معالجة الملاحظة أعلاه خلال العام 2008.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة الهجرة والمهجرين

الملاحظة	خلال زيارتنا للوزارة لاحظنا عدم توفر نظام داخلي صادر بموجب قانون مصادق عليه من الجهات المعنية يحدد سير العمل والمسؤوليات والواجبات.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة حث الجهات المعنية للإسراع بإصدار قانون تشكيل الوزارة وتحضير نظام داخلي للعمل يحدد الواجبات والمهام والمسؤوليات للموظفين.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال مراجعتنا لسجل الموجودات، لاحظنا وجود كلمة مسروقة بجانب بند سيارة نيسان ساني ولم يلاحظ وجود رقم شاسي السيارة مكتوبا في السجل وكذلك لم نجد أي محضر تحقيق بالسرقة.
التوصية	نوصي بضرورة فتح محضر تحقيق قضائي لكل سرقة تحدث في الوزارة كإجراء يحدد فيه على من تقع مسؤولية السرقة ومتابعة اجراءات الاسترداد والحد من السرقات في المستقبل حفاظا على المال العام.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال زيارتنا الى الوزارة لاحظنا أن مطابقة الحسابات المصرفية مع كشوف المصارف لا تتم بالشكل المطلوب حيث لم تتضمن مطابقة حساب رقم 11200 معلومات وافية عن الفروقات بين سجلات الوزارة مع كشف المصرف.
التوصية	نوصي بأن يتم تدريب الموظفين المسؤولين عن اجراء المطابقات على أداء أعمالهم بشكل صحيح كما نوصي بأن تتم مراجعة هذه المطابقات من قبل المسؤولين في القسم المحاسبي مع بشكل دوري.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال مراجعتنا لسجل الموجودات الثابتة تبين تسجيل عدة أنواع من الموجودات في سجل واحد غير نظامي. كذلك لاحظنا بأنه ليس هناك أرقام تعريفية للأسلحة وكذلك أرقام الشاسي للسيارات.
التوصية	نوصي بتسجيل كل نوع من أنواع الأصول الثابتة في سجل مستقل كما نوصي باعطاء أرقام تسلسلية للأسلحة وأرقام الشاسي بالنسبة للسيارات.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال مراجعتنا وجدنا أن الملّك يتضمّن وكيل وزير واحد في حين أن عدد الوكلاء الفعليين كان ثلاثة وكلاء. كما لاحظنا أن أحد المدراء العاميين (السيد عبدالله فاضل عوله) دون دائرة.
التوصية	نوصي بتحديث الملّك ووضع هيكلية جديدة للوزارة تعكس عدد وكلاء الوزارة ومسؤولية كل وكيل وكذلك بالنسبة للمدراء العاميين.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها الى الأستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية يتم بشكل يدوي.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة باستعمال نظام معلومات محاسبي آلي في جميع المعاملات المحاسبية لتجنب الأخطاء الممكن أن تنتج عن العمليات التي تتم بشكل يدوي وللسرعة في استخراج المعلومات المالية وامكانية الاحتفاظ بقاعدة معلومات تضم كافة العمليات المحاسبية.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة الهجرة والمهجرين

الملاحظة	لاحظنا بعض حالات عدم الالتزام بإجراءات التعاقد حيث أن بعض العقود تمت بدعوة مباشرة دون الحصول على عروض تنافسية وتبرير موثق للإحالة، مثال ذلك عقد رقم 1601 بمبلغ 4.500.000.000 دينار عراقي و الخاص بتوريد أحذية للنازحين.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بآلية الشراء المصادق عليها ضمن تعليمات الموازنة السنوية الصادرة من قبل وزارة المالية.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (هناك حالات عدم الالتزام بإجراءات التعاقد حيث ان بعض العقود تمت بدعوة مباشرة دون الحصول على عروض تنافسية وتبرير موثق للإحالة مثال عقد رقم 1601 بمبلغ (4500000000) دينار والخاص بتوريد احذية للنازحين) وقد أظهرت نتائج متابعة الهيئة المختصة ان العقد المشار اليه مبرم مع وزارة الصناعة / الشركة العامة للصناعات الجلدية والخاص بتجهيز الوزارة بـ (250000) سلة وبواقع مليون حذاء جلدي وهي دعوة مباشرة وقد تم توجيه كتاب بالرقم (5372) في 2007/11/12 من الوزارة الى وزارة الصناعة/الشركة العامة للصناعات الجلدية والمتضمن موافقة السيد الوزير على تجهيز الوزارة بالكمية المذكورة أعلاه ولم يتم الإعلان عنها في الصحف المحلية وأن العقد تم لكون الجهة المجهزة دائرة حكومية ولها الأمكانية في التجهيز وعلى هذا الأساس تم التعاقد بدون إعلان. "ان سبب عدم تصفية بعض الملاحظات الواردة في التقرير من قبل الوزارات يعود بالدرجة الاساس الى قلة خبرة الموظفين المهنية والظروف الامنية الصعبة التي يعانون منها وان ديوان الرقابة المالية قد اخذ على عاتقه، لغرض زيادة خبرة الموظفين، اقامة دورات تأهيلية وتدريبية بمحاضرين من منتسبيه تخص انظمة الرقابة الداخلية واسس التدقيق الداخلي لـ(200) متدرب والتركيز على الملاحظات المثارة في التقارير الصادرة عن وزارات المتدربين. كما تولى ديوان الرقابة المالية، بهدف تصفية الملاحظات المتكررة والخاصة بالاعتمادات المستندية المفتوحة للسنوات (2003، 2004، 2005) لصالح الوزارات العراقية، بارسال فريق متخصص الى المصرف العراقي للتجارة (TBI) واعداد كشوفات بها وارسالها الى الوزارات المعنية ليتسنى لها انهاءها اما الاعتمادات المستندية الخاصة بالسنة 2006 فأن المتبقي منها تم عرضه على مجلس الوزراء واللجنة المختصة في ديوان الرقابة المالية مستمرة في تصفيتها".
درجة المخاطرة	عالي
الحالة	مكررة
متابعتنا	ان العقد المشار اليه أعلاه قد وقع مع شركة حكومية هي الشركة العامة لصناعة الجلود التابعة لوزارة الصناعة. ولم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة التكنولوجيا

1. صكوك مضي على استحقاقها أكثر من ستة أشهر

الملاحظة	لاحظنا في المطابقات المصرفية للحساب 468 في 2008/12/31 وجود شيكات موقوفة من شهر تموز 2008 ولم يتم معالجة هذه الموقوفات في مطابقة شهر 1 لعام 2009.
التوصية	نوصي بمتابعة الصكوك التي لم تتم تسويتها أما بالنسبة للصكوك التي مضي على استحقاقها أكثر من ستة أشهر فنوصي بالغائها كونها بموجب القانون تعتبر لأغية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن أعضاء لجنة فتح وتحليل العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب الفصل بين مهام لجان فتح العروض وتحليلها. بالإضافة إلى تغيير أعضائها كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة			
من خلال مراجعتنا للعقود لاحظنا ان قسم العقود لا يقوم بمتابعة مستمرة لخطابات الضمان وكفالات حسن التنفيذ حيث يقوم بمخاطبة المصرف لغرض تمديد خطاب الضمان بعد تاريخ نفاذه مثال ذلك.			
رقم العقد	رقم خطاب الضمان	تاريخ نفاذه	تاريخ مطالبة الوزارة بالتمديد
20	2008/901	1/2/2009	3/2/2009
14	2008/690	1/2/2009	10/2/2009
التوصية			
نوصي بالمتابعة المستمرة لخطابات الضمان وكفالات حسن التنفيذ وطلب تجديدها أو تمديدتها قبل انتهاء مدتها.			
رد الادارة			
درجة المخاطرة			
متوسطة			
الحالة			
جديدة			

الملاحظة	من خلال مراجعتنا للعقود لاحظنا ان العقد رقم 37 عقد تدريب موظفين (تطوير القدرات البشرية) قد تم عن طريق دعوة مباشرة أي اسلوب العطاء الواحد ولم نجد ما يبرر ان تتم عملية التعاقد بدون طلب استدراج عروض.
التوصية	نوصي بضرورة التقيد بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية من حيث الالتزام بطريقة استدراج العروض.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا من خلال مراجعتنا للعقود ان قسم العقود لا يقوم بذكر مقدار التأمينات الاولية في الاعلان وان ذلك مخالف للمادة (هـ فقرة 2 في المادة 5 الاعلان عن المناقصات) مثال ذلك. رقم العقد رقم المناقصة 13 45 م 2007 7 م 2008
التوصية	نوصي بضرورة التقيد بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية من حيث الالتزام بالاعلان عن كافة المعلومات والشروط المجددة في ملف استدراج العروض.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن قانون تأسيس الوزارة ما زال بصيغة مسودة غير مصادق عليه من قبل الجهات المعنية.
التوصية	نوصي بضرورة العمل على استحصال مصادقة الجهات المعنية على قانون تأسيس الوزارة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة البيئة

1. نظام الرواتب والأجور

الملاحظة	من خلال مراجعتنا لإجراءات رواتب المتعاقدين لاحظنا ان شعبة السجلات في ادارة الأفراد تسجل فقط رواتب موظفي الملاك في نظام الرواتب والأجور ولا تأخذ بعين الاعتبار رواتب الموظفين المتعاقدين حيث يقتصر على عرض اسمائهم فقط. كما لاحظنا أيضا أن ملفات المتعاقدين غير مكتملة.
التوصية	نوصي بضرورة تسجيل رواتب المتعاقدين بجميع التفاصيل العائدة لها لجهة المبالغ والأسماء ودرجة المتعاقد.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	ان شعبة السجلات في قسم الأفراد في الوزارة تحتفظ بملفات موظفي مركز الوزارة فقط ولا تحتفظ بنسخ عن ملفات موظفي المديريات التابعة لها.
التوصية	نوصي بضرورة حفظ جميع ملفات الموظفين في مركز الوزارة بما فيها ما يعود لموظفي المديريات التابعة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

3. التنسيق بين كافة دوائر الوزارة

الملاحظة	خلال زيارتنا لوزارة البيئة، لاحظنا ضعف التنسيق بين قسم العقود والقسم المالي، حيث لا يقوم القسم المالي بتزويد قسم العقود بما يفيد استلام كفالة حسن التنفيذ، الأمر الذي يؤدي الى استمرار قسم العقود بعملية التعاقد مع المجهز بالرغم من عدم التزامه بشروط العقد في بعض الأحيان.
التوصية	نوصي بضرورة ايجاد آلية موثقة للتنسيق بين كافة الأقسام والدوائر والمديريات التابعة للوزارة والذي يضمن تبادل كافة المعلومات الخاصة بعملية التعاقد وتسديد المبالغ المترتبة على ذلك، مما يؤدي الى وجود آلية رقابة فعالة على تنفيذ العقود مع المجهزين.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

4. الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي

الملاحظة	لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي وتوصيف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تطوير وإعداد هيكل تنظيمي وتوصيف وظيفي رسمي لكل المستويات في الوزارة، هذا الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي ينبغي أن يتضمن على الأقل الأمور التالية: - التسلسل الوظيفي في الوزارة وتحديد المرجعيات. - المسؤوليات التنفيذية، المساعدون المباشرون وصلاحيات المصادقة. - المسؤوليات والواجبات التشغيلية للموظفين. - المسؤوليات الإدارية المطلوبة المتعلقة بالأداء الوظيفي. - أية واجبات أخرى يرى الوزير بضرورة تنفيذها تحت أي ظروف. - أنواع التقارير الواجب إصدارها والجدول الزمني لإعداد وإصدار هذه التقارير.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

5. إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية والمالية

الملاحظة	خلال زيارتنا إلى الوزارة، لاحظنا انه لا يوجد دليل شامل لإجراءات وسياسات الرقابة الداخلية والمالية للوزارة.
التوصية	نوصي بأن تعمل الوزارة على إعداد دليل سياسات وإجراءات رقابية داخلية مكتوبة والعمل على تطبيقها. هذه السياسات والاجراءات ينبغي أن تغطي جميع الأنشطة التشغيلية والمالية للوزارة. ينبغي أن يتم مراجعة هذا الدليل بشكل دوري لضمان عملية تحديثه وملائمته. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الإدارة العليا إتباع إجراءات رقابة مفصلة من أجل ضمان تطبيق مناسب ومتماثل لدليل السياسات والإجراءات.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

6. سجل الموجودات الثابتة

الملاحظة	لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة. إن تخصيص الرقم التعريفي لكل أصل يساعد الوزارات على تتبع أثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بهذه الموجودات، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسهل من عملية التحقق الوجود الفعلي للموجودات الثابتة العائدة للوزارة.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تخصيص أرقام تعريفية لكل بند من بنود الموجودات الثابتة التي ينبغي أن تكون مسجلة في سجل الموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بعمل جرد فعلي دوري مستقل للتحقق من وجود هذه الموجودات الثابتة وصلاحياتها.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن ضبط الدوام يتمثل بأوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى الحضور صباحاً وأنه ليس هناك أي نظام لضبط انتهاء الدوام. ان عدم وجود نظام ضبط دوام آلي (ساعات ضبط دوام آلية) قد يؤدي الى ضعف في الرقابة على دوام الموظفين.
التوصية	نوصي بضرورة استخدام ساعات ضبط الدوام الآلية لفرض نظام الرقابة على دوام المستخدمين.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال مراجعتنا لعقد تجهيز اثاث لأبنية مديريات البيئة في المحافظات (البصرة - ميسان - ذي قار) بمبلغ إجمالي 283,430,000 دينار عراقي في وزارة البيئة لاحظنا ان كفاءة حسن الاداء مقدمة على شكل صكين مصدقين بقيمة اجمالية 10,000,000 دينار عراقي أي بما يمثل 3.53% من مبلغ العقد في حين ان التعليمات الحكومية تنص على 5% أي ما يعادل 14,171,500 دينار عراقي أي يوجد فرق بقيمة 4,171,500 دينار عراقي (1.47%)
التوصية	نوصي بتنفيذ تعليمات العقود.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال عملية المراجعة والتدقيق في وزارة البيئة لاحظنا ان ملفات العقود لا تتضمن المستندات الضرورية (خطاب الضمان والكفالة المصرفية) حيث يتم عزلها في ملف اخر (ملف يضم جميع الكفالات المصرفية وخطابات الضمان) ان الحفظ لوثائق العقود بهذه الطريقة يزيد من مهام قسم العقود ويصعب من اجراءات المتابعة والتدقيق للعقد.
التوصية	نوصي بحفظ وثائق العقد بملف واحد لتسهيل عملية المتابعة والتدقيق. بحفظ وثائق العقد بملف واحد لتسهيل عملية المتابعة والتدقيق.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال مراجعتنا للعقود لاحظنا في العقد رقم 121 شركة اللؤلؤ والمرجان (عقد تجهيز ونصب اجهزة مراقبة نوعية الهواء المرحلة الثانية) ان التامينات الاولى هي عبارة عن صك مصدق بقيمة 14,000,000 دينار عراقي لا تمثل كامل نسبة 1% من قيمة العطاء البالغ 1,456,000,000 دينار عراقي حيث ان قيمة التامينات الاولى الواجب دفعها هي 14,560,000 دينار عراقي اي ان التامينات المقدمة اقل بمبلغ 560,000 دينار عراقي.
التوصية	نوصي بتنفيذ تعليمات العقود.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا خلال مراجعتنا أن الوزارة تقوم بإعادة الاعلان عن بعض العطاءات بعد فتح العروض المقدمة لأسباب مختلفة، مما يؤدي الى كشف الأسعار المقدمة من قبل المناقصين لأعضاء اللجان تتعدى سرية العروض المقدمة. مثال على ذلك عقد رقم 70 و19 و39 و94 و103 و121
التوصية	نوصي بضرورة إلزام المناقصين بتقديم عروض على مرحلتين وكما يلي: العرض الفني: ويشتمل هذا العرض على المواصفات الفنية لموضوع العقد وتاريخ التسليم والأمور الفنية الأخرى. العرض المالي: ويشتمل هذا العرض على جدول الأسعار. ومواعيد السداد وطريقة الدفع على أن لا يتم فتح العرض المالي الا بعد الموافقة على العرض الفني المذكور أعلاه. كما نوصي بضرورة تحري الدقة عند نشر إعلان العطاء والتأكد من اشتماله لكافة المواصفات والشروط المتعلقة بالعقد، وذلك لتأمين مزيد من إجراءات الضبط والرقابة على عملية الشراء.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

12. صكوك مضي على استحقاقها أكثر من ستة أشهر

الملاحظة	خلال مراجعتنا المطابقات المصرفية لشهر كانون الأول لاحظنا ان هناك صكوكا عالقة في المطابقات منذ سنة 2007 حتى تاريخه.
التوصية	نوصي بمتابعة الصكوك التي لم تتم تسويتها أما بالنسبة للصكوك التي مضي على استحقاقها أكثر من ستة أشهر فنوصي بالغائها كونها بموجب القانون تعتبر لأغية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة الاسكان والاعمار

1. فصل المهام

الملاحظة	خلال زيارتنا لوزارة الاسكان والاعمار لاحظنا أن قسم الرواتب يعد كشوفات الرواتب، يراجعها، يستلم المبالغ العائدة لها ويدفع الرواتب للموظفين، أي أنه لا يوجد فصل للمهام بين المعد للكشوفات والمراجع لها والذي يتولى عملية الدفع.
التوصية	نوصي بفصل المهام بين القسم الذي يعد كشوفات الرواتب والمسؤول عن مراجعة هذه الكشوفات والمسؤول عن دفع الرواتب.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن الهيئات وليس قسم العقود في الوزارة هي المسؤولة عن اعداد المناقصات والاعلان عنها وقبولها وينحصر دور قسم العقود بتحليل العطاءات، وكذلك لا يحتفظ قسم العقود بوثائق ملفات العقود التي ابرمتها الوزارة خلال عام 2008 ولا يحتفظ بملفات العقود للسنوات السابقة.
التوصية	نوصي بضرورة التنسيق الكامل بين الهيئات وقسم العقود بحيث يقوم قسم العقود بأداء دوره من حيث اعداد المناقصات والاعلان عنها وتحديد نتائجها وتقوم الهيئات بدورها في المشاركة.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي وتوصيف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تطوير وإعداد هيكل تنظيمي وتوصيف وظيفي رسمي لكل المستويات في الوزارة، هذا الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي ينبغي أن يتضمن على الأقل الأمور التالية: - التسلسل الوظيفي في الوزارة وتحديد المرجعيات. - المسؤوليات التنفيذية، المساعدون المباشرون وصلاحيات المصادقة. - المسؤوليات والواجبات التشغيلية للموظفين. - المسؤوليات الإدارية المطلوبة المتعلقة بالأداء الوظيفي. - أية واجبات أخرى يرى الوزير بضرورة تنفيذها تحت أي ظروف. - أنواع التقارير الواجب إصدارها والجدول الزمني لإعداد وإصدار هذه التقارير.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	حصلت وزارة الاسكان على منح عينية من منظمات خارجية لم يسجل الكثير منها في سجل الموجودات ولوحظ ان الكثير منها لم تدخل وتسجل في مخازن الوزارة.
التوصية	نوصي بضرورة تسجيل كافة المنح في السجلات المحاسبية والتأكد من ادخالها الفعلي في مخازن الوزارة.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة			
من نتائج الجرد للموجودات وجدنا ان الجرد الخاص بالأسلحة الخفيفة في نهاية السنة 2008 غير مطابق لما موجود في السجلات حيث لاحظنا وجود فرق في أعداد الأسلحة المسلمة الى منتسبي الوزارة مثال ذلك :			
النوع	العدد بموجب الجرد	العدد بموجب السجلات	الفرق
مسدس برتا	72	260	188
مسدس برونك	3	10	7
بنديقية كلاشنكوف	104	139	35
التوصية			
نوصي بضرورة متابعة الفروقات بين الجرد الفعلي والسجلات بشكل جدي كوسيلة ضبط للنظام الداخلي لمخزون السلاح.			
رد الإدارة			
درجة المخاطرة			
متوسطة			
الحالة			
جديدة			

الملاحظة	من نتائج عملية المراجعة التي قمنا بها في قسم الموجودات لاحظنا وجود سيارات مسجلة في السجلات ولم تظهر في الجرد الفعلي مثال ذلك : النوع - بيجو ROA - دوج كريسلر بروتون سالون كيا سايبا يجو 306
التوصية	نوصي بضرورة متابعة الفروقات بين الجرد الفعلي والسجلات بشكل جدي كوسيلة ضبط داخلي لمخزون السيارات.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من نتائج عملية المراجعة لقسم الموجودات في الدائرة المالية والتجارية لمقر وزارة الاعمار والاسكان لاحظنا أن هناك 49 سيارة خاصة وآلية تابعة للوزارة قد تم فقدانها أو سرقتها. قدم قسم الموجودات ضمن الدائرة المالية إشعاراً بهذا الموضوع إلى القسم القانوني من أجل متابعة الموضوع إلا أنه لم يتم حسم هذا الموضوع.
التوصية	نوصي بمتابعة القسم القانوني لهذه القضية بحيث يصار إلى اكتشاف السبب وراء فقدان هذه السيارات والآليات وإجراء القيود الحسابية التعديلية الناجمة عن ذلك كما نوصي أيضاً بجرد مخزون هذه السيارات والآليات كل ستة أشهر ومتابعة أية فروقات كإجراء ضبط لهذا المخزون.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

8. سجل اليومية للميزانية التشغيلية الجارية

الملاحظة	من خلال مراجعتنا للسجلات المحاسبية الخاصة بمقر الوزارة لاحظنا ان سجل اليومية للميزانية التشغيلية (الجارية) ولجميع أشهر السنة المالية 2008 خال من اختتام أو توقيع مسؤول السجل أو المحاسب ولا توجد أي اختتام في السجل لقسم التدقيق الداخلي في الوزارة.
التوصية	نوصي بضرورة مراجعة يومية الميزانية التشغيلية الجارية شهريا وختمه من المحاسب ودائرة التدقيق الداخلي اشعارا بالمراجعة.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال عملية المراجعة لل سجلات المالية والحسابات الختامية الخاصة بوزارة الأعمار والإسكان وجدنا أرصدة لحسابات موقوفة تعود الى فترة ما قبل 2003/4/9 لم يتم معالجتها حتى الآن. <table> <tr> <td>أسم الحساب</td><td>المبالغ (دينار عراقي)</td></tr> <tr> <td>مدينو سلف تمويل مشاريع</td><td>1,546,259,574</td></tr> <tr> <td>سلف إعتمادات</td><td>136,000,000</td></tr> <tr> <td>أمانات</td><td>1,522,167,915</td></tr> <tr> <td>دائنون</td><td>4,979,291,559</td></tr> </table>	أسم الحساب	المبالغ (دينار عراقي)	مدينو سلف تمويل مشاريع	1,546,259,574	سلف إعتمادات	136,000,000	أمانات	1,522,167,915	دائنون	4,979,291,559
أسم الحساب	المبالغ (دينار عراقي)										
مدينو سلف تمويل مشاريع	1,546,259,574										
سلف إعتمادات	136,000,000										
أمانات	1,522,167,915										
دائنون	4,979,291,559										
التوصية	نوصي بضرورة مراجعة وتحليل هذه الحسابات الموقوفة والعمل على اجراء اللازم لها.										
رد الادارة											
درجة المخاطرة	متوسطة										
الحالة	جديدة										

الملاحظة	من خلال زيارتنا للهيئة العامة للاسكان ومراجعتنا لعينة من عقود الوزارة لاحظنا أن مناقصة مشروع المجمع السكني في الأتبار المرقمة 2008/7 قد أحييت الى شركة حضرموت رغم زيادة السعر المقدم منها عن اشعار كل من شركة نبض الرافدين وشركة جبل السلام. لم نستطع الحصول على مبررات لمنح شركة حضرموت لهذه المناقصة مع العلم بأن الملف قد أحيل الى المحكمة.
التوصية	نوصي بضرورة التقيد بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية من حيث تحليل المناقصات وادراج نتيجة التحليل في ملف العقد والاحتفاظ بنسخ عن ملفات العقود التي ترسل الى المحاكم أو أي جهة اخرى.
رد الادارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة البلديات والأشغال العامة

الملاحظة	من نتائج عمليات المراجعة لدوائر وزارة البلديات والأشغال العامة وجدنا ضعف في اداء واجبات دائرة العقود في الوزارة يتمثل بما يأتي : 1. لا تمتلك الدائرة موقف بمناقصات وعقود مديرياتها على الأقل لعام 2008 التي هي من صلاحية لجنة مراجعة ومصادقة العقود أو التي هي من صلاحية مدير عام المديرية. 2. يقتصر نشاط الدائرة فقط على مراجعة المناقصة بعد صدور قرار الاحالة من المديرية صاحبة المناقصة ومن ثم تقديم وثائقها الى اللجنة المركزية بالوزارة . 3. لا علم للدائرة بالعقود التي وقعت قبل 2008 وجرى عليها تغيير خلال عام 2008 كالزيادة في المبالغ أو مدد الإنجاز.
التوصية	نوصي بضرورة التنسيق الكامل بين المديريات وقسم العقود بحيث يقوم قسم العقود بأداء دوره من حيث اعداد المناقصات والإعلان عنها وتحديد نتائجها.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

2. المديرية العامة للمياه والمجاري والبلديات- فصل المهام

الملاحظة	خلال زيارتنا للمدرييات لاحظنا أن قسم الرواتب يعد كشوفات الرواتب، يستلم المبالغ العائدة لها ويدفع الرواتب للموظفين، أي أنه لا يوجد فصل للمهام بين المعد للكشوفات والمراجع لها والذي يشارك في عملية الدفع
التوصية	نوصي بفصل المهام بين القسم الذي يعد كشوفات الرواتب والمسؤول عن مراجعة هذه الكشوفات والمسؤول عن دفع الرواتب
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

3. المديرية العامة للمياه والمجاري والبلديات- مكنة النظام المحاسبي

الملاحظة	لاحظنا أن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في سجل اليومية العامة وترحيلها الى سجل الأستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية يتم بشكل يدوي
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة باستعمال نظام معلومات محاسبي آلي في جميع المعاملات المحاسبية لتجنب الأخطاء الممكن أن تنتج عن العمليات التي تتم بشكل يدوي وللسرعة في استخراج المعلومات المالية وامكانية الاحتفاظ بقاعدة معلومات تضم كافة العمليات المحاسبية.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

4. المديرية العامة للمياه- عقد تنفيذ وتجهيز معدات مشروع ماء الإصلاح الجبايش

الملاحظة	من خلال عملية المراجعة لعينة من عقود المديرية العامة للمياه لاحظنا عدم الالتزام بنود عقد تنفيذ وتجهيز معدات مشروع ماء الإصلاح الجبايش بمبلغ إجمالي 23,064,870,400 دينار عراقي بحيث تم دفع نسبة 90% من قيمة الشحنة الاولى والبالغة \$109,243 بخلاف مانص عليه العقد بأحد بنوده على دفع نسبة 40% من قيمة الشحنة الاولى
التوصية	نوصي بالتقيد بتنفيذ بنود العقد من حيث الالتزام بجدول الدفعات.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

5. المديرية العامة للمياه- طول المدة الزمنية بين تاريخ الاحالة وتاريخ توقيع العقد

الملاحظة	من خلال المراجعة لعينة من عقود المديرية العامة للمياه لاحظنا أن المدة الزمنية بين تاريخ الاحالة وتاريخ توقيع العقد طويلة نسبياً مثال ذلك : اسم العقد تاريخ الإحالة تاريخ التوقيع
تجهيز 15 أليه متعددة الأغراض مع الاحتياطية	2008/06/30
إعداد دراسة وتصاميم ماء الكوفة	2007/12/27
التوصية	نوصي بمتابعة الاحالات وتوقيع العقود في الوقت المناسب.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال عملية المراجعة للسجلات المحاسبية في القسم المالي لكل من المديرية العامة للمياه والمديرية العامة للمجاري لاحظنا التالي: - بالنسبة للمديرية العامة للمياه أن سجل اليومية المركزية لا تحمل أختام وتواقيع قسم التدقيق الداخلي. أما بالنسبة للمديرية العامة للمجاري لاحظنا ان سجل الخطة الاستثمارية لا يحمل أختام وتواقيع قسم التدقيق الداخلي.
التوصية	نوصي قيام قسم التدقيق الداخلي بتدقيق سجلات اليومية وسجلات الخطة الاستثمارية وتوقيعها
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

7. المديرية العامة للمجاري والمياه- تسجيل وتسوية دفعات خطابات الاعتماد

الملاحظة	من خلال مراجعتنا للسجلات المالية لاحظنا أن القسم المالي لا يسجل ولا يدرج الأعمادات في سجلات خاصة تبين رقم الاعتماد ومبلغه وتاريخ فتح وإنهاء الاعتماد وان القسم التجاري فقط هو المعني عن تسجيل الاعتمادات.
التوصية	نوصي بالتنسيق بين القسم التجاري والقسم المالي من أجل التأكد من تسجيل ومتابعة الاعتماد.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

8. المديرية العامة للمجاري- صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر

الملاحظة	لدى مراجعة المطابقات المصرفية لاحظنا أن هناك صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر.
التوصية	نوصي بمتابعة الصكوك التي لم تتم تسويتها. أما بالنسبة للصكوك التي مضي على تاريخ استحقاقها مدة تزيد عن ستة أشهر فنوصي بإلغائها كونها تعتبر بموجب القانون لاغية.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال زيارتنا للمديرية تبين لنا بأن المديرية قد قامت عام 2008 بإعادة تشكيل لجنة حصر أضرار الحرب لعام 2003 لأن اللجنة القديمة لم تتوصل الى تقدير الخسائر .
التوصية	نوصي المديرية بمتابعة هذا الموضوع مع الجهات المعنية بهدف حصر وشطب أضرار حرب سنة 2003 من السجلات المحاسبية بعد الحصول على الموافقات من الجهات المعنية.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن جميع عقود المديرية لا يتم إعطاءها أرقام تعريفية بل أرقام صادر ووارد.
التوصية	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود بشكل تسلسلي تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعملية المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

11. المديرية العامة للمجاري- لعقد مشروع مجاري النعمانية

الملاحظة	من خلال مراجعتنا لعقد مشروع مجاري النعمانية في المديرية بمبلغ إجمالي قدرة 33,673,706,000 دينار عراقي لاحظنا أن الشركة قدمت تأمينات أولية بمبلغ 300,000.000 دينار عراقي (أقل من 1% من مبلغ العطاء). التأمينات الأولية اللازم تقديمها 336,737,060 دينار عراقي اي بفرق قدرة 36,737,060 دينار عراقي ولاحظنا كذلك عدم اكتمال توقيع أعضاء لجنة مراجعة ومصادقة العقود في قراراتها (رقم 31_رقم 59) المتعلقة بمشروع مجاري النعمانية.
التوصية	نوصي المديرية بإتباع اجراءات العقود المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام 2008.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

12. المديرية العامة للمجاري-سندات ادخال المخزني

الملاحظة	خلال زيارتنا المديرية تبين لنا هناك فرق في سجل المحزن بمبلغ 2.526.914.752 دينار عراقي بسبب عدم إدخال السندات المخزنية بوقتتها. ان هذا الفرق يعود لعام 2008 وسنوات سابقة
التوصية	نوصي المديرية بإدخال المستندات الخزينة عند ادخال البضائع للمخازن.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

13. المديرية العامة للمجاري- عقد تجهيز وتنفيذ ونصب محطة مجاري النجف الأشرف

الملاحظة	من خلال مراجعتنا لعقد تجهيز وتنفيذ ونصب محطة مجاري النجف الأشرف بمبلغ إجمالي 85,350,053,450 دينار عراقي في المديرية العامة للمجاري لاحظنا قيام الوزارة بتوقيع العقد من دون ورود موافقة لجنة العقود المركزية في مجلس الوزراء التي أوضحت بعد توقيع العقد إنها غير مسؤولة عن صحة إجراءات الإحالة بسبب عدم توجيه كتاب من الوزارة الى لجنة العقود المركزية في مجلس الوزراء
التوصية	نوصي الوزارة بالتزام بمفاتحة لجنة العقود المركزية في مجلس الوزراء بالنسبة للعقود التي هي ليست من صلاحية رئيس جهة التعاقد كما نصت عليه تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة 2008 المادة 7-عشرون أ
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال مراجعتنا لعقد تجهيز 34 بلدوزر الموقع مع شركة تويوتا تسوشو لاحظنا ان كفالة حسن الأداء مقدمة من الشركة بتاريخ 2008/12/14 وهذا بخلاف مانص عليه العقد الموقع بتاريخ 2008/5/20 في أحد بنوده على إلزام الشركة بتقديم الكفالة بعد 15 يوم من توقيع العقد .
التوصية	نوصي بالتقيد بتنفيذ بنود العقد.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

15. المديرية العامة للمياه والبلديات والمجاري-نظام الرواتب

الملاحظة	خلال مراجعتنا لعملية الرواتب في المديرية، لاحظنا أن المديرية تعد الرواتب يدويا. هذه العملية مجهددة ومستنفدة للوقت. بالإضافة الى ذلك، أن الاعداد اليدوي للرواتب يزيد من امكانية ارتكاب الأخطاء البشرية.
التوصية	نوصي بضرورة مكننة نظام الرواتب بحيث يصار الى ادخال قاعدة بيانات لجميع الموظفين مما يسهل وينظم عملية استخراج تقارير الرواتب ويؤمن المزيد من دقتها.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة البلديات والأشغال العامة

الملاحظة	لاحظنا عدم وجود نسخة من الموازنات السنوية المصادق عليها من وزارة المالية والخاصة بالدوائر والمديرية التابعة للوزارة لدى مقر الوزارة. كذلك لاحظنا عدم وجود نسخ من كشوفات المصروفات، الإيرادات، سجل للعقود أو خطابات الاعتماد. بلغ مجموع العقود وخطابات الاعتماد الصادرة عن الوزارة ٣٣٩,٧٧٢,٦٧٦ دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٧ إن ذلك يؤدي إلى صعوبة متابعة نشاط المديرية والدوائر التابعة من قبل مقر الوزارة ويضعف الرقابة عليها، وبالتالي صعوبة معرفة نتيجة النشاط على مستوى الوزارة.
التوصية	نوصي بضرورة متابعة نشاط المديرية والدوائر التابعة لها، لتعزيز الرقابة عليها ولتيسر لها مقارنة التخصيص السنوي مع المبالغ المصروفة، الأمر الذي يساعد على معرفة الإحتياج الفعلي السنوي لتلك الدوائر والمديرية ومتابعة نشاطها خلال السنة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (عدم وجود نسخة من الموازنات السنوية المصادق عليها من وزارة المالية والخاصة بالدوائر والمديرية التابعة للوزارة لدى مقر الوزارة، كذلك لاحظنا عدم وجود نسخ من كشوفات المصروفات، الإيرادات، سجل العقود أو خطابات الاعتماد وأن ذلك يؤدي إلى صعوبة متابعة نشاط المديرية والدوائر التابعة من قبل مقر الوزارة ويضعف الرقابة عليها، وبالتالي صعوبة معرفة نتيجة النشاط على مستوى الوزارة). وقد أظهرت متابعة الهيئة وجود نسخة من موازنات 2008/ قبل المصادقة أما ما يخص موازنات 2007/ فلم ترد أي معلومات عنها، وقد ايدت الهيئة ملاحظة الشركة حول عدم وجود نسخ من كشوفات المصروفات والإيرادات وسجل العقود أو خطابات الاعتمادات.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	لاحظنا وجود نسخ من الموازنات السنوية المصادق عليها في الوزارة لكن لم نلاحظ وجود نسخ من كشوفات المصروفات والإيرادات وسجل العقود

الملاحظة	فيما يتعلق بإدارة الموجودات الثابتة لاحظنا ما يلي: عدم وجود سجل موحد لتسجيل موجودات أقسام الوزارة. لا تحتوي السجلات المستخدمة على قيمة دفترية للموجودات، وإنما يتم تسجيل الكميات فقط. لا يتم تسجيل قيمة للهدايا والمنح وإنما يتم تسجيل أنواعها وكمياتها. لا يتم تحديث سجلات الموجودات بموجب سندات الإدخال والإخراج المخزني، الأمر الذي يؤدي إلى عدم القدرة على تتبع حركة الموجودات من خلال هذه السجلات. لم يتم توقيع سجل الموجودات الثابتة في الوزارة من قبل المعد أو مدير القسم كما لم يتم توقيعها من قبل قسم التدقيق الداخلي. لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة.
التوصية	توحيد سجلات الموجودات الثابتة لتشمل جميع أقسام الوزارة لتعزيز الرقابة على تسجيل الموجودات ومتابعة التغيرات الحاصلة عليها باستمرار. تطوير نظام لتسجيل الموجودات الثابتة بالكميات وكلفة الشراء بالإضافة إلى تسجيل الهدايا والمنح حسب القيمة السوقية، وضرورة تحديث تلك السجلات حسب سندات الإدخال والإخراج المخزني. أن تكون سجلات الموجودات الثابتة موقعة من قبل المعد ومن قبل مدير القسم، وكذلك تدقيقها وتوقيعها من قسم التدقيق الداخلي. ضرورة تخصيص أرقام تعريفية لكل بند من بنود الموجودات الثابتة التي ينبغي أن تكون مسجلة في سجل الموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بعمل جرد دوري مستقل للتحقق من وجود الموجودات الثابتة
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة فيما يتعلق بإدارة الموجودات الثابتة مايلي: أولاً- عدم وجود سجل موحد لتسجيل موجودات أقسام الوزارة. ثانياً- لا تحتوي السجلات المخزنية على قيمة دفترية للموجودات، وإنما يتم تسجيل الكميات فقط. ثالثاً- لا يتم تسجيل قيمة للهدايا والمنح وإنما تسجل أنواعها وكمياتها. رابعاً- لا يتم تحديث سجلات الموجودات بموجب سندات الإدخال والإخراج المخزني، الأمر الذي يؤدي إلى عدم القدرة على تتبع حركة الموجودات من خلال سجلات المخزون. خامساً- لم يتم توقيع سجل الموجودات الثابتة في الوزارة من قبل المعد أو مدير القسم، كما لم يتم توقيعها من قبل قسم التدقيق الداخلي. ولاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة. وقد ايدت هيئتنا المختصة ما جاء بالملاحظة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتها	الملاحظة عولجت عام 2008 ماعدا الأرقام التعريفية

الملاحظة	لاحظنا أن الوثائق المؤيدة للعقود في مديرية البلديات العامة لا يتم الاحتفاظ بها بشكل منظم، حيث أن الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على قسم الدائرة المالية، قسم القانونية، قسم الأليات، قسم التخطيط والمتابعة مما يؤدي إلى صعوبة الحصول ومتابعة بعض العقود والوثائق المؤيدة المتعلقة بها.
التوصية	نوصي الوزارة بتطوير نظام لحفظ ملفات العقود مع كافة المستندات والوثائق المؤيدة لها في ملف واحد وتنظيمها بطريقة ملائمة لتسهيل عملية الحصول عليها ومراجعتها.
رد الإدارة	شخص تقرير الشركة (ان الوثائق المؤيدة للعقود في مديرية البلديات العامة لا يتم الاحتفاظ بها بشكل منظم، حيث أن الوثائق الخاصة لكل عقد موزعة على قسم الدائرة المالية. قسم القانونية، قسم الأليات، قسم التخطيط والمتابعة، مما يؤدي إلى صعوبة الحصول ومتابعة بعض العقود والوثائق المؤيدة المتعلقة بها). وقد أيدت الهيئة المختصة صحة الملاحظة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	بقاء الملاحظة بالنسبة للمديرية العامة للبلديات وكذلك لمديرية المياه ومديرية المجاري.

الملاحظة	لاحظنا أن أعضاء لجنة فتح العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.
رد الإدارة	أوضح تقرير الشركة (أن أعضاء لجنة فتح العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر). وقد أيدت الهيئة المختصة صحة الملاحظة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعنا	بقاء الملاحظة بالنسبة للمديرية العامة للبلديات وكذلك لمديرية المياه ومديرية المجاري.

وزارة البلديات والأشغال العامة
5. إجراءات التعاقد المتعلقة بتجهيز سيارات نقل النفايات

الملاحظة	لاحظنا أن مديرية البلديات تعاقدت مع شركة أجنبية لاستيراد ١١٤ سيارة نقل للنفايات مع الأدوات الاحتياطية (عقد رقم ٨ بمبلغ ٤,٩٠٢,٠٠٠ دولار أمريكي بتاريخ 27 كانون الأول 2006) حيث تبين أن محضر لجنة فتح العطاءات والتي تم بموجبها المصادقة على التجهيز غير موقع من قبل أعضاء اللجنة.
التوصية	نوصي بضرورة عدم تنفيذ أية عقود إلا بعد استكمالها لكافة الإجراءات المتعلقة بعملية التعاقد وفقاً للتعليمات والقوانين النافذة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على قانونية التعاقد وإلزامه لكافة الأطراف.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (أن مديرية البلديات تعاقدت مع شركة أجنبية لاستيراد (114) سيارة نقل للنفايات مع الأدوات الاحتياطية، حيث تبين أن محضر لجنة فتح العطاءات والتي تم بموجبها المصادقة على التجهيز غير موقع من قبل أعضاء اللجنة). وقد ايدت الهيئة المختصة هذه الملاحظة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	تم انجاز العقد خلال عام 2008.

الملاحظة	لاحظنا أن أعضاء اللجنة المسؤولة عن إستلام الرواتب دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (أن أعضاء اللجنة المسؤولة عن استلام الرواتب دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تطلب تغيير أعضاء اللجان بشكل نصف سنوي). أيدت الهيئة المختصة ما ورد في الملاحظة أعلاه، علماً أن الملاحظة وردت وفي تقرير الشركة للسنة السابقة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة خلال عام 2008.

الملاحظة	لاحظنا أن هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية بالنيابة عن الوزارة لم يتم إبلاغ الوزارة بتفاصيلها و لذلك لم تقم الوزارة بتسجيلها علماً بأن هذه العقود مسجلة ضمن حسابات الصندوق من ضمن مصاريف الوزارة
التوصية	نوصي بالمحافظة على استمرارية التنسيق بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال اعتماد آلية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المعدة من قبل المؤسسات الأمريكية لكي يتم تحديثها في سجلات الوزارة المحاسبية.
رد الإدارة	أوضح تقرير الشركة (أن هنالك عدداً من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية بالنيابة عن الوزارات لم يتم إبلاغ الوزارة بتفاصيلها ولذلك لم تقم الوزارة بتسجيلها، علماً بأن هذه العقود مسجلة ضمن حسابات الصندوق من ضمن مصاريف الوزارة). أظهرت متابعة الهيئة المختصة بعدم وجود أية أوليات في الوزارة بخصوص الموضوع.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	عولجت الملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة الصناعة و المعادن

1. مطابقة بين ميزان المراجعة وجدول الرواتب

الملاحظة	لاحظنا عدم قيام الرقابة الداخلية بمطابقة شهرية او فصلية بين ميزان المراجعة وجدول الرواتب.
التوصية	نوصي بان تقوم الرقابة الداخلية بالمطابقة بين ميزان المراجعة وجدول الرواتب وملاحقة الفروقات ان وجدت.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أنه خلال عام 2008 كان يتم تسليم الرواتب والمستحقات الأخرى لموظف واحد وهو المسؤول عن صرفها و ليس الى لجنة. قامت الوزارة بحسب الامر الوزاري عدد 5929/20/411 تاريخ 2009/2/12 بتشكيل لجان لاستلام و توزيع الرواتب والمستحقات الأخرى.
التوصية	نوصي بان تلتزم الوزارة بالأمر المذكور اعلاه و أن يجدد أعضاء اللجنة بشكل دوري. كما نوصي بأن يوقع كل أعضاء اللجنة على استلام الرواتب وليس رئيس اللجنة فقط.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	تم تشكيل لجنة فنية لتحديد اضرار الحرب بحسب الامر الوزاري عدد 21308/20/411 تاريخ 2008/7/3 و لكن من خلال مراجعتنا للوزارة اعلمنا بان اللجنة لتاريخ 2009/4/7 لم تقم بإعداد جداول مكتملة للأضرار.
التوصية	نوصي الاسراع بتحديد اضرار الحرب وشطبها من السجلات بعد أخذ الموافقات من الجهات المعنية.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا ان لا يتم مطابقة رصيد مصروفات صيانة السيارات الظاهرة في السجلات المالية مع البطاقات الموجودة في قسم النقليات.
التوصية	نوصي بان يقوم القسم المالي بأعداد سجل خاص لمتابعة مصروفات صيانة السيارات ومطابقته مع البطاقات الموجودة في قسم النقليات .
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة الصناعة و المعادن

الملاحظة	لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة. إن تخصيص الرقم التعريفي لكل موجود يساعد الوزارات على تتبع اثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بالموجودات الثابتة، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسهل من عملية التحقق المادي للموجودات الثابتة للوزارة.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تخصيص أرقام تعريفية لكل بند من بنود الموجودات الثابتة التي ينبغي أن تكون مسجلة في سجل الموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، وصي بعمل جرد دوري مستقل للتحقق من وجود الموجودات الثابتة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (ان سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة ، ان تخصيص الرقم التعريفي لكل موجود يساعد الوزارات على تتبع اثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بالموجودات الثابتة، بالإضافة إلى ذلك فإنه يسهل من عملية التحقق المادي للموجودات الثابتة للوزارة). وقد ايدت الوزارة بموجب كتابنا المرقم 289 في 2008/4/10 صحة الملاحظة وبيّنت انها اتخذت الاجراءات اللازمة في سنة 2007 بإدخال الموجودات الثابتة وحسب استمارة جرد سنة 2006 على برنامج خاص للحاسبة الالكترونية في مركز المعلومات والمعرفة العلمية وحالياً مخرجات هذا النظام يتضمن ارقام تعريفية للموجودات لغرض المطابقة مع ارصدة الجرد الفعلي وذلك من خلال مركز المعلومات والمعرفة العلمية للتحقق من وجود الموجودات الثابتة، وأن الملاحظة مكررة من السنة السابقة.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	لاحظنا ان الوزارة قد قامت بتسجيل الموجودات الثابتة بحسب استمارة جرد سنة 2006 على برنامج خاص للحاسبة الالكترونية في مركز المعلومات والمعرفة العلمية. هذا البرنامج يتضمن ارقام تعريفية للموجودات الثابتة. ان الارقام ليست مثبتة على الموجودات بل هناك قائمة في كل غرفة تتضمن الارقام التعريفية للموجودات و نوع الموجودات و العدد. ان عملية الجرد تمت خلال عام 2008 و الملاحظ ان معظم الفروقات تعود للفترة قبل 2003/4/9 بحيث وجدت الموجودات غير مسجلة في السجلات المالية.

الملاحظة

لاحظنا وجود عقد بمبلغ 15,735,200 دولار امريكي من العقود المدارة من قبل الوكالات الامريكية بالنيابة عن الوزارة لم يتم ابلاغ الوزارة بتفاصيله ولذلك لم تقم بتسجيله علماً بأن هذا العقد مسجل ضمن حسابات الصندوق من ضمن مصاريف الوزارة.

التوصية

نوصي بالمحافظة على استمرارية التنسيق بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال إقرار آلية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية كي يتم تحديثها في سجلات الوزارات المحاسبية.

رد الادارة

شخص تقرير الشركة الى [وجود عقد بمبلغ (15735200) دولار امريكي من العقود المدارة من قبل الوكالات الامريكية بالنيابة عن الوزارة لم يتم ابلاغ الوزارة بتفاصيله ولذلك لم تقم بتسجيله علماً بأن هذا العقد مسجل ضمن حسابات الصندوق من ضمن مصاريف الوزارة]. وقد اجابت الوزارة بموجب كتابها اعلاه بعدم وجود اية معلومات عن العقد المذكور وحسب ما ورد بمذكرة لجنة اعمار بناية الوزارة ذي العدد 218 في 2008/4/1 حيث تمت احالة العمل الى احدى الشركات الامريكية والتي بدورها قامت بإحالة اعمار الوزارة الى احدى الشركات المحلية والتي قامت بتنفيذ العمل دون ان يكون هناك أي رأي للوزارة بالموضوع من حيث الاحالة والسعر والتنفيذ ولم يتم اعداد محاضر استلام اصولية للعمل المنجز بين الوزارة والشركة المكلفة بالتنفيذ، وأن الملاحظة مكررة من السنة السابقة.

درجة المخاطرة

عالية

الحالة

مكررة

متابعتنا

لم نستطيع التأكد من العقد المذكور اعلاه. و حسب معاون مدير العام للدائرة الاقتصادية ان المبلغ المذكور اعلاه خطأ. من خلال متابعتنا للملاحظة اعلاه تبين ان الوزارة استلمت كتاب من وزارة التخطيط و التعاون النمائي عدد: 19/5/1 تاريخ 2009/1/4 مرفق مع الكتاب قرص مزود من السفارة الاميركية يتضمن مشاريع المنحة الاميركية. في كتاب عدد: 5803 تاريخ 2009/2/12 قامت وزارة الصناعة بتوضيح ما جاء في القرص:

وصف	القيمة الاجمالية(دأ)	ملاحظة الوزارة
1 الردهه الطبية و اجهزة الصيدلية	185,551.92	لا تتوفر اوليات لدى الوزارة
2 اعادة تشكيل طابق 4 و 8 بناية الوزارة	370,614.67	هناك ملاحظات من قبل لجنة تأهيل طوابق الوزارة
3 اعادة تشكيل الطابق الرابع و بناء مطعم	250,102.00	تمت من قبل لجنة اعمار الوزارة
4 ترميم مياه مجاري سوق TAPA	14,862.00	لا تتوفر اوليات لدى الوزارة
5 بناء خزانات حامض ACID	1,280,684.00	لا تتوفر اوليات لدى الوزارة
6 اعادة بناية وزارة الصناعة	14,843,531.00	هناك ملاحظات من قبل لجنة تأهيل طوابق الوزارة

الملاحظة	أن هناك عدد من أرصدة التأمينات النقدية القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JPMorgan)
التوصية	نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الوضع الحالي لكافة التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كل الأرصدة القائمة القديمة. كذلك نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة [أن هناك عدد من أرصدة التأمينات النقدية القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JPMorgnn)] وقد بينت الوزارة. بموجب كتابها أعلاه. بخصوص الاعتماد المرقم 2003/194 فقد أعلمتنا الشركة العامة لصناعة الأسمدة الشمالية بكتابها المرقم 2362 في 2007/10/3 بعدم وجود متعلقات وقد تم إغلاق الاعتماد أما بخصوص الاعتماد 2003/196 فقد أعلمتنا الشركة العامة لصناعة الأسمدة الشمالية بأن المبلغ المتبقي يمثل غرامات تأخيرية وتحاسب ضريبي ولم يتم إعادة المبلغ رغم متابعات الشركة لذلك.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	لاحظنا ان هناك مراسلات بين الوزارة و المصرف العراقي للتجارة و اخر مراسلة كانت بتاريخ 2009/2/24. لم نحصل على كتاب تأييد من JP Morgan لذلك لا نستطيع أن نؤكد ما اذا كان هناك أرصدة تأمينات نقدية قديمة عن خطابات الاعتماد المفتوحة لدى JP Morgan.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة الدفاع

1. مطابقة حسابات المصارف: حساب الوزارة لدى مصرف الرافدين- الرئيسي

الملاحظة	لدى الإطلاع على مطابقة الحساب أعلاه كما في 2008\12\31 وجدنا ما يأتي: 1. تضمنت المطابقة عدداً من الصكوك المقيدة في سجلات الوزارة ولم تظهر في كشف المصرف، وقد جاءت بإجمالي مبلغ وقدره 1,076,097,424 دينار عراقي عن سنة 2006 وكذلك بإجمالي مبلغ 16,637,168,432 دع عن سنة 2007 أي بما مجموعه 17,820,825,776 دع. إن هذه المبالغ كان ينبغي أن تلغى كونها تمثل قيم صكوك مضي على تاريخها أكثر من ستة أشهر. 2. تضمنت المطابقة مبالغ ظهرت في كشف المصرف وليس للوزارة علم بتفاصيلها، حيث كان إجمالي هذه المبالغ لسنة 2005 مبلغ 10,279,250 دع ولسنة 2006 إجمالي مبلغ 1,783,000 دع ولسنة 2007 إجمالي مبلغ 892,122,350 دع وإجمالي مبلغ 36,815,530 دع لسنة 2008، بما مجموعه 941,000,130 دع. 3. تضمنت المطابقة مبالغ قامت الوزارة بقيدها في سجلاتها في جانب المقبوضات للحساب المصرفي ولم تظهر في كشف المصرف. حيث كان إجمالي هذه المبالغ لسنة 2006 مبلغ 7,830,000 دع وإجمالي مبلغ 456,019,150 دع لسنة 2007 وإجمالي مبلغ 89,397,200 دع لسنة 2008. وشكلت هذه المبالغ ما مجموعه 545,416,350 دع. 4. تضمنت المطابقة مبالغ قامت الوزارة بقيدها ضمن الرصيد دون وجود أوليات بما مجموعه 18,625,637,039 دع. 5. تضمن الكشف المذكور في (1) أعلاه خطأ في الجمع بمبلغ 9,000,000 دع.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة بما يأتي: 1. إلغاء الصكوك المذكورة في (1) أعلاه والتي مضي على تاريخ تحريرها أكثر من 6 أشهر حسب القانون لعدم صلاحيتها للصرف من المصرف. 2. متابعة المصرف للحصول على أوليات المبالغ المذكورة في (2) و(4) أعلاه والقيد والتصحيح بموجبها، لا سيما وأن مجموع هذه المبالغ كان أكثر من 36 مليار دينار. 3. متابعة المصرف بخصوص المبلغ الظاهر في (3) أعلاه للتوصل إلى الأوليات الضرورية للقيد بموجبها. 4. إحالة جميع المطابقات المصرفية للتدقيق الداخلي للمراجعة وإعادة الحساب ومصادقة ذلك تجنباً لورود أخطاء بالجمع أو الكتابة مستقبلاً.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

2. مطابقة حسابات المصارف: حساب الوزارة لدى مصرف الرافدين- فرع الوزارة

الملاحظة	لدى الإطلاع على مطابقة الحساب أعلاه كما في 2008\12\31 وجدنا ما يأتي: 1. تضمنت المطابقة مبالغ ظهرت في كشف المصرف وليس للوزارة علم بتفاصيلها، حيث كان إجمالي هذه المبالغ لسنة 2006 إجمالي مبلغ 470,174,127 دينار عراقي ولسنة 2007 إجمالي مبلغ 1,391,551,931 دينار عراقي وإجمالي مبلغ 7,722,912,844.300 دينار عراقي لسنة 2008، بما مجموعه 9,584,638,902.300 دينار عراقي . 2. تضمنت المطابقة مبالغ قامت الوزارة بقيدها في سجلاتها ولم تظهر في كشف المصرف. حيث كان إجمالي هذه المبالغ لسنة 2006 مبلغ 403,241,447 دينار عراقي وإجمالي مبلغ 214,958,258 دينار عراقي لسنة 2007 وإجمالي مبلغ 411,982,096 دينار عراقي لسنة 2008. وشكلت هذه المبالغ ما مجموعه 1,033,960,601 دينار عراقي عن مجموع المذكور أعلاه بالإضافة إلى إجمالي الوارد بالمطابقة عن سنة 2009 مبلغ 3,778,800 دينار عراقي . 3. تضمنت المطابقة مبالغ قامت الوزارة بقيدها ضمن الرصيد دون وجود أوليات بما مجموعه 16,884,155 دينار عراقي . 4. تضمن الكشف المذكور في (1) أعلاه خطأ في الجمع بمبلغ 62,450 دينار عراقي كما تضمن الكشف المذكور في (2) أعلاه خطأ في الجمع بمبلغ 4 دينار عراقي .
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة بما يأتي: 1. متابعة المصرف للحصول على أوليات المبالغ المذكورة في (2) أعلاه والقيد والتصحيح بموجبها. 2. متابعة المصرف بخصوص المبلغ الظاهر في (1) و(3) أعلاه للتوصل إلى الأوليات الضرورية للقيد بموجبها. 3. مراعاة عدم تضمن المطابقات مبالغ لا تقع ضمن الفترة، والمقصود هو المبلغ الظاهر في (2) أعلاه بما يخص سنة 2009. 4. إحالة جميع المطابقات المصرفية للتدقيق الداخلي للمراجعة وإعادة الحساب ومصادقة ذلك تجنباً لورود أخطاء بالجمع أو الكتابة مستقبلاً.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

3. مطابقة حسابات المصارف: حساب الوزارة لدى مصرف الرافدين- فرع الزوية

الملاحظة	لدى الإطلاع على مطابقة الحساب أعلاه للفترة لغاية 2008\12\31 وجدنا ظهور مبلغ وقدره 419,002,220 دع ضمن الفروقات عن قيمة صك مصدق محرر في 2006\7\25. وقد تم تشكيل مجلس تحقيقي بالفقدان ولم يبت بالموضوع حتى نهاية سنة 2008.
التوصية	نوصي بالاسراع لاتخاذ قرار يتم بموجبه معالجة موضوع الصك المذكور.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

4. مطابقة حسابات المصارف: حساب الوزارة لدى المصرف العراقي للتجارة TBI

الملاحظة	لم نجد أثراً لمطابقات حسابات الوزارة مع المصرف العراقي للتجارة TBI منذ سنة 2005، وقد أعلمنا بأن هناك لجنة مشكلة لهذا الغرض لم تتخذ إجراءاتها حتى تاريخ المراجعة في نيسان 2009. وقد ترتب على هذا التأخير عدم قيام الوزارة بتسجيل أي قيد يخص المصرف المذكور رغم العمليات المحاسبية المهمة التي قامت بها الوزارة من خلال الحساب المذكور.
التوصية	نوصي ببذل المزيد من الاهتمام بهذا الموضوع المهم ليتم القيد في سجلات الوزارة لضمان إعطاء السجلات المحاسبية الصورة الحقيقية للعمليات المحاسبية.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة

رغم تضمن موقف عقود المبيعات الخارجية FMS لعدد يفوق 100 عقد بقيمة إجمالية تتفوق 4 مليار دولار أمريكي فإننا لم نجد أثراً لقيود عمليات هذه العقود ضمن سجلات الوزارة لدى القسم المعني لدى مديرية الموازنة والبرامج منذ انضمام الوزارة لهذا البرنامج بموجب قرار لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء رقم 842 في 2006\10\11. حيث تبين أن القسم لا يقوم بالقيود لعدم توفر المستندات والمعلومات الضرورية. كما لاحظنا عدم استلام الكوادر ذات العلاقة للتدريب الكافي على العمل بموجب هذا البرنامج حيث لم يتم تفعيل استخدام استمارة التناقضات 103-340 على سبيل المثال حتى 2009\2\15 رغم دورها المهم في عملية الاستلام.

التوصية

نوصي ببذل المزيد من الاهتمام بهذا الموضوع الجوهرى عن طريق ما يأتي:

1. إعادة تشكيل القسم المحاسبي المسؤول عن هذه المهمة وتوسيع وتدريب كادره بكافة امتداداته وفق متطلبات البرنامج المذكور.
2. تكليف الملحقة العسكرية بسفارتنا بواشنطن بمتابعة البرنامج.
3. تشكيل لجان فحص واستلام متخصصة ثابتة أو متنقلة في منافذ الاستلام الرئيسية الثلاث لتزويد القسم المذكور بمستندات الفحص والقبول حال ورودها.
4. تطوير أنظمة الفحص والقبول لتشمل مجالات إضافية (مختبرات فحص الوقود فيما يتعلق بعقد IQ-D-GAM على سبيل المثال).
5. إكمال المعلومات اللازمة للقيود في سجلات القسم المحاسبي المعني بالوزارة لضمان إعطاء السجلات المحاسبية الصورة الحقيقية للعمليات المحاسبية.
6. احتواء ملفات هذه العقود على كافة المستندات العائدة للعقود المنفذة عن طريق البرنامج لدى الجهة المحاسبية المسؤولة عن المتابعة والقيود باعتبارها الجهة المركزية لحفظ هذه العقود ابتداء من كشوفات تحديد المتطلبات الصادرة من مديرية النهج والمتطلبات ومروراً برسائل الطلب ورسائل القبول LOR و LOA وقوائم الحساب DD645 وبيانات المطابقة DD250 ومستندات الاستلام DD1348 واستمارات التناقضات 103-340 وجميع المستندات الضرورية الأخرى وصولاً لغلق الملف بتقرير الفحص والقبول ومستند استلام 102 الصادر من تشكيلات الوزارة.
7. مطالبة الجهة المختصة في I-MNSTC بالإبقاء على الكادر الأمريكي المسؤول عن تنفيذ ومتابعة البرنامج لفترة لا تقل عن سنتين أو إيلاء المزيد من الاهتمام لعملية الاستلام والتسليم بين الكادر الأمريكي وكوادر الوزارة.
8. كما تتم مطالبة نفس الجهة بإجراء التدريب الموقعي in-house training المستمر لكادر الوزارة المكلف بتنفيذ ومتابعة البرنامج.
9. اتخاذ الإجراءات الكفيلة لقيود الشحنات الواسلة منذ بدء العمل بالبرنامج بواسطة لجنة تأخذ على عاتقها جمع المعلومات الضرورية لذلك من الوثائق الأصلية للعقود والجروقات الفعلية التي تجريها الوحدات المستفيدة ومستندات 1348 و 102 وشهادات الفحص والقبول ووثائق الشحن وما إلى ذلك.
10. توسيع دائرة المراجعة والتدقيق لرسائل برنامج FMS وذلك بعرضها على دائرة المفتش العام والمديرية العامة للموازنة والبرامج والمستشار القانوني والتدقيق المركزي والدوائر المعنية من الناحية الفنية أسوة بعقود الوزارة التي تتم وفق السياقات المعتادة.

عالية

درجة المخاطرة

جديدة

الحالة

الملاحظة	علمنا أن القسم المحاسبي لا يقوم بمسك سجل للموجودات كما أنه لا يتم إجراء الجرد السنوي على موجودات مديرية الموازنة والبرامج.
التوصية	نوصي بجرد الموجودات الثابتة ومطابقته مع قيود مشتريات الموجودات الثابتة وفتح سجل للموجودات بموجب ذلك.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

7. رسائل قبول مجمدة ضمن برنامج FMS

الملاحظة

لدى الإطلاع على موقف رسائل القبول في 2009\4\21 المتمثل بما يأتي:

السنة	المجموع	منفذة	جزئية	غير منفذة ملغية	مجمدة
2005	1	1	0	0	0
2006	2	0	2	0	0
2007	53	23	17	10	3
2008	54	1	8	33	11
2009	3	0	0	2	1
	113	25	27	45	12

وقد تبين أن سبب تجميد العقود المبينة تحت عنوان (مجمدة) هو عدم توفر التخصيص اللازم لتمويل رسائل القبول رغم توقيع السيد وزير الدفاع على رسائل القبول علماً أن إجمالي قيمة هذه العقود مبلغ \$550,597,417.

التوصية

نوصي بعرض رسائل القبول على الجهة المالية لبيان توفر التخصيص اللازم لتمويل الشراء قبل رفعها إلى سلسلة المراجع للمصادقة النهائية من قبل السيد وزير الدفاع.

درجة المخاطرة

متوسطة

الحالة

جديدة

8. مؤهلات القوى العاملة في مديرية الموازنة والبرامج

الملاحظة	خلال إطلاعنا على مؤهلات منتسبي مديرية الموازنة والبرامج وجدنا الآتي: 1- وجود منتسب واحد يحمل شهادة دبلوم عالي في اللغة الفارسية. 2- وجود منتسب واحد يحمل شهادة بكالوريوس تربية تاريخ وعدد واحد بكالوريوس تربية فيزياء وعدد واحد بكالوريوس تربية رياضيات ضمن المديرية. 3- وجود منتسب واحد يحمل شهادة بكالوريوس زراعة وعدد واحد بكالوريوس فنون جميلة وعدد واحد بكالوريوس هندسة ميكانيك وعدد واحد بكالوريوس علوم فيزياء ضمن المديرية. 4- وجود منتسب واحد يحمل شهادة دبلوم نفط (قسم الصكوك) وعدد واحد دبلوم كهرباء (قسم الصكوك) وعدد واحد دبلوم ميكانيك دروع وعدد إثنين دبلوم معهد المعلمين وعدد واحد دبلوم طبي فني (قسم الصكوك) عدد واحد دبلوم كيمياء ضمن المديرية. 5- وجود 5 منتسبين يحملون شهادة إعدادية الصناعة وعدد واحد إعدادية الزراعة (قسم السجلات) ضمن المديرية.
التوصية	نوصي بدراسة واعتماد توصيف وظيفي يحدد بموجبه الملاك والمؤهلات العلمية المطلوبة ليتم الإلتزام به عند إجراء التعيينات ضماناً لقيام المديرية المذكورة بتنفيذ واجباتها على أكمل وجه.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وتحويلها الى الأستاذ العام واستخراج ميزان مراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارة باستعمال نظام معلومات محاسبي آلي في جميع المعاملات المحاسبية لتجنب الأخطاء الممكن أن تنتج عن العمليات التي تتم بشكل يدوي وللسرعة في استخراج المعلومات المالية وإمكانية الاحتفاظ بقاعدة معلومات تضم كافة العمليات المحاسبية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن نماذج ضبط الدوام تتمثل بأوراق يتم التوقيع عليها من قبل المنتسبين لدى الحضور في غياب ساعات ضبط الدوام الآلية مما يؤدي إلى ضعف الرقابة على دوام المنتسبين.
التوصية	نوصي باتخاذ مايلزم بشأن ضبط الدوام آلياً لاسيما مع وجود قسم متخصص باصدار البطاقات الذكية ضمن تشكيلات الوزارة الإدارية.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق
وزارة الدفاع

الملاحظة	لاحظنا قيام الوزارة بتحويل مبلغ ١,١٠٠ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٧ إلى الحساب الخاص في بنك الاحتياطي الفدرالي (Foreign Military Sales FMS –) بدائرة العقود العسكرية الأجنبية الأمريكي في نيويورك. لم يتوفر لاطلاعنا معلومات عن كيفية صرف النفقات من هذا الحساب نظراً لعدم وجود هذه المعلومات لدى الوزارة علماً بأن الوزارة لم تقم بتسجيل المبالغ التي تم صرفها من هذا الحساب خلال العام ضمن مصاريفها الرأسمالية.
التوصية	نوصي بضرورة تسجيل كافة المصاريف المتعلقة بالانفاق الرأسمالي في سجلات الوزارة بالإضافة إلى المطابقة الشهرية لحساب دائرة العقود العسكرية الأجنبية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة قيام الوزارة بتحويل مبلغ 1,100 مليون دولار خلال عام 2007 إلى الحساب الخاص بدائرة العقود العسكرية الأجنبية في بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي في نيويورك ولم يتوفر لإطلاعنا معلومات عن كيفية صرف النفقات من هذا الحساب نظراً لعدم وجود المعلومات لدى الوزارة علماً أن الوزارة لم تقم بتسجيل المبالغ التي تم صرفها من هذا الحساب خلال العام ضمن مصاريفها الرأسمالية وقد أظهرت متابعة الهيئة المختصة أن آلية تحويل المبلغ تتم عن طريق وزارة المالية مباشرة وليس عن طريق وزارة الدفاع وبالتالي لم يتم تسجيل أي قيد محاسبي في سجلات وزارة الدفاع ماعدا تأشير تنزيل التخصيص من برنامج FMS علماً أنه لم يتم حسم موضوع المعالجة القيدية لسنة 2006 و 2007 لغاية تاريخه بسبب تأخر إجراء التعاقدات وفق البرنامج المذكور.
درجة المخاطرة	عالية.
الحالة	مكررة
متابعتنا	أعيدت صياغة الملاحظة ووضعت ضمن ملاحظتنا لسنة 2008 (قيود عمليات المبيعات الخارجية العسكرية).

2. فصل المهام بين أعضاء لجان فتح وتحليل العروض

الملاحظة	لاحظنا خلال مراجعتنا للعقد 1000-70 الخاص بتجهيز بدلات لفصل الشتاء أن أحد أعضاء لجنة فتح العروض هو نفسه أحد أعضاء لجنة تحليل العروض.
التوصية	نوصي بضرورة تطبيق تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب الفصل بين مهام لجان فتح العروض وتحليلها وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة على عملية التعاقد.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة أن أحد أعضاء فتح العروض هو نفسه أحد أعضاء لجنة تحليل العروض وقد أيدت الهيئة المختصة ذلك.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	لم يسترع انتباهنا أية حالة مماثلة خلال سنة 2008.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة الخارجية

1. سجلات الموجودات

الملاحظة	لدى الاطلاع على سجلات الموجودات الثابتة لسنة 2008 لاحظنا ما يأتي: 1- لم تقم الادارة المالية المعنية بتحرير قيود شراء هذه الموجودات حتى وقت مراجعتنا للوزارة في شهر آيار 2009. 2- وجدنا تداخل بين مفردات الموجودات في صفحة الأسلحة من السجل حيث تم إدراج مسدسات وجعب أسلحة في نفس الصفحة. 3- لم تتطابق الكميات المثبتة في صفحة الأسلحة مع كشف مشتريات الأسلحة لسنة 2008 حيث زاد المذكور في الكشف عنه في صفحة الأسلحة كمّاً ونوعاً. 4- لم تتضمن مفردات الموجودات المقيدة في السجلات لكثير من الحالات للمعلومات الهامة، حيث وجدنا على سبيل المثال نقصاً في أرقام الشاصي والمحرك لبعض السيارات كما لم تسجل كلف الشراء في السجل لمعظم السيارات. 5- عدم اعتماد السجلات النظامية (محاسبة 13) لجميع انواع الموجودات حيث وجدنا ان سجل السيارات كان خارج السياقات.
التوصية	نوصي بما يلي: 1- إكمال تحرير قيود المشتريات للسنوات السابقة ومطابقتها مع المقيد بالسجلات. 2- اعتماد المعايير السائدة في القطاع الحكومي للفصل بين سجلات الموجودات عند التسجيل. 3- إحالة سجلات الموجودات إلى الجهات التدقيقية قبل اعتمادها واستئناف العمل بها. 4- إكمال المعلومات الضرورية لإظهار سجلات الموجودات بالصورة الصحيحة. 5- اعتماد السجلات المحاسبية النظامية في تسجيل الموجودات.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال مراجعتنا لعقد شراء سيارات GMC Yokun XL المذكور أعلاه والذي بلغت قيمته \$692,500 تبين لنا ما يأتي: 1- تمت عملية التعاقد عن طريق لجنة مشتريات على النقيض مما تنص عليه الفقرة الرابعة من (ب) صلاحيات الشراء) في تعليمات تنفيذ الموازنة حيث كان ينبغي أن تتبع فيها إجراءات المناقصة العلنية أو الدعوة المباشرة. 2- لم تقم الوزارة بإعلام الجهات المعنية كإعلام وزارة التخطيط بتفاصيل العقد ومبلغه وبيانات الجهة المتعاقد معها حال إكمال إجراءات توقع العقد. 3- خلو العقد من أختام وموافقات الدائرة القانونية في الوزارة ومن الرقم التسلسلي ومن عنوان الطرف الثاني. وقد تبين لنا نفس الملاحظات أعلاه ما وجدناه بخصوص عقد شراء سيارات شيفروليه كابرز موديل 2008 بمبلغ \$806,250.
التوصية	نوصي الجهات التعاقدية بالوزارة بالإلتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية وتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية وذلك بإتخاذ إجراءات تكون من ضمنها عرض العقد قبل التوقيع على الدائرة القانونية بالوزارة للمصادقة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال مراجعتنا لعملية صرف رواتب البعثات الدبلوماسية في الخارج لاحظنا ما يأتي: 1- أن بعض الموظفين يخولون موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم دون وجود تفويض أو أية وثائق مؤيدة لدى شعبة الرواتب المعنية بالوزارة للتأكد من صحة التحويل، ظهر ذلك كمثال في قوائم رواتب بعثات مانيلا ودمشق وطهران لشهر تشرين الثاني 2008. 2- لاحظنا في بعض الحالات أن الموظفين لا يقومون بالتوقيع على قائمة الرواتب لإثبات استلامهم للراتب وقد ظهر لنا ذلك كمثال في قوائم رواتب بعثة صوفيا لشهر أيلول وتشرين الثاني 2008. 3- تحتفظ شعبة رواتب البعثات التي تصدر كشوفات الرواتب ببعض القوائم التي ترد من البعثات وبطريقة عشوائية، وكمثال على ذلك لم نجد لدى الشعبة القوائم الواردة من بعثات المنامة ووارسو وأثينا لجميع أشهر سنة 2008 حيث علمنا أنه يحتفظ بها لدى أقسام التدقيق الداخلي.
التوصية	نوصي بقيام الوزارة بإصدار تعليمات محددة تلزم البعثات والممثلات في الخارج بصيغ وإجراءات محددة تجنب حدوث مثل هذه الحالات، كما نوصي بتسمية القسم المختص ليقوم بحفظ جميع الكشوفات بشكل يضمن الإطلاع والمراجعة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال مراجعتنا لعينات من المناقصات والعقود وجدنا ما يأتي: 1- لاحظنا أنه تم الإعلان عن مناقصة الأعمال الإستشارية لمشروع تأهيل وترميم مبنى السفارة العراقية في باريس بصحيفة محلية واحدة، كما أنه تم الاعلان بصحيفتين محليتين عن مناقصة بناء بناية القنصلية الجديدة ودار السكن في دبي، بخلاف التعليمات التي تنص على الاعلان في 3 صحف. 2- لاحظنا أن إجراءات التعاقد لبعض العقود تتم عبر الدائرة الهندسية بالتنسيق مع الدائرة القانونية، ولم نجد في مركز الوزارة دائرة أو قسم مركزي للعقود يكون مسؤولاً عن إجراءات العملية التعاقدية.
التوصية	بناءً على ما تقدم نوصي بما يأتي: 1- تعميم تعليمات تنفيذ العقود الحكومية على السفارات والممثلات في الخارج للعمل بموجبها. 2- تشكيل جهة مختصة بتنفيذ ومتابعة إجراءات التعاقدات العامة حسب المادة (11- تشكيلات العقود العامة) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن نماذج ضبط الدوام تتمثل بأوراق يتم التوقيع عليها من قبل المنتسبين لدى الحضور في غياب ساعات ضبط الدوام الآلية مما يؤدي إلى ضعف الرقابة على دوام المنتسبين.
التوصية	نوصي باتخاذ ما يلزم بشأن ضبط الدوام آلياً لاسيما مع وجود قسم متخصص باصدار البطاقات الذكية ضمن تشكيلات الوزارة الإدارية.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لا تمتلك الوزارة هيكل تنظيمي محدث يوضح المستويات والصلاحيات فقد وجد أن الهيكل الموجود حالياً لا يتفق مع واقع الوزارة. كما لم نجد التوصيف الوظيفي للوزارة.
التوصية	نوصي بإجراء مايلزم لإصدار هيكل الوزارة التنظيمي وتوصيف الوظائف فيها يبينان تشكيلات الوزارة وارتباطاتها والوظائف والصلاحيات والواجبات وغير ذلك.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا عدم مصادقة وزارة المالية على سجل التوحيد في الدائرة الادارية والمالية بوزارة الخارجية/ قسم المحاسبة لسنة 2008 والسنوات السابقة.
التوصية	نوصي بالالتزام بتعليمات مسك الدفاتر المحاسبية والتعليمات والضوابط الأخرى السارية.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

8. سيارات مسروقة

الملاحظة		
لاحظنا وجود حالات سرقة لسيارات تابعة للوزارة حدثت بعد سنة 2003، من بينها ثلاث سيارات سرقت بحسب تقرير لجنة جرد السيارات في سنة 2008 ولم نستطع الحصول على إجابات ومستندات موثقة تبين الموقف النهائي للموضوع اعلاه ما بين شعبة النقل وقسم الموجودات والدائرة القانونية مثال ذلك:		
نوع السيارة	رقم السيارة	تاريخ السرقة
دايوو	248810	2007/01/10
بيكب	470215	2008/08/24
التوصية		
نوصي بالمزيد من التنسيق بين الدوائر المعنية لإكمال محاضر التحقيق والأوراق القانونية للسيارات المسروقة.		
درجة المخاطرة		
متوسطة		
الحالة		
جديدة		

9. لجان جرد البعثات والممثلات الخارجية

الملاحظة	لاحظنا فيما يتعلق بعملية جرد موجودات البعثات للسنة المنتهية في 2008/12/31 ما يأتي: 1- بعض البعثات قامت بالجرد دون إصدار أمر إداري بتشكيل لجنة مختصة لهذا الغرض مثال ذلك بعثات إسطنبول والدوحة والسفارة في القاهرة. 2- بعض البعثات لم ترسل قوائم جرد 2008 لحين إنهاء زيارتنا للوزارة في أيار 2009 مثال ذلك بعثات لندن ودبي. 3- لم تتضمن سجلات الوزارة المتضمنة موجودات البعثات لسنة 2008 الكثير من البيانات الهامة فلاحظنا مثلاً ورود جملة شراء قديم تحت بند رقم وتاريخ معاملة الشراء لأغلب صفحات سجل موجودات القنصلية في دمشق، كما لوحظ أن سجل سيارات السفارة في نيودلهي لم يتضمن ارقام الشواصي.
التوصية	نوصي ببحث الدوائر المعنية لسرعة تشكيل لجان الجرد بشكل رسمي لإكمال الجرد وموافاة الوزارة بقوائم الجرد ومطابقات النتائج بالأرصدة الدفترية للموجودات والإجراءات المتخذة لمعالجة الفروقات إن وجدت.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال مراجعتنا الكشف الخاص بأنواع وأعداد الأسلحة المشتراة خلال عام 2008 لاحظنا فقدان بعض الأسلحة مثال ذلك بنادق كلاشنكوف تحمل ارقام 0606 - 0370 - 26004251 دون إتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية من محاضر تحقيق وغير ذلك.
التوصية	نوصي بإجراء مايلزم بشأن الإجراءات القانونية اللازمة وتوجيه الدوائر المعنية لمتابعة الموضوع.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لدى الإطلاع على جرد الموجودات في 2008\12\31 لاحظنا الآتي: 1- لا يوجد نظام ترميز للموجودات. 2- لا يوجد نظام على الحاسوب بالنسبة لموجودات مركز الوزارة رغم إعتقاد نظام ممكن لذلك فيما يتعلق بالبعثات.
التوصية	نوصي بإجراء الآتي: 1- إستحداث نظام ترميز للموجودات لتسهيل الجرد والتحقق. 2- شمول موجودات الوزارة بنظام الموجودات الممكن.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق
وزارة الخارجية

1. لجان الفتح والتحليل

الملاحظة	لاحظنا أن أعضاء لجان فتح وتحليل العطاءات لا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر. لقد تم تعيين أعضاء لجنة فتح العطاءات بتاريخ ٦ أيار ٢٠٠٧ حيث لا زالت مستمرة في أعمالها حتى تاريخ زيارتنا خلال شهر شباط من عام ٢٠٠٨
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (ان أعضاء لجان فتح وتحليل العطاءات لا يتم تغييرهم بشكل دوري). وقد اجابت الوزارة بأن لجان فتح العطاءات تتغير كل (6) اشهر وقد ايدت الهيئة ما ورد في اجابة الوزارة بشأن تغيير لجان فتح وتحليل العطاءات استناداً الى الامرين الوزاريين المرقمين (2762)،(6050) في 5\6، 2007\10\17 على التوالي .
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	لاحظنا من خلال متابعتنا للملاحظة المذكورة انه يتم تغير اعضاء لجان الفتح والتحليل بشكل دوري خلال عام 2008. ماعدا حالة واحدة تمثلت ببقاء رئيس لجنة فتح العطاءات وعضو لفترتين متتاليتين امتدت الاولى من 2007\10\17 حسب الأمر الوزاري 6050 تلتها ثانية تشكلت بموجب الأمر الوزاري 2122 في 2008\3\3.

الملاحظة	لاحظنا أن جميع عقود الوزارة لا يتم إعطاؤها أرقام تعريفية.
التوصية	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعمليتي المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (ان عقود الوزارة لا يتم اعطاءها ارقام تعريفية) وقد اجابت الوزارة بصحة الملاحظة الواردة وقد تم تلافي ذلك خلال السنة 2008 وأيدت متابعة الهيئة صحة ما ورد في اجابة الوزارة .
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال مراجعتنا للملاحظة المذكورة لاحظنا ان الوزارة لا تعتمد نظام موحد لترقيم جميع انواع العقود حيث ان عقود التجهيز والاستشارات والأشراف لم يتم إعطاءها ارقام تعريفية مثال ذلك اسم العقد عقد استشاري لمبنى السفارة في باريس تاريخ التوقيع 2008/04/23

3. كشوفات الرواتب

الملاحظة	لاحظنا أن كشوف الرواتب تعد من قبل محاسب الرواتب، ويتم مقارنتها مع الموازنة من قبل قسم التدقيق الداخلي. لا يتم المصادقة على كشوف الرواتب من قبل مدير عام الدائرة المالية
التوصية	نوصي بضرورة فصل المهام التنفيذية عن المهام الرقابية حيث تعتبر دائرة التدقيق الداخلي جهة رقابية ولا يجوز اعتبار مصادقتها على كشوف الرواتب كأمر تنفيذي حيث أن الدائرة المخولة بالصرف هي الدائرة المالية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (ان كشوف الرواتب تعد من قبل محاسب الرواتب ويتم مقارنتها مع الموازنة من قبل قسم التدقيق الداخلي، لا يتم المصادقة على كشوف الرواتب من قبل مدير عام الدائرة المالية). وقد اجابت الوزارة بأنة يتم التوقيع من قبل رئيس الدائرة الادارية والمالية على الخلاصة المرفقة مع الرواتب وليس على القوائم الشهرية وقد ايدت هيئتنا اجابة الوزارة .
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	لم يستترع إنتباهنا أية حالات مماثلة خلال الإطلاع على كشوفات الرواتب لسنة 2008

الملاحظة	لاحظنا أن أعضاء اللجنة المسؤولة عن استلام الرواتب من الدائرة المالية لا يتم تغييرهم بشكل دوري كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.
رد الإدارة	ورد في تقرير الشركة (ان أعضاء اللجنة المسؤولة عن استلام الرواتب من الدائرة المالية لا يتم تغييرهم بشكل دوري) وقد اجابت الوزارة بأن أعضاء اللجنة المسؤولة عن استلام الرواتب من الدائرة المالية يتم تغييرهم بشكل دوري وحسب التعليمات وقد اظهرت متابعة الهيئة صحة اجابة الوزارة استناداً الى اوامر التحويل بسحب الرواتب بتاريخ 2007\2\5 وأمر لاحق بتاريخ 2007\6\17 .
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	لاحظنا من خلال متابعتنا للملاحظة المذكورة أن إجراءات صرف الرواتب خلال سنة 2008 تتم من خلال إيداع رواتب منتسبي مركز الوزارة في حساباتهم الشخصية لدى مصرف الرشيد- فرع وزارة الخارجية

ملاحظاتنا خلال عام 2008 ملاحظات مشتركة بين معظم المديریات - السليمانية

1. الموجودات الثابتة

الملاحظة	لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة. إن تخصيص الرقم التعريفي لكل أصل يساعد الوزارة على تتبع أثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بها، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسهل عملية التحقق من الوجود الفعلي للموجودات الثابتة.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تخصيص أرقام تعريفية لكل من الموجودات الثابتة المسجلة في سجل الموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بإجراء جرد دوري فعلي للتحقق من الوجود الفعلي لهذه الموجودات الثابتة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

2. الهيكل التنظيمي

الملاحظة	خلال زيارتنا لإقليم كردستان / السليمانية، لاحظنا أن الوزارات ليس لديها هيكل تنظيمي مصادق عليه وتوصيف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تطوير وإعداد هيكل تنظيمي وتوصيف وظيفي رسمي لكل المستويات في الوزارة، هذا الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي ينبغي أن يتضمن على الأقل الأمور التالية: - التسلسل الوظيفي في الوزارة وتحديد المرجعيات. - المسؤوليات التنفيذية، المساعدون المباشرون وصلاحيات المصادقة. - المسؤوليات التشغيلية للموظفين والواجبات المحددة الواجب تنفيذها. - المسؤوليات الإدارية المطلوبة المتعلقة بالأداء الوظيفي. - أية واجبات أخرى يرى الوزير بضرورة تنفيذها تحت أي ظروف. - أنواع التقارير الواجب إصدارها والجدول الزمني لإعداد وإصدار هذه التقارير
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

3. ضبط الدوام

الملاحظة	لاحظنا أن ضبط الدوام يتمثل بأوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى الحضور صباحاً وأنه ليس هنالك أي نظام لضبط انتهاء الدوام. ان عدم وجود نظام ضبط دوام آلي (ساعات ضبط دوام آلية) يؤدي الى ضعف في الرقابة على دوام الموظفين.
التوصية	نوصي بضرورة استخدام ساعات ضبط الدوام الآلية لفرض نظام رقابة على دوام المستخدمين.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق
ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات - السليمانية

1. دليل التفویض والصلاحيات

الملاحظة	لاحظنا أن الوزارات والمديريات في إقليم كردستان/السلیمانیة لا تمتلك الوزارات والمديريات قائمة بالأشخاص المخولين بالتوقيع، نماذج التوقيع ولائحة صلاحيات رسمية تحدد دور كل الموظفين المخولين للوزارات والمديريات وحدود موافقتهم لتحويل وتنفيذ المعاملات والمدفوعات المصرفية من حسابات الوزارة المصرفية وحدود الصلاحية لكل وظيفة في الوزارة.
التوصية	نوصي بإعداد لائحة صلاحيات لكافة عملياتهم وذلك لضمان تطبيق إجراءات رقابة كافية ومناسبة. لائحة الصلاحيات ينبغي أن تحدد المناصب المخولة بالتوقيع الأنشطة المخولين بها حدود الصلاحيات لكل عمليات وأنشطة الوزارة والمديريات متضمنة التحويلات النقدية والمدفوعات. أنواع الصلاحيات ينبغي أن تغطي ما يلي: - إعداد العملية . - المراجعة . - المصادقة . لائحة الصلاحيات للوزارات والمديريات ينبغي أن تراجع وتصادق من قبل مستوى مناسب من الحكومة العراقية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا لاحظنا وجود قائمة بالصلاحيات والتوقيع.

2. لائحة صلاحية التوقيع

الملاحظة	خلال زيارتنا، لاحظنا أن المديریات لا تمتلك لائحة حدود صلاحيات توقيع الشيكات، نظراً لوجود عدد من المدراء في بعض المديریات يمتلكون صلاحية توقيع الشيكات من دون وجود حدود، أو حد أعلى لمبلغ الشيك هذا بالإضافة إلى وجود العديد من التنقلات الوظيفية للمدراء بين الأقسام.
التوصية	بالإضافة إلى ذلك، لائحة الصلاحيات ينبغي أن تعمل على إعداد لائحة صلاحيات لتحديد الأشخاص المخولين في كل مديرية لإصدار الشيكات أن تحدد المستويات العليا اللازمة للمصادقة على إصدار الشيكات ذات القيمة العالية والتي يجب أن يتم تحديدها من قبل كل مديرية وفقاً لحجم النفقات ، في جميع الحالات، ينبغي التوقيع على الشيك من قبل شخصين على الأقل.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا لاحظنا وجود لائحة حدود الصلاحيات.

3. فصل المهام في عملية الرواتب

الملاحظة	خلال مراجعتنا لعملية تسجيل الرواتب في المديریات، لاحظنا عدم وجود فصل كاف للمهام في عمليات الرواتب. حيث أن الموظف المسؤول عن الاحتفاظ بسجلات الرواتب وإعداد قوائم الرواتب، هو مسؤول أيضاً عن ترحيل قوائم الرواتب الى النظام. لذلك فإن السجلات المحاسبية أكثر عرضة للأخطاء المقصودة وغير المقصودة بسبب عدم وجود فصل كاف بين المهام والمسؤولیات.
التوصية	نوصي بأن يتم الفصل في المهام كما يلي: - قوائم الرواتب ينبغي أن يتم إعدادها من قبل المحاسب وأن تراجع من قبل محاسب مستقل آخر ومن ثم يتم مراجعتها والمصادقة عليها من قبل المدير المالي . - إن الموظف المسؤول عن إعداد قوائم الرواتب يجب أن يكون مستقلاً عن الموظف المسؤول عن ترحيل القوائم الى نظام الرواتب. - يجب إعداد تسوية بين سجلات الرواتب والسجلات المحاسبية على أساس شهري.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا لاحظنا وجود فصل كاف للمهام في عمليات الرواتب .

4. الدفع النقدي للرواتب

الملاحظة	خلال مراجعتنا لعملية دفع الرواتب في المديريات، لاحظنا أن معظم المديريات تعمل على دفع الرواتب نقداً. حيث أن الدفع النقدي للرواتب بشكل مباشر أو من خلال لجنة توزيع الرواتب يزيد من خطورة خسارة النقد عند عملية التوزيع.
التوصية	نوصي المديريات بدفع رواتب الموظفين عن طريق التحويل البنكي إلى الحساب الشخصي لكل موظف من أجل تجنب المخاطر التي تترافق مع عملية الدفع النقدي للرواتب.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات - السليمانية
5. الوثائق المؤيدة والمرفقة بمستندات الصرف

الملاحظة	خلال زيارتنا إلى المديرية، لاحظنا أن الوثائق المؤيدة والمرفقة بمستندات الصرف لم يتم تأشيرها بختم يؤكد الصرف وخلاف ذلك سوف تكون هذه المستندات بعد صرفها عرضة للتغيير مما يزيد من مخاطر التسديد المتكرر للفواتير.
التوصية	إن كافة مستندات الصرف والوثائق المؤيدة لها ينبغي أن يتم ختمها بختم "دفع" مباشرة بعد عملية الدفع لمنع عملية التسديد المتكرر لنفس الوثائق.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

6. النماذج المعتمدة للعقود

الملاحظة	خلال زيارتنا إلى المديرية، لاحظنا أنه لا يوجد نموذج معتمد لعقود تجهيز البضائع والخدمات. حيث تقوم كل وزارة بإعداد بنود عقود التجهيزات والخدمات داخلياً متضمناً الشروط القانونية والمالية.
التوصية	نوصي بأن تقوم الوزارات بمراجعة نماذج العقود المتبعة حالياً بالاعتماد على استشارة خبراء ماليين وقانونيين مستقلين. كذلك ينبغي أن يكون هناك نموذج عقد لكل وزارة يغطي الشروط العامة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

7. دليل الإجراءات الإدارية والرقابية

الملاحظة	خلال زيارتنا لإقليم كردستان/ السليمانية، لاحظنا عدم وجود دليل شامل للإجراءات الإدارية والرقابية على العمليات. كل التعليمات الإدارية الوزارية على هذه الإجراءات توثق على شكل مذكرات داخلية متنوعة. في غياب دليل موحد للإجراءات فإن المخاطر الموجودة تشمل: - الإجراءات التشغيلية والرقابية لفصل المهام، الصلاحيات والموافقات، التسجيل. - الحماية والتسوية قد يتم تجهيزها بصورة غير كفوءة من قبل الموظفين السياسات والإجراءات المحاسبية قد لا تتبع بصورة صحيحة. - الامتثال للقواعد التنظيمية قد لا يتم إيصاله بصورة كفوءة إلى الموظفين.
التوصية	نوصي وزارات إقليم كردستان بإعداد إجراءات وسياسات رقابة داخلية تغطي جميع الأنشطة التشغيلية والمالية للوزارات. بالإضافة إلى ذلك، يجب تنفيذ إجراءات مراقبة تفصيلية من قبل الإدارة لضمان تطبيق فعال ومتماثل لدليل الإجراءات الإدارية والرقابية.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات - السلیمانیة
8. نظام المعلومات الإدارية والمحاسبية

الملاحظة	خلال زيارتنا لإقليم كردستان/ السلیمانیة، لاحظنا ان النظام المحاسبي الحالي يأخذ شكل التسجيل اليدوي للعمليات وإعداد التقارير، ان أنشطة وحجم الوزارات اخذ بالتوسع بشكل كبير على مدى السنوات الماضية. النظام الحالي المتعلق بالإجراءات المحاسبية يتضمن نظام المعلومات الإدارية، إضافة إلى ان إجراءات الرقابة الداخلية والذي لا تتناسب مع الهيكل والحجم الحالي للوزارات.
التوصية	نوصي كافة وزارات إقليم كردستان بمراجعة الإجراءات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية لكل من قسم الحسابات وقسم الإدارة بالإضافة إلى تحسين فاعلية الأنشطة وكفاءة تشغيل وتفعيل الرقابة وهذا ينبغي ان يتضمن الحد الأدنى من الآتي: - مراجعة وثائق قسم الحسابات وعمليات حفظ النسخ الاحتياطية. - مراجعة أنظمة قسم عمليات نظام الرقابة الداخلية. - إنشاء جهاز لمتابعة إعداد الموازنة والالتزام بتعليمات هذه الموازنة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات - السليمانية

9. المصاريف المدفوعة عن طريق الشيكات

الملاحظة	لاحظنا خلال مراجعتنا لعملية الدفع للمديرية في إقليم كردستان/ السليمانية أن قسم الحسابات لا يحتفظ بنسخة من الشيك أو نسخة من البطاقة الشخصية للمستلم. ان الاحتفاظ بنسخة الشيك ونسخة من البطاقة الشخصية للمستلم وتوقيع المستلم على نسخة الشيك يعد دليلاً على استلام الشيك مما يجنب المخاطر المحتملة للاحتيال والأخطاء والمقاضاة.
التوصية	نوصي دائرة الحسابات في كافة الوزارات بالحصول على نسخة من الشيك لكافة عمليات الدفع عن طريق الشيكات، والحصول على نسخة من البطاقة الشخصية أو نظام حفظ داخل قسم الحسابات الذي، للشخص الذي يستلم المبلغ وتوقيع المستلم على نسخة الشيك. هذه الوثائق ينبغي حفظها وتوثيقها وباستخدام رمز خاص بها بصرف للمستفيد الأول فقط" وذلك لمزيد من إجراءات "يضمن السرعة في استرداد البيانات المطلوبة عند الحاجة لها. كما نوصي بضرورة ختم الشيكات بختم الضبط والرقابة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

10. الموازنة التشغيلية

الملاحظة	بلغت موازنة المصاريف التشغيلية خلال عام ٢٠٠٧ والخاصة بإقليم كردستان \ السليمانية ١,٨٤٧,٥٢٣,٧٨١,٠٠٠ دينار عراقي والتي تشكل ما نسبته ٦٨ % من إجمالي الموازنة الممنوحة لإقليم كردستان/ السليمانية، والتي تعتبر عالية جداً.
التوصية	نوصي بضرورة إعداد دراسة شاملة لاحتياجات الإقليم/ السليمانية من الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي على أن تركز هذه الدراسة على التنمية المستدامة والأعمار.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008. بلغت نسبة موازنة المصاريف التشغيلية خلال عام 2008 ما نسبته 64.5% من إجمالي الموازنة.

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات - السلیمانیة
11. المطابقات لحسابات المجهزين والمتعاقدين

الملاحظة	خلال زيارتنا لمديريات إقليم كردستان/ السلیمانیة، لاحظنا أن المديريات لا تعد مطابقات شهرية لحسابات المجهزين والمتعاقدين. ان المطابقات لحسابات المجهزين والمتعاقدين أمر جوهري لتجنب مخاطر عدم تسجيل المطلوبات أو الدفع والتسجيل المتكرر للفواتير.
التوصية	نوصي الدائرة المالية في كافة الوزارات والمديريات بضرورة الحصول على كتب تأييد أو كشف حساب من المجهزين والمتعاقدين وذلك لعمل تسويات بشكل شهري. ان هذه المطابقات يجب ان يتم توثيقها ومطابقتها مع الأرصدة المستحقة للمجهزين والمتعاقدين.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات - السلیمانیة
12. مستندات صرف مطبوعة

الملاحظة	خلال زيارتنا لمديريات كردستان/ السلیمانیة، لاحظنا ان مستندات الصرف المستخدمة لا تحمل أرقام متسلسلة مطبوعة، إن النموذج المستخدم عبارة عن نسخة مصورة يتم إعداد نسخة يدوية عنها من قبل المحاسب لكل عملية صرف. مستندات الصرف ينبغي أن تكون مرقمة، مطبوعة وبنسخ متعددة، حيث ترفق نسخة من مستند صرف مع قيد اليومية بينما تبقى النسخة الثانية في دفتر مستندات الصرف.
التوصية	نوصي القسم المالي بضرورة استخدام مستندات مرقمة مطبوعة، وبنسخ متعددة لفرض رقابة مناسبة على عمليات الدفع، وضمان اكتمال تسجيل كافة المدفوعات وتخفيض مخاطر الأخطاء المقصودة وغير المقصودة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

ملاحظاتنا خلال عام 2008 مديرية وزارة المالية

1. ترقيم العقود

الملاحظة	لاحظنا أن جميع عقود المديرية لا يتم إعطاءها أرقام تعريفية.
التوصية	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعملية المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحال	جديدة

2. ملف مركزي للعقود

الملاحظة	لاحظنا أن الوثائق المؤيدة للعقود في المديرية التابعة لمديرية المالية لا يتم الاحتفاظ بها بشكل منظم، حيث أن الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على أقسام الخطة الاستثمارية والتنفيذ وقسم التخطيط والمتابعة مما يؤدي إلى صعوبة ومتابعة بعض العقود والوثائق المؤيدة والمتعلقة بها.
التوصية	نوصي بضرورة الاحتفاظ بكافة الوثائق المتعلقة بالعقود أو نسخ عنها ضمن ملف موحد وذلك لتسهيل إجراءات المتابعة ولمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

3. لجان جرد الموجودات

من خلال مراجعة عملية جرد الموجودات لاحظنا ان مدير قسم المخزون وأمين المخزن عضوان ضمن لجنة جرد الموجودات مما قد يؤدي الى انعدام الاستقلالية في الأداء.	الملاحظة
نوصي بأن تؤلف لجنة الجرد من أعضاء مستقلين عن ادارة المخزون.	التوصية
متوسطة	درجة المخاطرة
جديدة	الحالة

4. كفاءة حسن الاداء

الملاحظة	خلال زيارتنا للمديرية وخلال تدقيقنا لعينة من العقود لاحظنا أن كفاءة الاداء المقدمة من المجهزين كانت أقل من 5%.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام 2008.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال زیارتنا للمدیریة، لاحظنا ان المدیریة لا تقوم بالتأكد من المصرف من صحة خطابات الضمان الصادرة لمصلحة الوزارة عن المقاولین والمجهزین.
التوصیة	نوصي بضرورة التأكد من المصرف من صحة هذه الخطابات.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق
وزارة المالية - السليمانية

1. عملیات التمويل بالدولار الأمريكي

الملاحظة	خلال زيارتنا، لاحظنا أن وزارة المالية/ السلیمانیة تقوم بتمويل بعض المديريات التابعة لها بعملة الدولار الأمريكي لغرض تسديد المستحقات المتعاقد عليها ويتم ذلك من خلال شراء الدولار الأمريكي من السوق المحلية. إن عملية الشراء من السوق المحلية عادة تكون بسعر صرف أعلى من سعر صرف مزااد البنك المركزي/ بغداد مما يسبب خسائر من جراء تحويل العملة.
التوصية	نوصي بضرورة شراء العملة عن طريق البنك المركزي العراقي وبالسعر الرسمي لتجنب خسائر تبديل العملة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا للموضوع لاحظنا انه تم معالجة الموضوع خلال عام 2008 حيث تم اضافة فقرة على العقد يتم تحويل الدولار الى الدينار بسعر يوم تاريخ توقيع العقد.

وزارة المالية- السليمانية

2. تخصيصات الموازنة الاستثمارية

الملاحظة	خلال زيارتنا، لاحظنا أن وزارة المالية/ السليمانية وبتوجيه من رئاسة مجلس الوزراء/ إقليم كردستان قامت بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ بتحويل مبلغ ١٩٢،٧٤١،٢٣٠،١٧٠ دينار عراقي من تخصيصات الموازنة الاستثمارية لسنة ٢٠٠٧ إلى لجنة تنفيذ المشاريع الخدمية الخاصة بمحافظة السليمانية، علماً أن هذه اللجنة باشرت أعمالها خلال عام ٢٠٠٨ .
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام ببند الموازنة الاستثمارية المصادق عليها وفقاً للسنة المالية الخاصة بها.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا للموضوع لاحظنا انه في عام 2008 لم يتم تحويل أية مبالغ .

3. لا يوجد حساب مصرفي لصندوق التنمية للعراق

الملاحظة	لاحظنا ان وزارة المالية في إقليم كردستان/ السليمانية لا تمتلك حساب مصرفي مستقل لإيداع التحويلات من صندوق التنمية للعراق. لذلك، فإن كافة المبالغ المحولة من وزارة المالية في أربيل وأي إيرادات محلية تودع في حساب مصرفي واحد، ومثل هذا التطبيق سيؤدي إلى صعوبة في تحديد مصادر الأموال وإعداد المطابقات الشهرية لكل من التمويل المزود من قبل وزارة المالية في أربيل وبقية مصادر التمويل الأخرى.
التوصية	نوصي تخصيص حساب مصرفي مستقل لإيداع جميع التحويلات من وزارة المالية في أربيل من صندوق التنمية للعراق، وإن ذلك سيؤدي إلى تسهيل عملية الرقابة على هذه الأموال وإعداد المطابقات مع وزارة المالية في أربيل.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا للموضوع لاحظنا انه تم فتح حساب مصرفي مستقل خاص بمبالغ التمويل التي تستلم من وزارة المالية في اربيل .

وزارة المالية- السلیمانیة

4. لا یوجد تحلیل لانحراف الموازنة

الملاحظة	خلال زیارتنا، لاحظنا ان وزارة المالية/ السلیمانیة لم تعد تقارير دوریة لتحلیل الانحرافات الناتجة من مقارنة المخطط مع المصاريف الفعلیة. كما لاحظنا أنه لا یتم إعداد مطابقات دوریة لأرصدة الدفعات المستلمة من قبل المدیریات مع أرصدة تلك الدفعات وفقاً لكشوفات وزارة المالية/ السلیمانیة.
التوصیة	نوصي بضرورة قیام كافة الوزارات والمدیریات فی الإقلم بإعداد تقارير تحلیل الموازنة الشهریة لغرض مراقبة وإدارة موارد الموازنة والدفعات المستلمة بصورة بالإضافة إلى ذلك، نوصي كافة الوزارات والمدیریات بتحضیر تسویات. ملائمة. إن كافة الفروقات الرئیسیة یجب أن یتم التأكد من دقتها و توثیقها والمصادقة علیها السلیمانیة وذلك لمزید من إجراءات الضبط و الرقابة/دوریة بین المبالغ المستلمة وكشوفات حساب وزارة المالية
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبین لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

وزارة المالية- السلیمانیة

5. مطابقات رسمية مع وزارة المالية - السلیمانیة

الملاحظة	لاحظنا أن وزارة المالية لإقليم كردستان/ السلیمانیة لا تعد مطابقات رسمية مع وزارة المالية في أربيل. حالياً، المطابقات تأخذ شكل جدول بإجمالي التمويل المستلم من وزارة المالية في أربيل بملفات معدة بنظام الإكسل دون عمل مطابقة للمبالغ المسجلة في سجلات وزارة المالية في أربيل. ان غياب مثل هذه التسويات يؤدي إلى عدم مقابلة ومطابقة التمويل المستلم بسبب وجود اختلاف زمني في عملية التمويل والاستلام للتمويل بين وزارة المالية في أربيل والسلیمانیة. إن عدم إعداد مطابقات شهرية للتمويل المستلم من وزارة المالية في أربيل قد يؤدي إلى احتمالية وقوع أخطاء وعدم تصحيحها في الوقت المناسب.
التوصية	نوصي وزارة المالية بضرورة إعداد مطابقات شهرية للتمويل المستلم فيما بين: - وزارة المالية والوزارات والمديريات المستلمة في محافظة السلیمانیة. - وزارة المالية في أربيل والسلیمانیة. هذه المطابقات يجب ان تراجع بشكل مستقل وتفحص من قبل المستويات الإدارية المعنية في الوزارة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

6. السحب على المكشوف من الحساب المصرفي

الملاحظة	خلال زيارتنا لوزارة المالية/ السليمانية لاحظنا، ان الحساب المصرفي للوزارة كان مكشوفاً لبعض الأشهر من عام 2007 .
التوصية	نوصي بضرورة الحصول على موافقة الوزير في حالة تجاوز الموازنة، كما أن سبب التجاوز ينبغي أن يوثق بشكل مناسب ومفصل. بالإضافة إلى ذلك، فإن تخصيصات الموازنة يجب أن تحول خلال الشهر الذي تم به التخصيص و خصوصاً تلك المتعلقة بتمويل مصاريف التشغيل وذلك لضمان استمرارية عمل الوزارة على تنفيذ الموازنة ضمن السياسات والأنظمة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

ملاحظاتنا خلال عام 2008 مديرية النقل - السليمانية

الملاحظة	لاحظنا فيما يتعلق بإدارة الموجودات الثابتة ان المديرية العامة للطرق لاتمتلك سجلات تدرج فيها موجودات الوزارة. ان عدم وجود سجل خاص بالموجودات الثابتة والتحديث المستمر له بسندات الإدخال والإخراج المخزني يؤدي الى صعوبة في متابعة حركة الموجودات.
التوصية	نوصي بمسك سجل للموجودات الثابتة تثبت فيه جميع بيانات هذه الموجودات والتي تتضمن رقم الاصل، تاريخ الشراء، النوع، تكلفة الشراء، الاستهلاك، القيمة الدفترية، كما نوصي ايضاً بجرد الموجودات الثابتة بشكل دوري ومطابقتها مع السجلات وذلك حفاظاً على موجودات الوزارة من سوء الاستعمال.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

2. جرد الموجودات

الملاحظة	من خلال مراجعة عملية جرد الموجودات لاحظنا ان مدير قسم المخزون وأمين المخزن عضوان ضمن لجنة جرد الموجودات مما قد يؤدي الى انعدام الاستقلالية في الأداء.
التوصية	نوصي بأن تؤلف لجنة الجرد من أعضاء مستقلين عن ادارة المخزون.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

من خلال زيارتنا للمديرية تبين لنا ان النظام الالكتروني المعمول به لاحتساب الرواتب غير محمي بكلمة سر.	الملاحظة
نوصي باعتماد كلمة سر لضمان عدم دخول أشخاص غير مرخص لهم بذلك على الحاسوب.	التوصية
منخفضة	درجة المخاطرة
جديدة	الحالة

4. توزيع الرواتب

الملاحظة	من خلال زيارتنا للمديرية العامة للطرق والأعمار \ السليمانية، وخلال مراجعتنا لعملية صرف الرواتب، لاحظنا أن بعض الموظفين يخولون موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم، دون وجود تفويض أو أي وثائق مؤيدة متوفرة لدى الوزارة للتأكد من أن الممثلين مخولين بتحصيل دفعات الرواتب بالنيابة عن الموظفين وقد ظهر لنا ذلك كمثال في قوائم رواتب شهر تشرين الاول 2008.
التوصية	نوصي بأن يكون المستلم مخولاً بشكل رسمي لاستلام الراتب بالنيابة عن الموظف كما نوصي بضرورة الحصول على توقيع الموظف على كشف الرواتب بعد استلام الراتب، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة على عمليات الصرف.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال زيارتنا للمديرية العامة للطرق والأعمار \ السليمانية، لاحظنا ان عقد اصلاح وتبليط طريق زاله - ناو - هورين بطول 1809 كم بمبلغ إجمالي 5,190,039,000 دينار عراقي تم الاعلان عنه في صحيفة محلية واحدة بخلاف التعليمات التي تنص على الاعلان في ثلاث صحف.
التوصية	نوصي المديرية بضرورة نشر المناقصات العامة في ثلاث صحف محلية على الأقل كما هو مطلوب ضمن تعليمات التعاقد و ذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة على عملية التعاقد.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة النقل - السلیمانیة

الملاحظة	خلال زيارتنا الى المديرية العامة للطرق، لاحظنا أن أعضاء لجان فتح وتحليل العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر، كذلك لا يتم التوقيع على محاضر اللجان من قبل جميع الأعضاء.
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات تنفيذ الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان بشكل دوري وأن يتم توقيع محاضر اللجان من قبل جميع الأعضاء وذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	لاحظنا ان اعضاء لجنة فتح العروض ولجنة اقتراح الاحالة لم يتم تغيير كافة اعضاءها لسنة 2008 حيث لاحظنا بقاء اعضاء ضمن اللجنة لأكثر من سنة.

2. ترقيم العقود

الملاحظة	لاحظنا أن جميع عقود المديرية العامة للطرق لا يتم إعطاؤها أرقام تعريفية.
التوصية	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعمليتي المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

الملاحظة	من خلال زيارتنا الى مديرية الطرق/ السليمانية لاحظنا أن العقد الخاص بإنشاء جسر بقيمة ٢٠٨,٦٠٠,٠٠٠ دينار عراقي والمنفذ من قبل شركة محلية متوقف نتيجة مشاكل في عملية التنفيذ، لم يتم اتخاذ قرار حول هذا العقد حتى تاريخ زيارتنا في آذار ٢٠٠٨.
التوصية	نوصي المديرية بضرورة اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لحل مشاكل التنفيذ.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعنا	لم نستطع متابعة الملاحظة حيث ان المدقق السابق لم يحدد موضوع العقد ولم يشير الى اسم الشركة وحسب قول مسؤولي المديرية انه لا يوجد عقد موقع بهذا المبلغ.

الملاحظة	لاحظنا بان بعض الحالات لا تتبع فيها إجراءات المناقصات في العقود المبرمة لأغراض المقاولات وبدلاً من ذلك، يتم استخدام التعاقد المباشر لإبرام العقود مع المقاولين.
التوصية	نوصي بان يتم التعاقد عن طريق إجراءات المناقصات واستدراج العروض بدلاً من التعاقد المباشر. إن إجراءات المناقصات من شأنها أن تزيد من فرصة الحصول على عروض تنافسية بمواصفات عالية، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008. مثال ذلك _ عقد انشاء وتبليط طريق شيخ احمد هندي - قزله بمبلغ 9,989,457,000 دينار عراقي _ عقد اجراء تصليحات في طريق دربن دخان كلار بمبلغ 8,233,642,000 دينار

ملاحظاتنا خلال عام 2008 مديرية البلديات - السليمانية

1. كفالة حسن الاداء

الملاحظة	من خلال زيارتنا لرئاسة بلدية السليمانية، ومراجعتنا لعقد ملحق لمقولة التصميم الأساسي لمدينة السليمانية وإدخال نظام الـ GIS بمبلغ إجمالي 4,400,000 دولار أمريكي ضمن مشروع ماستر بلان لاحظنا ان كفالة حسن الاداء مقدمة من المقاول بهيئة عقارات محتجزة دون بيان مبالغ هذه العقارات.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام 2008.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

2. صرف الرواتب

الملاحظة	من خلال زيارتنا لرئاسة بلدية السليمانية، لاحظنا في لجان تسليم الرواتب وجود أعضاء شبة دائمين ولثلاث لجان متتالية من أصل اربعة لجان خلال سنة 2008، وفيما يتعلق بصرف الرواتب لاحظنا أن بعض الموظفين يخولون موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم، دون وجود تفويض أو أي وثائق مؤيدة متوفرة لدى المديرية للتأكد من أن الممثلين مخولين بتحصيل دفعات الرواتب بالنيابة عن الموظفين، ظهر لنا ذلك كمثال في قوائم صرف رواتب شهر آذار 2008.
التوصية	نوصي بتغيير لجان الرواتب و نوصي بان يكون المستلم مخولاً بشكل رسمي لاستلام الراتب بالنيابة عن الموظف كما نوصى بضرورة الحصول على توقيع الموظف على كشف الرواتب بعد استلام الموظف للراتب، و ذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة على عمليات الصرف.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

3. لجان الفتح والتحليل

الملاحظة	من خلال زيارتنا لرئاسة بلدية السليمانية، لاحظنا انه خلال النصف الأول من سنة 2008 وجود لجنة واحدة تقوم بعمليتي فتح العروض ودراسة وتحليل العروض. ان عدم وجود فصل بين مهام كل لجنة قد يؤثر على العملية التعاقدية .
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب الفصل بين مهام لجان فتح العروض وتحليلها. بالإضافة إلى تغيير أعضائها كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

4. النظام الإلكتروني

الملاحظة	من خلال زيارتنا للمديرية تبين لنا ان النظام الالكتروني المعمول به لاحتساب الرواتب غير محمي بكلمة سر.
التوصية	نوصي باعتماد كلمة سر لضمان عدم الدخول لأشخاص غير مرخص لهم بذلك على الحاسوب.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال زيارتنا لرئاسة بلدية السليمانية، و مراجعتنا لعقد انشاء بناية لرئاسة بلدية السليمانية بمبلغ 17,788,772,250 دينار عراقي لاحظنا أن التعاقد تم عن طريق دعوة مباشرة ولم يتم اتباع إجراءات الحصول على عروض عن طريق الدعوة العامة. هذا الإجراء يخالف التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود التي تتطلب من المديرية الدعوة عن طريق العروض وليس إتباع الدعوة المباشر.
التوصية	نوصي بأن يتم التعاقد عن طريق إجراءات المناقصات واستدراج العروض بدلا من التعاقد المباشر. إن إجراءات المناقصات من شأنها أن تزيد من فرصة الحصول على عروض تنافسية بمواصفات عالية، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

6. كفاءة حسن الاداء

الملاحظة	من خلال زيارتنا لرئاسة بلدية السليمانية، ومراجعتنا لعقد انشاء بناية لرئاسة بلدية السليمانية بمبلغ 17,788,772,250 دينار عراقي المبرم مع شركة جل جشمه لاحظنا ان خطاب الضمان المقدم من المقاول اقل من 5% من مبلغ العقد.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام 2008.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق
المديرية العامة للبلديات – السليمانية

1. ترقيم العقود

الملاحظة	خلال زيارتنا، لاحظنا أن جميع عقود مديرية البلديات لا يتم إعطاؤها أرقام تعريفية.
التوصية	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعمليتي المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008.

المديرية العامة للبلديات - السليمانية

2. اعلانات المناقصة

الملاحظة	من خلال زيارتنا للمديرية العامة للبلديات/ السليمانية، لاحظنا بأن العقد الخاص ببناء جدار قلعة دزه بقيمة ٣٨٨,٥١٢,٠٠٠ دينار عراقي قد تم الإعلان عنه في مقر المديرية فقط. إن الإعلان عن المناقصات العامة في صحف متعددة يساعد المديرية في تحقيق أهداف المناقصات وكذلك يزيد من فرص الحصول على عروض تنافسية أكثر.
التوصية	نوصي المديرية بضرورة نشر المناقصات العامة في ثلاث صحف على الأقل كما هو مطلوب ضمن تعليمات التعاقد وذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة على عملية التعاقد.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

المديرية العامة للبلديات - السليمانية

3. حسابات الأستاذ الفرعي

الملاحظة	لاحظنا أن مديرية البلديات في السليمانية لا تحتفظ بحساب أستاذ فرعي لكل مشروع تحت التنفيذ. وبدلاً من ذلك، فإن السجلات المحاسبية تأخذ شكل قيود يومية للأستاذ العام لحساب البنك والتي تتضمن تصنيفات المصاريف وفقاً لتصنيفات الموازنة. إن ذلك يؤدي إلى انخفاض السيطرة على الصرف، كلفة المشروع، الكلفة المتبقية المتوقعة وتوقعات الإدارة في إتمام وتقديم المشاريع.
التوصية	نوصي بضرورة الاحتفاظ بسجلات محاسبية تتضمن الأستاذ الفرعي لحسابات كل مشروع قائم حتى تتمكن المديرية من الرقابة على كلفة كل مشروع على حدى. على أن يرتبط الأستاذ الفرعي بالأستاذ العام من خلال إثبات الرصيد الشهري لكل مشروع. و ذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة على المشاريع قيد التنفيذ.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

الملاحظة	لاحظنا ان مطابقة حسابات المصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ غير منجزة بصورة صحيحة لدى مديرية البلديات في السليمانية حيث كانت مطابقة المصرف تتضمن أخطاء حسابية. بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا أن المطابقة غير مفحوصة بصورة صحيحة ولم يتم متابعتها. كما لاحظنا بأن القسم المالي لا يعد قائمة بتفاصيل الشيكات الموقوفة وغير المسحوبة من الحساب المصرفي للوزارة.
التوصية	بالإضافة إلى ان كافة نوصي بضرورة إعداد مطابقات المصرف بصورة صحيحة والتي ستكون متابعتها والرقابة عليها من قبل المستويات المناسبة في الوزارة فقرات المطابقة ينبغي ان تفحص بصورة صحيحة عند إعدادها. وكذلك نوصي لمتابعة وتحديث المعلومات للقوائم التفصيلية لكل فقرات المطابقة من أجل تسوية ملائمة ومراقبة حسابات البنك.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

الملاحظة	من خلال زيارتنا، لاحظنا بأن المناقصات العامة في مديرية البلديات في السليمانية قد تم الإعلان عنها في صحيفة محلية واحدة، ولم يتم الإعلان في صحف محلية متعددة، بالإضافة لذلك، فإن المناقصات المباشرة للشركات الأجنبية لم يتم الإعلان عنها في صحف أجنبية أو عن طريق شبكة المعلومات (الانترنت)، ووسيلة الإعلان الوحيدة هي الصحيفة المحلية إن الإعلان عن المناقصات العامة في صحف محلية متعددة، صحف أجنبية، واستخدام شبكة المعلومات (الانترنت) يساعد الإدارة في تحقيق أهداف المناقصات العامة من خلال الإعلان عن المناقصة وكذلك يزيد من فرص الحصول على عروض تنافسية أكثر.
التوصية	نوصي بضرورة النشر والإعلان عن المناقصات العامة في صحف محلية وأجنبية متعددة مخصصة لها، كما يجب ان يتم الإعلان عن المناقصات العامة باستخدام الموقع الالكتروني للحكومة وبقية المواقع الالكترونية للأسواق والمنتجين ذات العلاقة لزيادة فرص الحصول على عروض تنافسية أكثر.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

ملاحظاتنا خلال عام 2008 مديرية الكهرباء - السليمانية

1. اجراءات التعاقد

الملاحظة	من خلال زيارتنا للمديرية العامة لكهرباء محافظة السليمانية، ومراجعتنا لعقد تجديد خطوط كهرباء جمجمال المحال على شركة التقنية بمبلغ إجمالي 1,019,829,910 دينار عراقي لاحظنا أن المديرية قد قامت بمخاطبة وزارة المالية من اجل تخصيص مبلغ للمشروع بعد توقيع العقد مع المجهز مما يعني دخولها بالتزامات وتعهدات لا تتفق وإمكانية تمويلها المشروع. ان مدة الاعلان الأول والثاني للمشروع اقل من 15 يوم كحد ادنى حسب تعليمات العقود الحكومية.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام 2008.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

2. صرف الرواتب

الملاحظة	خلال زيارتنا للمديرية العامة لكهرباء محافظة السليمانية ومن خلال مراجعة عينة من كشوفات الرواتب لاحظنا ان اغلب الموظفين لا يقومون بالتوقيع على قائمة الرواتب لإثبات استلامهم للراتب، لقد ظهر لنا ذلك كمثال في قوائم صرف رواتب شهر شباط سنة 2008. كذلك لاحظنا في بعض الحالات موظفين يخولون موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم، دون وجود تفويض أو أي وثائق مؤيدة متوفرة لدى المديرية للتأكد من أن الممثلين مخولين بتحصيل دفعات الرواتب بالنيابة عن الموظفين وقد ظهر لنا ذلك كمثال في شهري تشرين الاول وكانون الاول سنة 2008.
التوصية	نوصي بان يكون المستلم مخولاً بشكل رسمي لاستلام الراتب بالنيابة عن الموظف كما نوصي بضرورة الحصول على توقيع الموظف على كشف الرواتب بعد استلام الموظف للراتب، و ذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة على عمليات الصرف.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

3. لجان الجرد

من خلال مراجعة عملية جرد الموجودات لاحظنا ان مدير قسم المخزون وأمين المخزن عضوان ضمن لجنة جرد الموجودات مما قد يؤدي الى انعدام الاستقلالية في الأداء.	الملاحظة
نوصي بأن تؤلف لجنة الجرد من أعضاء مستقلين عن ادارة المخزون.	التوصية
متوسطة	درجة المخاطرة
جديدة	الحالة

4. تجاوز المبالغ الملحوظة في الموازنة

الملاحظة	من خلال زيارتنا لمديرية نقل الطاقة التابعة للمديرية العامة لكهرباء محافظة السليمانية لاحظنا قيام المديرية بتاريخ 2008\8\12 بتوقيع عقد مشروع ربط محطة انتاج 750 ميكا واط في ججمال مع شركة زوزك بمبلغ اجمالي 111,873,477,300 دينار عراقي, في حين ان المبلغ المخصص والمصادق عليه من وزارة التخطيط بحسب الخطة الاستثمارية للمديرية هو 100,000,000,000 دينا عراقي ومن دون الحصول على الموافقة من وزارة المالية بمبلغ الزيادة .
التوصية	نوصي بضرورة عدم تجاوز التخصيصات الموجودة في الموازنة. وفي حال الحاجة الى التجاوز على التخصيصات يتوجب الحصول على الموافقة من الجهات المعنية.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال زيارتنا لمديرية نقل الطاقة الكهربائية ومراجعتنا لعقد تجهيز المواد الأولية للمحطات المرحلة الاولى المحال على شركة بلان بمبلغ إجمالي 4,665,302,400 دينار عراقي لاحظنا ان خطاب ضمان كفالة حسن الاداء هو اقل من 5% من مبلغ العقد.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام 2008.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال زيارتنا لمديرية نقل الطاقة ومراجعتنا لعقد تنصيب وفحص 5 محطات موبايل المحال على شركه باول بمبلغ اجمالي 7,053,884 دولار امريكي لاحظنا ان المقاول طالب بتمديد مدة العقد بطلب قدمه بتاريخ 2009\4\2 في حين ان تاريخ انتهاء مدة العقد هي 2009\3\12 أي بعد مرور أكثر من 40 يوم من انتهاء المدة التعاقدية.
التوصية	نوصي بضرورة التأكد من التزام المجهز بتعليمات العقد ومتابعة أية مخالفة لبنود هذا العقد.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

7. التأخر في تقديم كفالة حسن الاداء

الملاحظة	من خلال زيارتنا لمديرية نقل الطاقة ومراجعتنا لعقد تجهيز محطة ثانوية متنقلة جديدة جهد 11.5/132 kV, 25MVA لموقع جمجمال/السليمانية المحال على شركة Pauwels International بمبلغ إجمالي 2,175,776 دولار أمريكي والموقع بتاريخ 13 تشرين الثاني 2008 لاحظنا انه لم يتم البدء بتنفيذ المشروع بسبب تأخر المجهز بتقديم خطاب ضمان حسن الاداء اضافة الى ان شروط العقد توجب تقديم كفالة حسن الاداء بمدة اقصاها 60 يوم من تاريخ توقيع العقد.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام 2008.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق
وزارة الكهرباء - السليمانية

الملاحظة	خلال زيارتنا لمديريات إقليم كردستان/ السليمانية لاحظنا أن هناك عقود تمت إحالتها من قبل محافظة السليمانية وعقود أخرى تمت إحالتها من قبل مقر الوزارة في أربيل دون أن يكون هناك تحديد واضح للصلاحيات.
التوصية	نوصي بضرورة تحديد صلاحيات كل جهة في التعاقد وتوثيق هذه الصلاحيات لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة.
رد الإدارة	.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

الملاحظة	لاحظنا أن أعضاء لجان فتح وتحليل العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب كذلك لا يتم التوقيع على محاضر اللجان من قبل جميع الأعضاء، تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات تنفيذ الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان بشكل دوري وأن يتم توقيع محاضر اللجان من قبل جميع الأعضاء وذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة.
رد الإدارة	.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

الملاحظة	خلال زيارتنا، للمديرية العامة للكهرباء وخلال تدقيقنا للعقد الخاص بمديرية نقل الطاقة الكهربائية (مشروع تركيب محطات تحويل كهرباء بقيمة ٤٩,٣٠٣,٢٧٦ دولار أمريكي) لاحظنا أن كفاءة حسن الأداء المقدمة كانت أقل من ٥٠%.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات التجهيز المحلية و الحصول على كفاءة حسن الأداء البالغة ٥٠% من قيمة العقد إما على شكل شك مصدق أو خطاب ضمان وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظا على حقوق المديرية.
رد الإدارة	.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 ، كما لاحظنا ان تاريخ اخر خطاب ضمان كان نافذ لغاية 2009\3\3 ولم يتم تجديد خطاب الضمان بعد هذا التاريخ .

وزارة الكهرباء- السلیمانیة
4. احوالة العقود على شركات محلية

الملاحظة	خلال زيارتنا للمديریات لاحظنا وجود عدد من عقود الاستيراد قد تم إحالتها على شركات محلية غير مختصة فيما يتعلق بموضوع التعاقد والتي قامت بتجهيز المنشآت الخارجية للمديرية العامة للكهرباء.
التوصية	نوصي بضرورة مراجعة أهلية الشركات المجهزة للتعاقد وقدرتها على تنفيذ العقد والتعاقد مع المجهز الرئيسي مباشرة وليس عن طريق الوسطاء وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

الملاحظة	من خلال زيارتنا الى المديرية العامة للكهرباء/ السلیمانیة، لاحظنا أن مقر الوزارة/ أربيل قد أحال عقد تجهيز أعمدة كهرباء على شركة محلية بقيمة ٤،٧٩٩،٠٢٥،٠٠٠ دينار عراقي، علماً أن مبلغ العقد من ضمن صلاحيات مجلس الوزراء/ إقليم كردستان وليس من ضمن صلاحيات مقر الوزارة.
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بالصلاحيات الممنوحة للمديرية والحصول على الموافقات اللازمة و توثيقها عند تجاوز هذه الصلاحيات وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتنفيذا لتعليمات الموازنة.
رد الإدارة	.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	تم أخذ الموافقة بعد توقيع العقد خلال عام 2008

ملاحظاتنا خلال عام 2008 مديرية التعليم العالي – جامعة السليمانية

الملاحظة	لاحظنا في بعض الحالات أن بعض الموظفين لا يقومون بالتوقيع على قائمة الرواتب لإثبات استلامهم للراتب في وقت الاستلام وإنما يتم التوقيع في وقت لاحق. وقد ظهر لنا ذلك في قوائم شهر حزيران 2008.
التوصية	نوصي بضرورة الحصول على توقيع الموظف على كشف الرواتب بعد استلام الموظف للراتب، و ذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة على عمليات الصرف.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال زيارتنا لجامعة السليمانية ومراجعة عقد انشاء بناء لكلية الطب البيطري بجامعة السليمانية بمبلغ 18,999,853 دولار امريكي لاحظنا ان العقد موقع بعملة الدولار الامريكي وان خطاب الضمان تم احتسابه بعملة الدينار العراقي ولم يتم ارفاق سعر الصرف للدولار بحسب نشرة البنك المركزي في ذلك اليوم.
التوصية	نوصي بضرورة ارفاق سعر الصرف عند عملية التحويل وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة .
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

3. ملف مركزي للعقود

الملاحظة	من خلال زيارتنا لرئاسة جامعة السليمانية لاحظنا انه لا يوجد ملف مركزي لحفظ ملفات العقود التي تبرمها الجامعة حيث ان وثائق ملفات العقود موزعة بين مديرية الحسابات ومديرية الخدمات الهندسية.
التوصية	نوصي بضرورة الاحتفاظ بكافة الوثائق المتعلقة بالعقود أو نسخ عنها ضمن ملف واحد وذلك لتسهيل إجراءات المتابعة ولمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال زيارتنا للمديرية تبين لنا ان النظام الالكتروني المعمول به لاحتساب الرواتب غير محمي بكلمة سر.
التوصية	نوصي باعتماد كلمة سر لضمان عدم الدخول لأشخاص غير مرخص لهم بذلك على الحاسوب.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

5. لجان الجرد

من خلال مراجعة عملية جرد الموجودات لاحظنا ان مدير قسم المخزون وأمين المخزن عضوان ضمن لجنة جرد الموجودات مما قد يؤدي الى انعدام الاستقلالية في الأداء.	الملاحظة
نوصي بأن تؤلف لجنة الجرد من أعضاء مستقلين عن ادارة المخزون.	التوصية
متوسطة	درجة المخاطرة
جديدة	الحالة

الملاحظة	من خلال مراجعة عينة من السجلات المحاسبية والمالية لاحظنا ان السجلات لا تحمل اختام وتواريخ منظم السجل ومسؤول الحسابات وقسم التدقيق الداخلي مثال ذلك سجل اليومية للميزانية الجارية وسجل اليومية لميزانية الخطة.
التوصية	نوصي بضرورة المصادقة على السجلات المحاسبية من قبل مدير عام الدائرة المالية ومن قبل وقسم التدقيق الداخلي وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق
وزارة التعليم العالي – جامعة السليمانية

وزارة التعليم العالي- جامعة السليمانية

1. لجان فتح وتحليل العطاءات

الملاحظة	خلال زيارتنا لجامعة السليمانية، لاحظنا أن أعضاء لجان فتح وتحليل العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

الملاحظة	خلال زيارتنا، لاحظنا أن جميع عقود جامعة السليمانية لا يتم إعطاؤها أرقام تعريفية.
التوصية	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعمليتي المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 .

الملاحظة	خلال زيارتنا لجامعة السليمانية، لاحظنا ان الجامعة قد تعاقدت مع شركة تركية وشركة محلية لتصميم وبناء جامعة جديدة بمبلغ ٢٥٨,٩٤٦,٥٢٦ دولار أمريكي في ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٥ . لم تتضمن شروط العقد شرط كفاءة حسن الأداء البالغة ٥% من مبلغ العقد، لكنها تضمنت شرط دفع مليون دولار سنوياً واعتبار هذا المبلغ ككفاءة حسن أداء، ولم يتم تطبيق هذا الشرط إلا في السنة الاولى فقط.
التوصية	نوصي بضرورة متابعة تنفيذ الشروط المالية للعقود و المراجعة الدورية لالتزام المجهز ببند العقد. كما نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات اللجنة العليا للعقود وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على حقوق الجامعة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008 . ان العمل متوقف نتيجة لطلب المجهز مبالغ اضافية

الملاحظة	لاحظنا بان بعض الحالات لا تتبع فيها إجراءات المناقصات في العقود المبرمة لأغراض المقاولات وبدلاً من ذلك، يتم استخدام التعاقد المباشر لإبرام العقود مع المقاولين.
التوصية	نوصي بان يتم التعاقد عن طريق إجراءات المناقصات واستدراج العروض بدلاً من التعاقد المباشر. إن إجراءات المناقصات من شأنها أن تزيد من فرصة الحصول على عروض تنافسية بمواصفات عالية، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا تبين لنا ان الملاحظة المذكورة أعلاه ما تزال قائمة خلال عام 2008. عقد انشاء بناية لكلية الطب البيطري بجامعة السليمانية بمبلغ 18,999,853 دولار امريكي _ عقد انشاء 3 مصاعد لكلية طب الاسنان وكلية القانون بكلفة كلية 182,813,438 دينار عراقي.

ملاحظاتنا خلال عام 2008

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات - أبريل

1. الموجودات الثابتة

الملاحظة	لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة. إن تخصيص الرقم التعريفي لكل أصل يساعد الوزارة على تتبع أثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بها، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسهل عملية التحقق من الوجود الفعلي للموجودات الثابتة.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تخصيص أرقام تعريفية لكل من الموجودات الثابتة المسجلة في سجل الموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بإجراء جرد دوري فعلي للتحقق من الوجود الفعلي لهذه الموجودات الثابتة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

2. قسم العقود

الملاحظة	خلال زيارتنا لإقليم كردستان / أربيل، لاحظنا أن الوزارات ليس لديها قسم خاص للعقود. إن إجراءات التعاقد تتوزع على أكثر من قسم وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية.
التوصية	نوصي الوزارات باستحداث قسم خاص للعقود يختص بتنفيذ ومتابعة إجراءات العقود العامة .
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

3. الهيكل التنظيمي

الملاحظة	خلال زيارتنا لإقليم كردستان / أربيل، لاحظنا أن الوزارات ليس لديها هيكل تنظيمي مصادق عليه وتوصيف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة.
التوصية	نوصي الوزارة بضرورة تطوير وإعداد هيكل تنظيمي وتوصيف وظيفي رسمي لكل المستويات في الوزارة، هذا الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي ينبغي أن يتضمن على الأقل الأمور التالية: - التسلسل الوظيفي في الوزارة وتحديد المرجعيات. - المسؤوليات التنفيذية، المساعدون المباشرون وصلاحيات المصادقة. - المسؤوليات التشغيلية للموظفين والواجبات المحددة الواجب تنفيذها. - المسؤوليات الإدارية المطلوبة المتعلقة بالأداء الوظيفي. - أية واجبات أخرى يرى الوزير بضرورة تنفيذها تحت أي ظروف. - أنواع التقارير الواجب إصدارها والجدول الزمني لإعداد وإصدار هذه التقارير.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات - أربيل

1. الوثائق المؤيدة للعقود

الملاحظة	خلال زيارتنا لإقليم كردستان / أربيل، لاحظنا أن الوزارات لا تحتفظ بنسخ الملفات الخاصة بالعقود المتعلقة بالمديريات التابعة لها، حيث أن ملفات العقود محتفظ بها لدى المديريات التابعة للوزارة فقط..
التوصية	نوصي بحفظ نسخة من الوثائق الأصلية للعقود، والخاصة بالمديريات التابعة للوزارة في مقر الوزارة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
رد الإدارة	.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة.

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات - اربيل

2. نظام المعلومات الادارية والمحاسبية

الملاحظة	خلال زيارتنا لإقليم كردستان/ اربيل، لاحظنا ان النظام المحاسبي الحالي يأخذ شكل التسجيل اليدوي للعمليات وإعداد التقارير، ان أنشطة وحجم الوزارات أخذ بالتوسع بشكل كبير على مدى السنوات الماضية. النظام الحالي المتعلق بالإجراءات المحاسبية يتضمن نظام المعلومات الإدارية، إضافة إلى ان إجراءات الرقابة الداخلية لا تتناسب مع الهيكل والحجم الحالي للوزارات.
التوصية	نوصي كافة وزارات إقليم كردستان بمراجعة الإجراءات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية لكل من قسم الحسابات وقسم الإدارة بالإضافة إلى تحسين فاعلية الأنشطة وكفاية تشغيل وتفعيل الرقابة وهذا ينبغي ان يتضمن الحد الأدنى من الآتي : مراجعة وثائق قسم الحسابات وعمليات حفظ النسخ الاحتياطية • مراجعة أنظمة قسم عمليات نظام الرقابة الداخلية • إنشاء جهاز لمتابعة إعداد الموازنة والالتزام بتعليمات هذه الموازنة
رد الإدارة	.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة.

3. الموازنة التشغيلية

الملاحظة	بلغت موازنة المصاريف التشغيلية خلال عام ٢٠٠٧ لإقليم كردستان/ أربيل ٢,١٧ تريليون دينار عراقي والتي تشكل ما نسبته ٦٧ % من إجمالي الموازنة الممنوحة للإقليم، والتي تعتبر عالية جداً.
التوصية	نوصي بضرورة إعداد دراسة شاملة لاحتياجات الاقليم/ أربيل من الانفاق الرأسمالي والتشغيلي على أن تركز هذه الدراسة على التنمية المستدامة والإعمار
رد الإدارة	.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعنا	من خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة. بلغت نسبة موازنة المصاريف التشغيلية خلال عام 2008 ما نسبته 64.5% من إجمالي الموازنة.

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات - اربيل

4. المطابقات لحسابات المجهزين والمتعاقدين

الملاحظة	خلال زيارتنا لإقليم كردستان/ اربيل، لاحظنا ان الوزارات لا تعد مطابقات شهرية لحسابات المجهزين والمتعاقدين . ان المطابقات لحسابات المجهزين والمتعاقدين أمر جوهري لتجنب مخاطر عدم تسجيل المطلوبات أو التسجيل المزدوج للقوائم وكذلك الدفع المزدوج للفواتير وبالتالي دفع الفواتير مرتين
التوصية	نوصي الدائرة المالية في كافة الوزارات بضرورة الحصول على كتب تأييد أو كشف حساب من المجهزين والمتعاقدين وذلك لعمل تسويات بشكل شهري. ان هذه المطابقات يجب ان يتم توثيقها ومطابقتها مع الأرصدة المستحقة للمجهزين والمتعاقدين .
رد الادارة	.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة المالية

1. صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر

الملاحظة	لدى مراجعة المطابقات المصرفية لاحظنا أن هناك صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر.
التوصية	نوصي بمتابعة الصكوك التي لم تتم تسويتها. أما بالنسبة للصكوك التي مضي على تاريخ استحقاقها مدة تزيد عن ستة أشهر فنوصي بإلغائها.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال زيارتنا لاحظنا أن المطابقات المصرفية تعد من قبل محاسب المصارف، ولكن لا يتم المصادقة عليها من قبل مدير عام الدائرة المالية والإدارية ولا من قبل دائرة التدقيق الداخلي وإنما يتم المصادقة عليها من قبل محاسب المصارف.
التوصية	نوصي بضرورة مصادقة المطابقات المصرفية من قبل المدير العام للدائرة المالية ودائرة التدقيق الداخلي وذلك لمزيد من اجراءات الضبط والرقابة
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن ضبط الدوام يتمثل بأوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى الحضور صباحاً وأنه ليس هنالك أي نظام لضبط انتهاء الدوام. ان عدم وجود نظام ضبط دوام آلي (ساعات ضبط دوام آلية) يؤدي الى ضعف في الرقابة على دوام الموظفين.
التوصية	نوصي بضرورة استخدام ساعات ضبط الدوام الآلية لفرض نظام رقابة على دوام المستخدمين.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن جميع عقود الوزارة لا يتم إعطاءها أرقام تعريفية
التوصية	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعملية المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال زيارتنا للوزارة وخلال تدقيقنا لعين من العقود لاحظنا أن كفاءة الأداء المقدمة من المجهزين كانت أقل من 5% .
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام 2008.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	لم تتم المصادقة من قبل وزارة المالية في بغداد على سجل التوحيد الذي يتضمن خلاصة الحسابات لجميع السنوات.
التوصية	نوصي بأن تتم المصادقة على سجل التوحيد من قبل وزارة المالية في بغداد.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة المالية - أربيل

وزارة المالية- أربيل

1. لا يوجد تحليل لانحراف الموازنة

الملاحظة	لاحظنا ان وزارة المالية في إقليم كردستان / اربيل لم تعد تقارير دورية لتحليل الانحرافات الناتجة من مقارنة المخطط مع المصاريف الفعلية. كما لاحظنا أنه لا يتم إعداد مطابقات دورية لأرصدة الدفعات المستلمة من قبل الوزارات مع أرصدة تلك الدفعات وفقاً لكشوفات وزارة المالية في إقليم كردستان / اربيل .
التوصية	نوصي بضرورة قيام كافة الوزارات في الإقليم بإعداد تقارير تحليل الموازنة الشهرية لغرض رقابة وإدارة موارد الموازنة والدفعات المستلمة بصورة ملائمة. ان كافة الفروقات الرئيسية يجب ان يتم التأكد من دقتها، توثيقاً والمصادقة عليها من قبل الأشخاص الرئيسيين . بالإضافة إلى ذلك، نوصي كافة الوزارات بتحضير تسويات دورية بين المبالغ المستلمة وكشوفات حساب وزارة المالية .
رد الإدارة	.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة البلديات

الملاحظة	من خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا ان النظام الالكتروني المعمول به لاحتساب الرواتب غير محمي بكلمة سر.
التوصية	نوصي باعتماد كلمة سر لضمان عدم الدخول لأشخاص غير مرخص لهم بذلك على الحاسوب.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

الملاحظة	عند مراجعتنا لعينة من عقود وزارة البلديات / أربيل لاحظنا عدم التزام الوزارة بتحديد نسبة 5% من مبلغ العقد كضمان حسن تنفيذ مثال ذلك :- _عقد تطوير الشارع الرئيسي عنكاوة كولان حلقة عنكاوة تقاطع الشارع الستيني الجديد حيث قدم المجهز خطاب ضمان حسن التنفيذ بمبلغ 56,000,000 دينار عراقي في حين ان المبلغ الواجب تقديمه هو 58,517,500 دينار عراقي اي بفرق مقداره 2,517,500 دينار عراقي _عقد انشاء شارع ومجرى صندوق مع تمديد ماء لمحلات بيرمام \ المرحلة الثانية حيث قدم المجهز خطاب ضمان حسن التنفيذ بمبلغ 600,000,000 دينار عراقي في حين ان المبلغ الواجب تقديمه هو 693,181,100 دينار عراقي اي بفرق مقداره 93,181,100 دينار عراقي
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام 2008
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن جميع عقود الوزارة لا يتم إعطاءها أرقام تعريفية.
التوصية	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعملية المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

من خلال مراجعة عملية جرد الموجودات لاحظنا ان مدير قسم المخزون وأمين المخزن عضوان ضمن لجنة جرد الموجودات مما قد يؤدي الى انعدام الاستقلالية في الأداء.	الملاحظة
نوصي بأن تؤلف لجنة الجرد من أعضاء مستقلين عن ادارة المخزون.	التوصية
متوسطة	درجة المخاطرة
جديدة	الحالة

الملاحظة	لاحظنا أن بعض أعضاء لجنة فتح العروض ولجنة تحليل العروض في الوزارة هم أعضاء شبة دائمين في هذه اللجان لسنوات 2007 و 2008 إضافة الى وجود بعض الأشخاص هم أعضاء في لجنة فتح العروض وفي الوقت نفسه هم أعضاء في لجنة تحليل العروض.
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب الفصل بين مهام لجان فتح العروض وتحليلها. بالإضافة إلى تغيير أعضائها كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال المراجعة لعينة من سجلات الوزارة المالية والمحاسبية لاحظنا ان سجل الخطة في شهر حزيران مثلاً من عام 2008, خالي من أختام وتواقيع منظم السجل وقسم التدقيق الداخلي في الوزارة.
التوصية	نوصي بضرورة مراجعة سجل الخطة شهرياً وختمه من المحاسب وقسم التدقيق الداخلي اشعاراً بالمراجعة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال مراجعتنا لعملية دفع الرواتب في الوزارة لاحظنا أن الوزارة تقوم بدفع الرواتب نقداً. أن الدفع النقدي للرواتب بشكل مباشر يزيد من خطورة خسارة النقد عند عملية التوزيع.
التوصية	نوصي الوزارة بدفع رواتب الموظفين عن طريق التحويل البنكي الى الحساب الشخصي لكل موظف من أجل تجنب المخاطر التي تترافق مع عملية الدفع النقدي للرواتب.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق وزارة البلديات - أربيل

وزارة البلديات- أربيل

1. عقد مشروع ماء سوران

الملاحظة	لاحظنا خلال مراجعتنا لعقد مشروع ماء سوران و البالغ ١٩,١٣٨,٨٢٥ دولار أمريكي أن التعاقد تم عن طريق دعوة مباشرة ولم يتم اتباع إجراءات الحصول على عروض عن طريق الدعوة العامة. هذا الإجراء يخالف التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود التي توجب الدعوة عن طريق العروض.
التوصية	نوصي بضرورة إتباع التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود بشكل مناسب وإصدار دعوة من أجل الحصول على عروض لجميع العقود، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات اللجنة العليا للعقود.
رد الإدارة	.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال مراجعتنا لعينة من عقود الوزارة تبين لنا ان الملاحظة مازالت قائمة حيث ان الوزارة ابرمت عقود عن طريق الدعوة المباشرة ولم يتم اتباع إجراءات الحصول على عروض عن طريق الدعوة العامة مثال ذلك :- _عقد انشاء 10 محلات مع جدار مع انشاء وفتح شارع في بيرمام\ المرحلة الثالثة بمبلغ إجمالي 6,700,290,000 دينار عراقي _عقد انشاء شارع ومجرى صندوقي مع تمديد ماء لمحلات بيرمام \ المرحلة الثانية بمبلغ إجمالي 13,863,622,000 دينار عراقي _تطوير الشارع الرئيسي عنكاوة كولان حلقة عنكاوة تقاطع في شارع 60 الجديد بمبلغ إجمالي 1,170,350,000 دينار عراقي.

وزارة البلديات - اربيل

2. استلام الرواتب

الملاحظة	خلال مراجعتنا لعملية صرف الرواتب، لاحظنا أن بعض الموظفين يخولون موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم، دون وجود تفويض أو أي وثائق مؤيدة متوفرة لدى الوزارة للتأكد من أن الممثلين مخولين بتحصيل دفعات الرواتب بالنيابة عن الموظفين، كذلك لاحظنا في بعض الحالات أن بعض الموظفين لا يقومون بالتوقيع على قائمة الرواتب لإثبات استلامهم للراتب، إن ذلك ظاهر في قوائم صرف رواتب شهر شباط 2007
التوصية	نوصي بأن يكون المستلم مخولاً بشكل رسمي لاستلام الراتب بالنيابة عن الموظف كما نوصي بضرورة الحصول على توقيع الموظف على كشف الرواتب بعد استلام الموظف النقد، كذلك نوصي الوزارة الأخذ بعين الاعتبار تنفيذ عملية دفع الرواتب من خلال التحويل البنكي المباشر إلى حسابات الموظفين و ذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة على عمليات الصرف.
رد الإدارة	.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعنا	من خلال العينة المنتقاة من كشوفات الرواتب لم يسترع انتباهنا أية حالات مماثلة للملاحظة المذكورة أعلاه خلال عام 2008.

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة الكهرباء

1. المبالغ الملحوظة في الموازنة

الملاحظة			
من نتائج عملية المراجعة لعينة من عقود الوزارة لا حظنا قيام الوزارة بإبرام بعض العقود مع المجهزين قبل توفر التمويل اللازم وتحديد التخصيصات لكل مشروع حيث وجدنا بعض العقود موقعة ولكن لم يتم البدء بعملية التنفيذ لعدم وجود التمويل اللازم. إن هذا الأجراء يضع الوزارة تحت التزامات وتعهدات لصالح المجهزين والمتعاقدين مثال ذلك:			
رقم العقد	اسم المشروع	المبلغ دينار عراقي	تاريخ التوقيع
KRG-MOE/TS-04/2008	أنشاء خطوط وتوسيع محطة ثانوية عقره- غابات	39,915,159,264	20 آب 2008
KRG-MOE/EDT-10/2008	مشروع مد خطوط لمحطة اربيل الغازية	11,015,385,600	30 كانون الأول 2008
التوصية			
نوصي بضرورة عدم ابرام عقد قبل التأكد من وجود التخصيصات اللازمة وتوفير التمويل الكافي.			
درجة المخاطرة			
متوسطة			
الحالة			
جديدة			

الملاحظة	لاحظنا فيما يتعلق بإدارة الموجودات الثابتة ان الوزارة لاتمتلك سجلات تدرج فيها موجودات الوزارة. ان عدم وجود سجل خاص بالموجودات الثابتة والتحديث المستمر له بسندات الإدخال والإخراج المخزني يؤدي الى صعوبة في متابعة حركة الموجودات.
التوصية	نوصي بمسك سجل للموجودات الثابتة تثبت فيه جميع بيانات هذه الموجودات والتي تتضمن رقم الاصل، تاريخ الشراء، النوع، تكلفة الشراء، الاستهلاك، القيمة الدفترية، كما نوصي ايضاً بجرد الموجودات الثابتة بشكل دوري ومطابقتها مع السجلات وذلك حفاظاً على موجودات الوزارة من سوء الاستعمال.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

3. لا يوجد ملف مركزي لعقود الوزارة

الملاحظة	لاحظنا أن الوثائق المؤيدة للعقود في وزارة الكهرباء/أربيل لا يتم الاحتفاظ بها بشكل منظم، حيث أن الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على أقسام الخطة الاستثمارية والتنفيذ وقسم التخطيط والمتابعة مما يؤدي إلى صعوبة ومتابعة بعض العقود والوثائق المؤيدة والمتعلقة بها.
التوصية	نوصي بضرورة الاحتفاظ بكافة الوثائق المتعلقة بالعقود أو نسخ عنها ضمن ملف موحد وذلك لتسهيل إجراءات المتابعة ولمزيد من إجراءات الضبط والرقابة
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال مراجعتنا لعملية دفع الرواتب في الوزارة لاحظنا أن الوزارة تقوم بدفع الرواتب نقداً. أن الدفع النقدي للرواتب بشكل مباشر يزيد من خطورة خسارة النقد عند عملية التوزيع.
التوصية	نوصي الوزارة بدفع رواتب الموظفين عن طريق التحويل البنكي الى الحساب الشخصي لكل موظف من أجل تجنب المخاطر التي تترافق مع عملية الدفع النقدي للرواتب
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أن ضبط الدوام يتمثل بأوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى الحضور صباحاً وأنه ليس هنالك أي نظام لضبط انتهاء الدوام. ان عدم وجود نظام ضبط دوام آلي (ساعات ضبط دوام آلية) يؤدي الى ضعف في الرقابة على دوام الموظفين.
التوصية	نوصي بضرورة استخدام ساعات ضبط الدوام الآلية لفرض نظام رقابة على دوام المستخدمين
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

**متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق
وزارة الكهرباء - أربيل**

وزارة الكهرباء- أربيل
1. صلاحية أحالة العقود

الملاحظة	خلال زيارتنا لمديريات إقليم كردستان/ أربيل، لاحظنا أن هناك عقود تمت إحالتها من قبل محافظة السليمانية وعقود أخرى تمت إحالتها من قبل مقر الوزارة في أربيل دون أن يكون هناك تحديد واضح للصلاحيات .
التوصية	نوصي بضرورة تحديد صلاحيات كل جهة في التعاقد وتوثيق هذه الصلاحيات لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة .
رد الإدارة	.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال مراجعتنا لعينة من عقود الوزارة تبين لنا ان الملاحظة مازالت قائمة حيث تم توقيع عقود لصالح محافظة السليمانية من قبل وزارة الكهرباء / أربيل خلال عام 2008 مثال ذلك : _عقد رقم KRG-MOE/SS4-05/2008 بمبلغ إجمالي 65,970,673,467 دينار عراقي محال على شركة Plan Co . _عقد رقم KRG-MOE/TS-06/2008 بمبلغ إجمالي 27,047,908,430 دينار عراقي محال على شركة ZAGROS Group . _عقد رقم KRG-MOE/MS-04/2008 بمبلغ إجمالي 2,175,776.45 دولار أمريكي محال على شركة Pawles International

2. فصل المهام بين اعضاء لجان فتح وتحليل العروض

الملاحظة	لاحظنا أن أحد أعضاء لجنة فتح وتحليل العطاءات لم يتم تغييره بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر .
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة .
رد الادارة	.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا ان الملاحظة مازالت قائمة حيث ان الموظف (نوبنثري ومزراقتي دارايي) عضو في لجنة الفتح ولجنة التحليل لفترة من سنة 2008 إضافة الى أن لجنة فتح العطاءات لم يتم تغييرها خلال سنة 2008 لكل ستة أشهر

وزارة الكهرباء - أربيل
3. عقد تركيب محطات مركزية للطاقة

الملاحظة	لاحظنا خلال مراجعتنا للعقد رقم ٤ الخاص بتركيب محطات مركزية للطاقة بمبلغ ٥٢,٤٣٠,٩٨٩ دولار أمريكي أن التعاقد تم عن طريق دعوة مباشرة ولم يتم إتباع إجراءات الحصول على عروض عن طريق الدعوة العامة . هذا الإجراء يخالف التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود التي تتطلب من الوزارة الدعوة عن طريق العروض وليس إتباع الدعوة المباشرة.
التوصية	نوصي بضرورة إتباع التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود بشكل مناسب وإصدار دعوة من أجل الحصول على عروض لجميع العقود، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات اللجنة العليا للعقود.
رد الإدارة	.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال مراجعتنا لعينة من عقود الوزارة تبين لنا أن الملاحظة مازالت قائمة حيث تبين ان كثير من عمليات التعاقد في الوزارة قد تمت بدعوة مباشرة ولم يتم إتباع إجراءات الحصول على عروض عن طريق الإعلان مثال ذلك : _عقد رقم KRG-MOE/ES_02/2008 بمبلغ إجمالي 4,734,860.10 دولار أمريكي مع شركة Metz Anlagentechnik GmbH _عقد رقم KRG-MOE/T-02/2008 بمبلغ إجمالي 1,589,000 دولار أمريكي مع شركة MITAS _عقد رقم KRG-MOE/EDT-10/2008 بمبلغ إجمالي 11,015,385,600 دولار أمريكي مع شركة ZOZIK

ملاحظاتنا خلال عام 2008 وزارة الإسكان

الملاحظة	من خلال مراجعتنا لعملية الرواتب لاحظنا ان لجان تسليم الرواتب في مقر الوزارة لا يتم تغيير اعضاءها بصورة دورية حيث لاحظنا بقاء اكثر من عضو وبصورة متكررة في جميع لجان تسليم الرواتب المشكلة خلال عام 2008.
التوصية	نوصي بضرورة تغيير أعضاء لجان دفع الرواتب دوريا لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال مراجعة عملية جرد الموجودات لاحظنا ان مدير قسم المخزون وأمين المخزن عضوان ضمن لجنة جرد الموجودات مما قد يؤدي الى انعدام الاستقلالية في الأداء.
التوصية	نوصي بأن تؤلف لجنة الجرد من أعضاء مستقلين عن ادارة المخزون.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال زيارتنا لمديرية الطرق والجسور ومراجعتنا لعقد تبليط طريق زار كلي سوران وطريق سوران صدقان بمبلغ إجمالي 6,550,658 دولار امريكي لاحظنا ان تاريخ البدء بتنفيذ المشروع وحسب الذرعة الأولى 15 آب 2005 في حين ان العقد موقع من قبل الوزارة بتاريخ 16 نيسان 2006 أي بعد تاريخ البدء بتنفيذ المشروع بـ 244 يوم مما يعني ان إعداد وتوقيع العقد من قبل الوزارة قد تم بعد البدء بتنفيذ المشروع. طلب المقاول التمديد الأول لمدة المشروع المنتهية بتاريخ 15 تشرين الثاني 2006 في طلب تحريري قدمه بتاريخ 21 تشرين الثاني 2006 اي بعد انتهاء مدة تنفيذ المشروع وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية وقد تكرر هذا الاجراء في طلبات التمديد الكثيرة اللاحقة حتى تم تسلم المشروع وحسب الذرعة النهائية بتاريخ 28 أيلول 2008.
التوصية	نوصي الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام 2008.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال زيارتنا لمقر وزارة الاعمار والإسكان في محافظة أربيل لاحظنا ان كفالة حسن الاداء المقدمة من المقاولين لبعض العقود هي اقل من 5% مثال ذلك عقد انشاء المختبر الانشائي في محافظة دهوك عقد إنشاء المختبر الانشائي في محافظة أربيل .
التوصية	نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام 2008 من حيث الالتزام بنسبة 5% ككفالة حسن أداء.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال زيارتنا لمقر الوزارة لاحظنا ان الوزارة تقوم بعملية التعاقد عن طريق الدعوات المباشرة ولم تتبع إجراءات الحصول على العروض التنافسية مثال ذلك عقد إنشاء المختبر الانشائي في محافظة دهوك المحال بمبلغ إجمالي 1,905,887,300 دينار عراقي _ عقد إنشاء المختبر الانشائي في محافظة اربيل المحال بمبلغ إجمالي 2,028,725,440 دينار عراقي.
التوصية	نوصي بضرورة إتباع التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود بشكل مناسب وإصدار دعوة من أجل الحصول على عروض لجميع العقود، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات اللجنة العليا للعقود وحفاظاً على المال العام.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	من خلال زيارتنا لمقر الوزارة ومراجعة عينة من السجلات المحاسبية لاحظنا ان السجل الخاص برواتب موظفي الوزارة وسجل السلف المتنوعة لاتحمل اختتام وتواقيع المنظم وقسم التدقيق الداخلي.
التوصية	نوصي بضرورة المصادقة على سجل الرواتب وسجل السلف من قبل مدير عام الدائرة المالية ومن قبل وقسم التدقيق الداخلي وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	لاحظنا أعضاء لجنة فتح العروض في مديرية الطرق والجسور لا يتم تغيير أعضائها بصورة دورية اضافة الى بقاء بعض الاعضاء بصورة دائمة في هذه اللجان.
التوصية	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب الفصل بين مهام لجان فتح العروض وتحليلها. بالإضافة إلى تغيير أعضائها كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	جديدة

الملاحظة	خلال مراجعتنا لعملية دفع الرواتب في الوزارة لاحظنا أن الوزارة تقوم بدفع الرواتب نقداً. أن الدفع النقدي للرواتب بشكل مباشر يزيد من خطورة خسارة النقد عند عملية التوزيع.
التوصية	نوصي الوزارة بدفع رواتب الموظفين عن طريق التحويل البنكي الى الحساب الشخصي لكل موظف من أجل تجنب المخاطر التي تترافق مع عملية الدفع النقدي للرواتب.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	جديدة

9. ضبط الدوام

الملاحظة	لاحظنا أن ضبط الدوام يتمثل بأوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى الحضور صباحاً وأنه ليس هنالك أي نظام لضبط انتهاء الدوام. ان عدم وجود نظام ضبط دوام آلي (ساعات ضبط دوام آلية) يؤدي الى ضعف في الرقابة على دوام الموظفين.
التوصية	نوصي بضرورة استخدام ساعات ضبط الدوام الآلية لغرض نظام الرقابة على دوام المستخدمين.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	جديدة

**متابعتنا للنقاط المثارة من قبل المدقق السابق
وزارة الاسكان - أربيل**

1. ترقيم العقود

الملاحظة	لاحظنا أن جميع عقود الوزارة لا يتم إعطاءها أرقام تعريفية.
التوصية	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعمليتي المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.
رد الإدارة	.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا أن الملاحظة المذكورة أعلاه ما زالت قائمة.

2. عدم استخدام النموذج الموحد لعقود المقاولات

الملاحظة	خلال مراجعتنا لعقود المقاولات لوزارة الاسكان، لاحظنا ان الوزارة لا تقوم باستخدام نموذج العقود الموحد والمصادق عليه عند عملية التعاقد مع المنفذين، حيث قامت الوزارة بتطوير نموذج خاص بها والذي لا يحتوي علي عدد كبير من الشروط القانونية الموجودة في النموذج الموحد، مثال ذلك العقد الخاص بتجهيز موازين محورية بمبلغ ١٣٦,٠٨٠,٠٠٠ دينار عراقي. إن عدم استخدام النموذج الموحد والمصادق عليه للعقود قد يؤدي إلى حدوث أخطاء ومخالفات في العبارات، الشروط وحقوق كل من الوزارة والمنفذ.
التوصية	نوصي بضرورة استخدام نموذج العقود الموحد والمصادق عليه عند عملية التعاقد وذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة وحفاظاً على حقوق الوزارة والمتعاقدين معها.
رد الادارة	.
درجة المخاطرة	منخفضة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا للملاحظة المذكورة تبين لنا ان الملاحظة مازالت قائمة في مديرية الطرق والجسور التي هي من تشكيلات وزارة الاعمار والاسكان ليس فقط لعقود التجهيز وانما لعقود الاستشارات والصيانة ايضاً.

الملاحظة	خلال مراجعتنا لعملية صرف الرواتب، لاحظنا أن بعض الموظفين يخولون موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم، دون وجود تفويض أو أي وثائق مؤيدة متوفرة لدى الوزارة للتأكد من أن الممثلين مخولين بتحصيل دفعات الرواتب بالنيابة عن الموظفين، كذلك لاحظنا في بعض الحالات أن بعض الموظفين لا يقومون بالتوقيع على قائمة الرواتب لإثبات استلامهم للراتب، إن ذلك ظاهر في قوائم صرف رواتب شهر شباط 2007
التوصية	نوصي بأن يكون المستلم مخولاً بشكل رسمي لاستلام الراتب بالنيابة عن الموظف كما نوصي بضرورة الحصول على توقيع الموظف على كشف الرواتب بعد استلام الموظف النقد، كذلك نوصي الوزارة الأخذ بعين الاعتبار تنفيذ عملية دفع الرواتب من خلال التحويل البنكي المباشر إلى حسابات الموظفين و ذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة على عمليات الصرف.
رد الإدارة	.
درجة المخاطرة	متوسطة
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال العينة المنتقاة من كشوفات الرواتب تبين لنا ان الملاحظة مازالت قائمة حيث ظهر لنا ذلك في قوائم صرف رواتب شهر نيسان 2008 . لكن لم يسترعي انتباهنا عدم وجود توقيع لموظفين استلموا رواتبهم.

الملاحظة	لاحظنا عدم توثيق بعض الاستثناءات والموافقات الإدارية المتعلقة بالمشاريع، حيث قامت مديرية الطرق باحتساب غرامات التأخير المتعلقة بعقد صيانة طريق زاركلي بيري زور شروان مزه على أساس ٢٤ يوماً من التأخير في حين كان التأخير الفعلي ٤٨ يوماً دون وجود موافقات إدارية موثقة على هذا الاستثناء و إنما تم الاكتفاء بالموافقة الشفهية.
التوصية	نوصي بضرورة توثيق كافة الموافقات و الاستثناءات الإدارية الصادرة من قبل المستويات الإدارية المناسبة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة.
رد الادارة	.
درجة المخاطرة	عالية
الحالة	مكررة
متابعتنا	من خلال متابعتنا للملاحظة المذكورة تبين لنا ان المشروع مازال مستمراً وحتى تاريخ اعداد تقريرنا لم يتم استيفاء بقية قيمة غرامات التأخير وان الوزارة بصدد استحصالها من المجهز عند انتهاء المشروع.